

كلية : العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية

قسم : علم الإجتماع و الديموغرافيا

رقم التسجيل :

رقم التسلسل :

الأحياء المتخلفة و النمو العمراني

دراسة ميدانية لحي الديار الزرقاء

مدينة سوق أهراس

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع الحضري

إشراف :

إعداد الطالب:

§ د/ عبد الحميد دليمي

§ سلاطنية رضا

لجنة المناقشة		
رئيسا	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري قسنطينة
- أ د : عبد العزيز بوودن		
مشرف و مقرر	أستاذ محاضر	جامعة منتوري قسنطينة
- د عبد الحميد دليمي		
عضوا	أستاذ محاضر	جامعة منتوري قسنطينة
- د اسماعيل بن السعدي		
عضوا	أستاذ محاضر	جامعة منتوري قسنطينة
- كمال بوناح		

السنة الجامعية: 2006/2005.

شكر و تقدير

أشكر الله عز و جل الذي أحاطني بعظيم فضله و سعة
رحمته

أشكر السيد المشرف د/ عبد الحميد دليمي الذي
أحاطني بجزيل حلمه و طول صبره
أشكر أساتذتي الكرام بجامعة منتوري-قسنطينة
و جزيل الشكر لكل من ساعدني من قريب أو بعيد من
أجل إنجاز هذا العمل المتواضع
كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل مؤطري و أساتذة
مدرسة سمارة واي-سوق أهراس.

فهرس المحتويات والجداول

شكر وتقدير

الموضوع

الصفحة

فهرس المحتويات

مقدمة

الفصل الأول : الإطار النظري والتصويري للدراسة

تمهيد

1/ مبررات اختيار الموضوع

5 1-1 - أهمية وأسباب اختيار الموضوع الذاتية والموضوعية

8 2/ الإشكالية

13 3/ أهداف الدراسة

14 4/ الجهاز المفاهيمي

14 1-4 - الأحياء المختلفة

17 2-4 - النمو

18 3-4 - العمران

19 5/ الفروض

20 6/ المعالجة الفنية للدراسة

..... خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: الأبعاد النظرية لدراسة الأحياء المختلفة

تمهيد

24 1/ نظرية القطاع الحضري غير الرسمي والأحياء المختلفة

27 2/ مقاربات نظرية للفقر الحضري والأحياء المختلفة

27 1-2 - تمثلات الفقراء لتقافة الفقر

29 2-2 - الفقر والأحياء المختلفة

30 1-2-2 - ثقافة الفقر

31 3/ نظرية الهامشية الحضرية والأحياء المختلفة

38 4/ نظريات نمو المدينة الامتداد الفيزيقي للمدينة - والأحياء المختلفة

..... خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث : الدراسات السابقة

تمهيد

- 44 1/ البعد الامبريقي للأحياء المختلفة
- 59 2/ الإطار التصوري للدراسة
- خلاصة الفصل الثالث

الفصل الرابع : أزمة المدينة الجزائرية المعاصرة وتحديات المستقبل لها

تمهيد

- 63 1/ التعمير إبان المرحلة الكولونيالية
- 65 2/ التضخم الحضري والهجرة الريفية
- 71 1-2- انعكاسات التحضر
- 73 2-2- الأحياء المتخلفة وتشويه العمران
- 75 2-3- الاختلال المورفولوجي العمراني
- 77 3/ أزمة المدينة الجزائرية وسياسة التجديد الحضري منذ 1990

الفصل الخامس : مدينة سوق أهراس ومراحل تطورها العمراني وإشكالية

الأحياء المتخلفة بالمدينة

تمهيد

- 81 1/ الخصائص المجالية والطبيعية للمدينة
- 81 1-1- الموقع
- 81 1-1-2- الخصائص الطبيعية
- 2/ مراحل التطور العمراني
- 82 1-1- مرحلة ما قبل 1870
- 83 2-2- مرحلة 1870-1962
- 84 2-3- مرحلة 1962-1977
- 85 2-4- مرحلة 1987-1996
- 86 3/ إشكالية توسع الأحياء المتخلفة وتواجدها بمدينة سوق أهراس

الفصل السادس : الإطار المنهجي للدراسة

- 1/ مجال الدراسة
- 94 1- المجال الجغرافي
- 95 2- عينة الدراسة
- 96 3- منهج الدراسة

984/ الأدوات المستخدمة في جمع البيانات
984-1- الملاحظة
1004-2- المقابلة
1034-3- الاستمارة
الفصل السابع : تحليل البيانات	
تمهيد	
1051/ بيانات شخصية
1162/ بيانات تتعلق حول العلاقات الاجتماعية
1203/ بيانات تتعلق بالمسكن
1294/ بيانات تتعلق بالبناء السوسيو اقتصادي سكان حي الديار الزرقاء
..... خلاصة الفصل السابع	
136 نتائج الدراسة
138 الاقتراحات والتوصيات
140 الخاتمة
142 قائمة المراجع
الملاحق	

1/ فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الرقم
35-34	أ- أبعاد الهامشية	أ-
36	ب- معدل النمو الحضري للتجمعات الرئيسية لولايات الوطن 1998-1987	ب-
28	ج- توزيع بلديات الوطن حسب مستوى التحضر	ج-
71	د- يوضح تطور عدد سكان الجزائر ومعدل النمو السنوي من 1975 تقديرات 2050	د-
71	هـ- يوضح نسبة سكان الحضر إلى مجموع السكان في الجزائر	هـ-
85	و- التطور السكاني لمدينة سوق أهراس 1941-1872	و-
92-91	ل- إحصاء البيوت المتخلفة داخل المحيط العمراني بإقليم سوق أهراس	ل-
جدول تفريغ البيانات		
105	01 الخصائص الشخصية والاجتماعية للأفراد	
106	02 توزيع واستعمال عدد أفراد الأسرة عبر المسكن	
107	03 أماكن قدوم الوافدين إلى حي ديار الزرقاء	
109	04 معدل الأسر في السكن للسكان	
110	05 تاريخ إنجاز السكن داخل الحي	
112	06 السكن كان قبل أو بعد تواجد العمران الحضري	
113	07 درجة ملائمة الحي للسكان	
114	08 تواجد التقارب العائلي في الحي	
114	09 أسباب الرحيل من الأماكن الأصلية	
116	10 العلاقة بين الجيران في حي ديار الزرقاء	
-116	11 تبادل الزيارات مع الجيران	
117		
118	12 العمليات الاجتماعية في الحي	
119	13 الجهات التي يلجأ إليها سكان الحي لفض الخلاف بينهم	
119	14 المتسبب في حدوث الشجار	
120	15 مواد تسقيف المنزل ومواد بناءه	
121	16 عدد الغرف بمساكن الحي	

122	تواجد وعدم تواجد قنوات الصرف الصحي	17
122	تواجد المرافق كهرباء وماء صالح للشرب	18
123	استعمالات رمي نفايات المنزل	19
124	رغبة تغيير المنزل	20
125	مدى علم السكان بالوضع القانونية للمسكن	21
126	ملكية الأرض الساكنين بها أهالي الحي	22
127	موقف السلطات المحلية من واضي اليد في الحي	23
128	تحويل الملفات السكنية لسكان الحي	24
129	الوضع الاقتصادية لرب العائلة	25
130	مجالات عمل رب العائلة	26
130	وضع الأبناء في العمل وعدم العمل	27
131	مجالات عمل الأبناء	28
132	مجالات قضاء وقت فراغ الأبناء	29
133	مدى تحقيق الاكتفاء الذاتي للأسر	30
134	مدى قرب وبعد مكان العمل للسكان	31
/2 الخرائط		
	مخطط مدينة سوق أهراس 1878	1
	مخطط مدينة سوق أهراس 1958	2
	مراحل التطور العمراني لمدينة سوق أهراس 1870-1998	3
/3 فهرس الصور		
	: من هنا يبدأ الموضوع للعمران المتخلف ليشكل تشوه في التنظيم العمراني	1
	توضيح البيوت المتخلفة على الضواحي	2

المدينة طراز متميز للحياة الاجتماعية و الإنسانية وعظمة المدن من قوة نظامها في التسيير و التحكم. فهي في الوجه الخارجي للبلاد و المحرك الداخلي لمحيطها الاقتصادي والاجتماعي فهي أداة و نتيجة للتنمية الوطنية في ذات الوقت، و هي قبل كل ذلك ظاهرة اجتماعية ارتبط وجودها بوجود المجتمع الإنساني. و اختلف نمطها باختلاف المراحل التاريخية و الاقتصادية التي قطعتها الإنسانية وإذا سلمنا مع قول الفلاسفة بأن المنازل تشكل المدينة و أن المواطنين يشكلون الحاضرة (بعقد اجتماعي).

فإن سلوك البشر هو الذي يظهر من خلال تاريخ المدن و تاريخ التحضر على السواء، بتملك أو إعادة تملك فضاءات المدينة، سواء كان ذلك بالتكيف معها أو عدم الانسجام معها و من هنا يصنع الناس المدينة و يرسون قواعد الحاضرة و هم في هذا وافون لتمثلا تم الجماعية⁽¹⁾.

وقد تناول الباحثون السوسيوولوجيون المدينة كظاهرة اجتماعية من خلال جوانب ومسائل هي:

1- دراسة ايكولوجية المدينة : بمعنى التوزيع السكاني في علاقته بالمكان وكذا العمليات المتضمنة في العلاقة المتبادلة في المكان ومستعملي المكان.

2- تنظيم المدينة : الذي يتخذ طابعا خاصا كلما اتسعت حجما زاد التمايز في أجزاء التنظيم.

3- دراسة سيكولوجية السكان : من خلال دراسة توجهات النظر العديدة من معتقدات ومظاهر نفسية التي تصاحب الحياة الحضرية الحديثة و ذلك بمقارنتها بما كان معروفا من خصائص السكان الذين كانوا يسكنون القرى بمعنى الوحدات الصغيرة نسبيا وعلي سبيل المثال المجتمع القروي، و باستعراض الدراسات العديدة التي أنجزت تبين مدى تعرض المدينة للاختلاط و التمايز و الفردية ونموها العمراني وذلك بفعل الهجرات المتتالية من الريف إلي المدينة و إلي أسباب أخرى متفرقة، ولمحاولة الكشف عن مختلف المظاهر التي تصاحب تغير المدن عن العديد من التخصصات كعلم الاجتماع، و الهندسة المعمارية و علم النفس. خاصة في ظل الأزمة التي تعيشها المدن بشكل عام ومدن العالم الثالث بشكل خاص، فبات البحث في شؤون التجمعات الحضرية و العمرانية القائمة أمرا هاما و ضروريا للأسباب التالية:

عبد القادر لقعج : تقديم بمجلة إنسانيات عدد 5 ماي 1993 مجلد 2 مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية. CRASC .
وهران.

■ الحاجة إلى التعرف علي جذور الأزمة الحضرية من جراء تواجد الأحياء المتخلفة.

■ التطلع إلي تنظيم عمراني متكامل مع البيئة و الثقافة و الإمكانيات المادية ويرتقي إلي تلبية الحاجات الفيزيولوجية، كاملة للإنسان دون عائق.

■ الحاجة للنظر بعين الاعتبار لحالة العمارة ونموها بشكل مخطط وملائم لكل المقومات المحلية.

■ تدارك الوضع الهش و التشوه الذي لحق بالعمارة الجزائرية ودراسة واضحة للحد من ظاهرة تواجد الأحياء المتخلفة ودراسة التوزيع المكاني للسكان والنشاطات ضمن المساحات التنظيمية للمدينة، و كذلك في دراسة العلاقات بين المواقع في وسط المدينة و استغلال المجال أو المجالات أحسن استغلال و لهذا ترجع الأصول الفكرية التي استمدت منها الإيكولوجية البشرية أساسها النظري والمنهجي إلي كتابات الحتميين القدامى الذين ربطوا بين متغيرين أساسيين هما الظروف المكانية (المتغير المستقل) و التحضر وظهور المدن ونموها (المتغير التابع)و يعتبر ابن خلدون واحدا ممن أخذوا بهذا التصور وطوروه، حيث نجده يوضح تأثير الإنسان على العمران البشري و المدينة ونجد من خلال هذا القول بأن الإنسان هو الذي يعمل علي إفساد البيئة المتواجد بها خاصة و إذا كانت البيئة التي تحول لها غريبة عن طقوسه وعاداته.

وضمن هذا الإطار جاءت محاولتنا هذه تتناول موضوع الأحياء المتخلفة و النمو العمراني. و لتحقيق هذا المسعى قسمت هذه الدراسة إلي سبعة فصول يتناول الأول منها مبررات اختيار الموضوع و المشكلة البحثية و أهداف الدراسة ثم تحديد المفاهيم الأساسية المسيرة للبحث وفروض الدراسة و التي تعتبر المحدد الفعلي لمسار البحث ككل لنلخص في نهاية الفصل إلي الأساليب الفنية المستخدمة لكشف المقاربات المختلفة للموضوع. أما الفصل الثاني فقد حاولنا من خلاله التعرض إلي أهم الأبعاد النظرية لدراسة الأحياء المتخلفة وعلاقتها بالنمو العمراني. حتى نضع لأنفسنا الخلفية النظرية لمقاربة الموضوع و محاولة فهمه من خلال المشكلة البحثية التي طرحناها.

و في الفصل الثالث للدراسة تناولنا أهم الدراسات الامبريقية التي تتناول مشكلتنا البحثية، و أخيرا خلصنا إلي الإطار التصوري للدراسة من خلال كل ذلك. وجاء في الفصل الرابع لتبيين أزمة المدينة الجزائرية المعاصرة و تحديات المستقبلية لها، و ذلك من خلال دراسة التعمير إبان المرحلة الكولونيالية و التحضر و تضخمه و الهجرة الريفية انتقالاتا إلي انعكاسات التحضر ثم انتقلنا إلي دراسة الأحياء المتخلفة و تشويه العمران ثم دراسة النمو العمراني التلقائي و الاختلال المورفولوجي العمراني وأزمة المدينة و سياسة التجديد الحضري منذ سنة 1990.

أما الفصل الخامس فلقد تطرق إلي خصوصية العمران و تطوره بمدينة سوق أهراس و ذلك منذ نشأة المدينة إلي يومنا هذا و كذلك دراسة إشكالية توسع الأحياء المتخلفة و تواجدها بالمدينة .

و جاء الفصل السادس لدراسة الإجراءات المنهجية و الأدوات المستخدمة في هذا البحث و المنهج المستخدم و مجال الدراسة. أما الفصل السابع و الأخير حاملا لتحليل البيانات ونتائج الدراسة التي خلصنا إليها علي ضوء الفروض و الدراسات و البحوث المشابهة.

الفصل الأول

الإطار النظري و التصوري للدراسة.

تمهيد

- 1- مبررات اختيار الموضوع
 - 1/1- أهمية و أسباب إختيار الموضوع
 - 2- الإشكالية
 - 3- أهداف الدراسة
 - 4- الجهاز المفاهيمي
 - 5- فروض الدراسة
 - 6- المعالجة الفنية للدراسة
- خلاصة الفصل الأول

يعتبر موضوع الأحياء المتخلفة المتواجدة في المناطق الحضرية من المواضيع التي تحضي باهتمام القائمين على المشكلات و القضايا المتعلقة بواقع الحضرية و تأثرها بمشكلات متنامية في مجتمعتنا، كما أضحت الأحياء المتخلفة عائق وصورة مشوهة للمدن التي مازالت لم تجد لها حلا بفعل نموها و تزايدها وتعقدها، على الرغم من المجهودات المتضافرة للتنمية الحضرية و سياسة تنظيم المدينة.

ففي هذا الفصل نحاول أن نطرح المشكلة البحثية عبر محاولة تقصي ظاهرة الأحياء المتخلفة و علاقتها بالنمو العمراني في الجزائر وفي مدينة سوق أهراس نموذجا.

1- مبررات اختيار الموضوع:

1-1- أهمية و أسباب اختيار الموضوع الذاتية و الموضوعية.

لقد وقع اختيارنا علي هذا الموضوع بالذات لاعتقادنا الكبير بان موضوع ظاهرة الأحياء المتخلفة أصبحت اليوم محط اهتمام لا نظير له من المنظرين و الفاعلين بالنسبة في مجال الدراسات الاكاديمية و البحوث المختلفة التي تعني بالمدينة و الحياة الحضرية. كما أن هذه الدراسة تتناول مجتمعا حضريا عانى من تواجد الأحياء المتخلفة. كما تحاول هذه الدراسة إثارة بعض القضايا المتعلقة بواقع المجتمعات الحضرية في مددنا و تؤثرها بمشكلات المدينة.

كما تحاول هذه الدراسة تناول واقع الأحياء المتخلفة عن العديد من الجوانب المهنية و الاقتصادية و الاجتماعية. لنماذج من الأحياء المتخلفة في المدينة المراد دراستها و التي لازالت تنمو بصورة مستمرة في العديد من مددنا. كما تكمن أهمية هذه الدراسة في تكوين تصور سوسيلوجي ينطلق من فهم مجتمع المدينة للأحياء المتخلفة وكيفية التعامل معها، ووضع صورة دقيقة لفهم ظاهرة الأحياء المتخلفة وأسبابها و خصائصها و علاقتها بالنمو العمراني.

- قابلية الموضوع للدراسة:

إن موضوع الأحياء المتخلفة في أي مجتمع هو في الواقع عائق للنمو العمراني المخطط و للتنمية عامة، إذ باستمرارها و تواجدها تشكل تشوه وتريف للمدينة، و انطلاقا من استراتيجيات مختلفة للمجتمعات التي تعاني مدنها من ظاهرة الأحياء المتخلفة، عملت جاهدة هذه الدول على وضع سياسات حضرية تعتمد بالأساس على معالجة ظاهرة الأحياء المتخلفة في إطار خطط تنموية شاملة، آنية و متوقعة.

- حاجة المجتمع الجزائري إلي معالجة ظاهرة الأحياء المتخلفة:

من دون شك فلقد أضحت حاجة الجزائر إلي سياسة حضرية هادفة و سياسة تنموية شاملة ومستديمة لمعالجة مشكلات المدينة و التجمعات الحضرية خاصة أمام تدهور و انتشار التوسع العشوائي و الاستغلال المفرط واللاعقلاني للأراضي من طرف المهاجرين، أو من خلال زيادة الديموغرافيا البشرية.

و أمام هذه التحديات فإن الجزائر مطالبة بتفعيل كل قدراتها من أجل تجسيد مختلف السياسات التنموية و تطويرها سواء كانت من خلال معالجة تريفيف المدينة و الكف من هجرة سكان الريف نحو المدينة و العمل علي سياسة تنموية ريفية.

- السياسة الوطنية في هذا المجال:

لقد بادرت الجزائر بإنشاء قانون تسيير المدينة، بعدما توقع خبراء التعمير في الجزائر أن تصل نسبة تمركز السكان بالمدن إلي أكثر من 70% في الأربع سنوات المقبلة، فيما ينتظر أن تصل النسبة حدود 80% من حلول سنة 2025 و بالنظر إلي كون التوزيع السكاني في الجزائر لا يزال غير متزن فان الوضع سيزداد تعقيدا في المستقبل القريب.

وبحسب مختصي الوزارة المنتدبة للمدينة الذين أعدو و وثيقة خاصة للاختلال السكاني و مدى تأثيره علي الوضعية الحالية للمدن الجزائرية فان هذا الواقع أفرز عدة ضغوطات تمثلت أساسا في ظاهرة النمو المتسارع للمدن، بشكل صعب علي السلطات إمكانية التحكم فيها وهو ما أدى بدوره إلي بروز ما أصبح يسمى حاليا بعدم انسجام النسيج الحضري ، الذي بدا جليا في التدهور الحاصل للفضاءات الحضرية ، و انعدامها أحيانا، مثلما هو الشأن بالنسبة للمساحات الخضراء ومراكز المدن بالإضافة إلي فضاءات الترفيه، ومن بين المظاهر الأخرى الناتجة عن عدم التوازن في التوزيع السكاني ، كما ذكرت الوثيقة. مشكل كثافة العمران و تآزمها بفعل البناء الفوضوي ونمو الأحياء القصديرية كالفطريات، كما أوردت الوثيقة أنه من بين نتائج هذا الوضع بروز اختلالات في الوسط المعيشي للمناطق الحضرية وهو ما أثر سلبا على سلوكيات المواطن و ظهور العنف في المدن الذي يكون غالبا مرتبطا بالاقتصاد الاجتماعي مثلما جاء في تقرير خبراء وزارة المدينة¹.

كما كشف الوزير المكلف بالمدينة لجريدة الشروق اليومي عن إختلالات في المدينة الواحدة، مما يشكل تهديدا مباشرا عن الانسجام و التماسك الاجتماعيين ، ومعروف حسب علماء الاجتماع أن الساكنة الحضرية في ظروف كهذه تصبح تشعر بنوع من الضغينة سرعان ما يتحول إلي شعور بالحقد قبل أن يتطور بدوره إلي سلوك عنف، وعليه نحن مطالبون بتبني "نظرة جديدة للمدينة" للقضاء علي هذا الخلل، فضلا عن ظاهرة التوسع العشوائي و الفوضوي و الأحياء القصديرية و المتخلفة التي لم يعد تجمع عمراني في مددنا

¹ - جريدة الخبر اليومية الاثنين 30 جانفي 2006 عدد 6414 ص 12

يخلو منها، بالموازاة مع ذلك الانفلات الظاهر في أدوات التهيئة و التعمير التي تنظم و تطور نمو المدن، ضف إلي ذلك نمو الساكنة الحضرية التي وصلت نسبة 60% أي ما يقارب 20 مليون ساكن في المدن وحدها ومن المتوقع أن تصل النسبة خلال اقل من 15 سنة القادمة إلي 80% ما يعادل 33 مليون ساكن في المدن وحدها و أمام هذا الوضع كشف الوزير المكلف بالمدينة عن سؤال يبادر إلي الأذهان هل استعدت مددنا إلي استقبال هذا المد و التدفق البشري و إلي توفير الإطار الملائم لكي يعيش هؤلاء السكان في جو مدني متكامل¹. لهذا الحكومة وأمام هذا الوضع المنفلت قررت إنشاء القطاع المكلف بالمدينة وإنشاء المشروع المتعلق بالمدينة للنهوض بالمدينة الجزائرية كفضاء ناظم للعلاقات و قطب اقتصادي وحضاري.

¹ - جريدة الشروق اليومية السبت 07 ماي 2005 العدد 1372 ص 05 .

2 - الإشكالية:

إذا دعت المدينة في بعض المناطق، زائرها إلي تصور ما عليه من خلال كاد رائياتها، أسوارها و غير ذلك من بقايا الآثار. فان زيارة أي مدينة و التجول في شوارعها و أحيائها تجد المنتجات المعمارية هي واحدة من المنتجات الثقافية و إذا كانت المدينة نموذجا للحياة الاجتماعية الإنسانية فان العمران يعكس المستوى الثقافي و الاجتماعي الاقتصادي، التكنولوجي، العلمي و السياسي لمختلف الشعوب و انطلاقا من قول **جان جاك رسو** أن المنازل تشكل المدينة و أن المواطنين يشكلون الحاضرة (العقد الاجتماعي) فان تصرف البشر هو الذي يظهر من خلال تاريخ المدن وتاريخ الحضر على السواء، بتملك إعادة تملك فضاءات المدنية، بالتكيف معها مع اعتمادها، بصنع الناس المدنية ويرسون قواعد الحاضرة، وهم في هذا وافون لتخيلاتهم وتمثلا تهم الجماعية¹.

و قد شهدت المدينة صراعا حادا في المنتجات المعمارية، وتجسد هذا الصراع خلال طرح قضايا التنمية، والتطوير الحضري للمجال خاصة، في اغلب الأحيان في شكل فعل ورد فعل بين المخطط والمسير من جهة ثم المواطن من جهة ثانية، حتى انه من أهم أسباب ظاهرة اغتراب العمارة الجزائرية، عدم استقرار النسيج العمراني والمدينة الجزائرية كغيرها من المدن العربية عرفت نموا متزايدا مع التحول العام للحياة الاجتماعية هذا منذ بداية الاستقلال وكذا حركة البناء والإصلاح ثم صاحب ذلك التجارب التنموية التي مارسها المجتمع تحت أسماء ومفاهيم متعددة منها مخططات التنمية وبرامج التنمية المحلية*التوازن الجهوي* إذ بلغت نسبة بعض المدن أكثر من 117% وقد تجاوز حد المعقول في مدن أخرى، وأصبح سكان المدن في الجزائر يشكل 60% من المجموع العام².

إن تركيز محاور التنمية كان يقوم على تلبية الحاجات المتنامية للسكان دون النظر بجد إلى مستقبل البيئة، فقر الريف، التوازن الهيكلي بين الريف والمدن، النمو العشوائي للأحياء المدنية. و بروز ظاهرة الأحياء المتخلفة .

وذلك ما جعل الدول في شتى أنحاء العالم، تسعى لبناء إستراتيجية تحسين السياسة الخاصة بالمدن، تقوم على اعتبار أنها جزءا من ادراة العمران الحضري، فالمدن تعد بمثابة ساحات للتحول الاجتماعي السريع والاندفاع نحو المستقبل.

¹ - إنسانيات. المجلة الجزائرية في الانتلولوجيا و العلوم الاجتماعية - 5 اوت 1998 مجلد 2 مركز البحث في الانتلولوجيا الاجتماعية و الثقافية - ص 1

² - د-علي بو عنافه المدينة الجزائرية والألفية الثالثة، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية عدد 6 جوان 2000، التوصل، تصدرها جامعة عنابة الجزائر، بعنوان مقاربات سوسولوجية للمجتمع الجزائري ص 10.

فالملاحظات السريعة التي تسجل هنا وتفيد أن المدينة الجزائرية نمت وتشكلت كباقي الدول العربية وفق نموذج تحديث غربي، تحمل نمطا ثقافيا مغايرا للبيئة العربية، في ضوء ذلك جاءت المدينة هياكل دون روح ثقافية، تحولت معه إلى سوق تغلب عليه روح العشوائية، وأضحى المجتمع لا يمثل أكثر من حشد من الأفراد الذين لاتربط بينهم رابطة بالمعنى السوسولوجي، هكذا أصبحت رغبات الإنسان (ساكن المدينة) لا تلبي طموحاته، بفعل الصعوبات اليومية التي يعيشها .

كما شهدت معظم المدن الجزائرية في الآونة الأخيرة انتشار ونفاقم العديد من المشكلات الاجتماعية والأكلوجية التي أصبحت تؤرق و تقلق الباحثين و السياسيين على حد سواء وثمة أدلة وافية توحى بتزايدها وتراكمها وتعقدتها لترسم في النهاية ملامح أزمة حضرية متصاعدة وصورة مدينة الاسمنت¹ والمدينة البائسة التي تتغذى على تفرغ أزماتها وتناقضات عناصر مكونات تنظيمها الاجتماعي، لذلك لم يكن من المستغرب أن يؤدي هذا الوضع المتأزم إلى المزيد من الترددي بفعل النمو الحضري العشوائي وظهور أزمة الأحياء المتخلفة، في ظل التعايش والتداخل بين الأنساق القيمية الريفية، و الأنساق القيمية الحضرية. غير خاف أن هذه الثنائية التي كثيرا ما تنتفي حدودها، تحول دون ظهور ثقافة حضرية متميزة تحكم الفعل الاجتماعي من ناحية وتكرس مقولات "استمرار الترييف" الفلاحون في المدينة "الفلاحون الحضريون" من ناحية أخرى، وتتجلى معالم هذه الصورة الهجينة في سيادة العقلية الخرافية والطقوس التقليدية الأكثر قربا من الجانب الغيبي "الروحي" الميتافيزيقي به تدعم هذه الطروحات بانهيار البيئة الفيزيقية وتراكم الأوساخ والمشكلات وفشل الأجهزة المسيرة للمدينة، في ظل الضغوط الداخلية و الخارجية المتزايدة من يوم إلى آخر².

هذه الصورة المعبرة عن اختلالات البناء الاجتماعي الحضري دفعت الباحثين إلى إجراء مزيد من الدراسات والبحوث لتشخيص الواقع الامبريقي الحضري، ثم رصد ما به من مشكلات ومثالب بغرض ضبطها للتحكم فيها وتوجيهها بما يخدم أهداف التنمية الحضرية، وتؤكد أدبيات الدراسات الحضرية تزايد الاهتمام بالمشكلات الحضرية التفصيلية دون محاولة فهم هذه المشكلات في بعدها الميكرو حضري والماكرو مجتمعي، وفي هذا الإطار يميل بعض علماء الاجتماع إلى وصف مشكلات المدينة المعاصرة بالأزمة الحضرية فحين يركز البعض الآخر على تراكم وتشابك تعقد المشكلات التي تواجه حياة المدن، و مما

¹ - اد إسماعيل قيرة أي مستقبل للفقر في البلدان العربية مخبر الإنسان والمدينة جامعة منتوري قسنطينة ص 170.

² - اد إسماعيل قيرة، مرجع سابق ص 170 بتصرف

لا شك فيه أن المدن الجزائرية تعاني هي الأخرى كباقي المدن العالمية من تعدد مآرب المشكلات الحضرية و تنوعها، من بينها الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية، الإدارية و الإنسانية أخذت أبعادا خطيرة تنبئ بمزيد من الترددي و التدهور لحياة المدينة و من هذه المشكلات، مشكل الأحياء المتخلفة و علاقتها بالنمو العمراني، حيث شهدت المدينة صراعا حادا في المنتجات المعمارية، و تجسد هذا الصراع خلال طرح قضايا التنمية و التطوير الحضري للمجال خاصة في أغلب الأحيان شكل فعل ورد بين المخطط و الميسر من جهة و المواطن من جهة ثانية، حتى أنه من أسباب ظاهرة اغتراب العمارة في الجزائر عدم استقرار النسيج العمراني رغم تطور العمارة في الجزائر مازالت في دور النمو و التغيير، إذ باستمرار ظهور أحياء جديدة متخلفة دخيلة على النمط الحضري، قد يكون سبب موجات الهجرة المستمرة و بقوة من الريف إلي المدينة أنتج ضغط كبيرا على النسيج العمراني بل تحطيمه ناهيك عن المظاهر الاجتماعية الأخرى خلال تكيف المهاجرين مع البيئة الجديدة، من هذا المنطلق يميل بعض الباحثين إلي القول بان نشأة الأحياء المتخلفة يرتبط عادة بالاستيلاء ووضع اليد علي الأرض بطريقة غير شرعية، مما يؤدي إلي خلق مواقف سلبية و حتى عدائية تجاه سكان هذه الأحياء ، من نافلة القول أن نذكر أن هناك من يعتبر أن الأحياء المتخلفة و أساليب بنائها مجرد أفعال اجتماعية غير محبذة و انحراف اجتماعي منبوذ، وهناك من ينظر إليها علي أنها لا تشكل بالضرورة مرحلة انتقالية نحو التحضر طالما يمكن تجنبها إذ ما توفرت الكفاءة و الخبرة في الإسكان و تدبر المصالح المالية¹.

و نستطيع أن نلمس خلال العقود الثلاثة الأخيرة اتجاهها واقعي يحاول تبرير الأحياء المتخلفة كآلية لحل مشكلة الإسكان في بلادنا، في هذا السياق يشير بعض الباحثين إلي أهمية الأحياء المختلفة بالمدن الكبرى لمالها عن قدرة على توفر مواقع سكنية رخيصة.

و مشيدة ذاتيا، بالرغم ما أسهمت به المحذات السابقة لفهم واقع الأحياء المتخلفة إلا أنها لا تزال ابعده من أن تقدم فهم شامل إلي هذه الظاهرة إلي اختلفت مسمياتها باختلاف المدن و المناطق المتواجدة بها رغم اشتراكها في خصائصها التي تكاد تكون واحدة في معظمها، مع بروز الأحياء المتخلفة لأسباب عدة في بلادنا، شهدت مددنا تحولات سريعة لنموها العمراني حيث عرفت الجزائر بعد الاستقلال مع بداية الثمانينات خاصة نمو حضري سريع بمعدلات عالية حيث تزايد عدد السكان الحضري من 3778482 نسمة عام 1966 الي 1966937

¹ - د/ إبراهيم توهامي - الأحياء المتخلفة بن التهميش و الاندماج في البناء السبوساقتصادي حضري. مجلة الباحث الاجتماعي العدد 5 جانفي 2004 قسم علم الاجتماع- جامعة قسنطينة ص 46

نسمة عام 1982 أي بنحو 4.5 أضعاف، كما ارتفعت نسبة التحضر لنفس الفترة من 31.4% إلى 58.3% حتى أصبح نصفاً من سكان البلاد يقيمون في مراكز حضرية. قد ترتب علي هذا التحول المفرط في عملية التحضر بروز العديد من المشاكل العمرانية منها الاقتصادية والصحية ثم البيئية للمدينة¹.

أمام هذا النمو الحضري السريع أنتج العديد عن المشكلات الحضرية ما ينجر عنه كذلك التطور العكسي لانحلال التجمع العمراني و نمو عشوائي غير مخطط الذي ترك بدوره فراغ للجيوب العمرانية، التي حل محلها تواجد الأحياء المتخلفة القصدية وانعدمت قيمة التجمعات العمرانية.

إزاء هذا الطرح يحاول هذا البحث مقاربة العلاقات التي يضعها الإنسان مع الفضاء الذي يعيش فيه من خلال ممارساته و تعابيره المجسدة في عمرانه المتمثل في الأحياء المتخلفة داخل الجيوب العمرانية الفارغة، بناء علي الرؤية الواقعية نجد الأحياء المتخلفة حول مدينة سوق أهراس أخرت البرامج السكنية حسب ما أفادت به جريدة الخبر الأسبوعية حيث أصبح البحث عن الأوعية العقارية لإنجاز مختلف البرامج العمرانية و المرافق العمومية هاجس السلطات في ولاية سوق أهراس، حيث استحوذت الأحياء المتخلفة الفوضوية على أغلب المساحات و الجيوب الأرضية داخل المحيط العمراني للمدينة و طوقت العديد من الأحياء الأهلة بالسكان، على غرار حي ابن رشد، أحمد لولو، غلوسي، برال صالح و غيرها، كما احتلت بعض الدكاكين ذات البناءات القصدية الممرات و مداخل الأحياء المذكورة أنفاً، الأمر الذي يشكل عقبة في وجه التهيئة الحضرية للنسيج العمراني هذه الوضعية انعكست بالدرجة الأولى على برامج السكن التي استفادت منها الولاية حيث سجل مشاريع السكن التساهمي تأخراً كبيراً في الانجاز علي غرار حصتي 100 و 75 سكن نصف جاهز إضافة إلى 36 سكن فردي ضمن البرامج سكن فردي لسنة 2004 التي لم تتجاوز نسبة تقديم الأشغال بها 40% وتؤكد مصادر معينة بقطاع السكن أن حصة 5000 سكن اجتماعي تساهمي التي استفادت منها الولاية في إطار البرنامج الخماسي.

ستواجه مشاكل الأوعية العقارية خاصة أن معظمها مخصص لبلدية سوق أهراس التي تسجل توسعاً رهيباً للأحياء المتخلفة و أشارت لجنة التجهيز بالمجلس الشعبي الولائي إلي الصعوبات المعترضة للانطلاق مشروع حصة 88 مسكناً أمام رفض سكان الأحياء المتخلفة

¹ - محمد الهادي لعروق البيئة و التهيئة الحضرية المساحات الخضراء في قسنطينة كتاب جماعي البيئة في الجزائر مخبر الدراسات و الأبحاث حول المغرب و البحر الأبيض المتوسط جامعة منتوري قسنطينة نشر 2001 ص 11

الرحيل إلي مكان آخر ومن جهة أخرى نجد تنامي مشكل آخر بالنسبة للبلدية وهو مطالبة سكان الأحياء المتخلفة بالبناءات الريفية في ضواحي المدينة و في بعض المناطق التي كانت مخصصة للبناءات الحضرية و مشاريع عمرانية هائلة بالنسبة للمدينة، ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة كمحاولة لمعرفة الوضع المتدهور الذي عرفته مدينة سوق أهراس في السنوات العشرة الأخيرة من جراء انتشار واسع للأحياء المتخلفة على ضواحي ووسط المحيط العمراني هذا على حساب مشاريع مبرمجة للعمران الذي اتخذ صورة أخرى من النمو الغير المتوازن و غير مخطط حتى على حساب مناطق جبلية للمدينة، المنتفس الوحيد لها، هذا نظرا لاستغلال الأحياء المتخلفة الجيوب العمرانية التي كانت مخصصة للبناء و التعمير، و بناءا على التصور النظري و الملاحظات الخاصة حول تواجد الأحياء المتخلفة يدفعنا بالتأكيد هذا الطرح إلي صياغة التساؤل التالي:

ما هو مستقبل النمو العمراني للمدينة في ظل تواصل الأحياء المتخلفة، و ما هي الإجراءات المحددة التي يمكن اتخاذها للقضاء على الأحياء المتخلفة أو التخفيف من وطأتها ؟
ومن هذا السؤال الرئيسي يندرج عنه عدة تساؤلات فرعية و هي كالتالي:

- كيف نشأت الأحياء المتخلفة و توسعت ؟
- ما هي وضعيات سكان الأحياء المتخلفة الاجتماعية و الاقتصادية ؟
- ما هو الجديد و البديل في تخفيف ظاهرة الأحياء المتخلفة ؟
- ما هي سياسة النمو العمراني في صورة الإبقاء على الأحياء المتخلفة ؟
- هل يمكن القول أن عدم إتاحة الفرصة لنشوء هذا النوع من الأحياء المتخلفة أفضل من إزالته ؟

3- أهداف الدراسة :

الأهداف هي النهاية التي تحرك البحوث نحوها، أو تعمل لأجل الوصول لها و يدور الخلاف حول الأهداف التي تنظم من أجلها الدراسات الحضرية، خلاف نابع من اختلافات التخصصات التي تنظر إلي المدينة كظاهرة حضرية، فهناك من يعالج المدينة كفراغ عمراني ينشأ ثم ينمو فيزيقيا متخذا أشكالا هندسية معينة وهناك من يتناولها كسلوك اجتماعي مدني يجسد سلوكية الفراغ الاجتماعي، بينها يهدف هذا البحث إلي قضية الأحياء المتخلفة بأنواعها و التي تعاضم شأنها في دراسات علم الاجتماع و بالأخص علم الاجتماع الحضري وهذا خلال العقود الأخيرة، حيث تكشف جهود البحث فيها انطلاقا من نقطة محورية تتعلق

أساسا بمحاولات تحليل آليات و أسباب وجود هذه الأحياء المتخلفة داخل المحيط العمراني ومخلفاتها علي الرغم من السياسات الرامية إلي معالجتها.
ومن أهم الأهداف مايلي:

■ يهدف هذا البحث إلي مقارنة العلاقة التي تصغها الأحياء المتخلفة داخل المحيط العمراني.

■ الوقوف علي الاختلالات المورفولوجية التي تلحق بالنسيج العمراني جراء تواجد الأحياء المتخلفة.

■ تهدف الدراسة إلي التعرف علي المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و طبيعة السكن لسكان هذه الأحياء المتخلفة.

■ تهدف الدراسة إلي الوقوف علي مدى الوعي بأبعاد ظاهرة الأحياء المتخلفة من النمو العمراني.

■ تهدف الدراسة إلي لفت نظر القائمين علي شؤون المدينة إلي خطورة الوضع الراهن و البدائل و الحلول الممكنة.

■ تهدف الدراسة إلي معرفة العوامل التي تساعد علي نمو الأحياء المتخلفة في المدينة.

4- الجهاز المفاهيمي:

4-1- الأحياء المتخلفة:

اختلف العلماء و الباحثون في إعطاء معنى لمفهوم الأحياء المتخلفة و منهم من أطلق عليها الأحياء القصديرية، اعتمد على المظهر المورفولوجي (المظهر الخارجي) و البعض الآخر اعتمد تفسيره للمفهوم علي الجوانب المادية ، أما المعني المتداول لدى سكان الحضر و سكان هذه الأحياء العامة. فيقال كوخ أو قربي أو البرارك .

و يعرفها المعجم الفرنسي بأنها الأشكال الخاصة التي تمثل بؤس السكان الحضري. وقد استعمل هذا التعريف أيضا في الغرب الأوروبي ما بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية، للدلالة على الأحياء المكتظة بالسكان و التي بنيت بالخشب و الكارتون و القصدير، كما عرفت بأنها مجموعة من المساكن بنيت بالقصدير أين ينعدم وجود التجهيزات الجماعية¹.

كما أن هناك تعريف آخر للأحياء المتخلفة: أن هذه الأحياء تمثل مجموعة من المباني المتميزة بالازدحام و التخلف في أغلب جوانب الحياة و معظم سكانها من المهاجرين و غالبا ما تكون هذه الأحياء علي أطراف المدينة و تتسم بكل مظاهر التخلف و الفقر و سوء التغذية².

كما يعرفها البعض الآخر من العلماء على أنها أحياء خربة و تتميز بمساحة منازلها المتداعية التي يتكدس فيها شاغلوها و يعيش فيها ضحايا الفقر . وفسرت ظاهرة الحي الخرب في ضوء نظرية المناطق المتركرة أو نظرية القطاعات أو غيرهما فإنه يحتل عادة منطقة ما حول الأعمال المركزية أو قرب المناطق الصناعية الثقيلة ، غير بعيد عن طرق المواصلات الرئيسية ونجدها مرغوب فيها لانخفاض تكاليفها سواء من حيث الإيجار أو بناء مسكن جديد³.

و يعتبر بعض الكتاب أن الحي المتخلف نمطا أو منطقة غير منظمة، و ينظر آخرون إلى عامل الكثافة السكانية باعتبارها معيارا للمنطقة المتخلفة، و لكن عامل الكثافة السكانية بمفرده لا يصلح استخدامه كمعيار يحدد المناطق المتخلفة، ففي بعض مناطق المدن اليابانية تزداد الكثافة السكانية في مناطق لا تُعد مناطق متخلفة، و ينظر البعض إلى الحي المتخلف

1- FAROUK BENATIA

L'APPROPRIATION DE l'espace a Alger après 1962 S.N.E.D ALGERIF 1978 P.4

²- أحمد زكي بدوي/ معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية ص 60

³- حسين عبد الحميد رشوان مشكلات المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري المكتب الجامعي الحديث ص 58

على اعتباره أنه منطقة فاسدة¹.و ذلك من منظور أن اللفظتين مترادفتان، ولكن يرى بعض الباحثين الفساد ينطبق علي المناطق السكنية وغير السكنية بينما يقتصر مصطلح "المتخلف" على المناطق السكنية فقط.

المنطقة المتخلفةSlums هي الأمكنة التي تتجسد فيها سوء الأحوال السكنية، وذلك بتواجد مباني أو مجموعة من المباني و المساكن القديمة و الآلية للسقوط و تفتقر إلي قنوات الصرف الصحي وتتسم بالازدحام الشديد و التخلف و الظروف الصحية غير الملائمة و ما يترتب علي وجود هذا من أثار علي الأمن و الأخلاق².

و لقد تعرضت مدرسة شيكاغو التي قادها "بارك" لمناقشة مشكلة المناطق الحضرية المتخلفة، التي كانت تشكل جزءا هاما في المدن الأمريكية و بعض مدن الدول الغربية و التي يشار من خلالها إلى أجزاء من المدن التي كانت تقطنها الجاليات اليهودية، في شبه عزلة عن بقية أجزاء المدينة الواحدة ويضيف "ورث" بأن الجيتو نظام اجتماعي يمثل إقامة طويلة من العزلة الاجتماعية لأسباب عنصرية، كما أنه نتيجة لمحاولة جماعية إنسانية للتوافق و التلاؤم مع غرباء عنهم و اضطروا بالضرورة إلى العيش معهم³.

و ينظر إلى الجيتو على أنه نمط من التوافق بين عدة جماعات مختلفة من الجماعات الإنسانية، بحيث يتمكن جماعة الأقوياء فرض أفكارها و أساليبها و سيطرتها علي الجماعات الضعيفة⁴.

غير أن "Fonnan" قد ميز بين الجيتو و المنطقة الحضرية المتخلفة و هي المنطقة المتخلفة نسبيا عن أجزاء المدينة، و التي يقطنها بصفة دائمة جماعات عنصرية أو جماعات ذات ثقافات مغايرة عن سائر ثقافة المجتمع و هذا نتيجة لكل من التفرقة الطوعية و الإجبارية أما المنطقة الحضرية المتخلفة فهي ظاهرة متخلفة عن الجيتو بالرغم من الخلط بينهما واستخدامها للدلالة على ظاهرة واحدة فالمنطقة الحضرية المتخلفة عبارة عن جزء من أجزاء المدينة، مزدحم بالسكان الفقراء و انخفاض مستوى النمط العمراني و نوعية المساكن و تسودها ثقافة فرعية ذات معايير أخلاقية، و قيم نابعة من الوضع الاجتماعي والاقتصادي والصحي و التعليمي المنخفض و العادات و التقاليد السيئة⁵.

¹ - المرجع نفسه ص 111.

² - حسين عبد الحميد رشوان المرج نفسه ص 112

³ - د أحمد بوذراع التطوير الحضري و المناطق المتخلفة بالمدن منشورات جامعة باتنة ص 14

⁴ - د/ أحمد بوذراع - نفس المرجع ص 15

⁵ - أحمد بوذراع - . نفع المرجع ص 16.

و من ثم فقد كانت المناطق المتخلفة في الدول الأوروبية، توصف بأنها مناطق البؤس و الفقر و الجريمة في الدول الأوروبية و جنوح الأحداث ووفق هذه الرؤية عرف "جيبست" المنطقة الحضرية المتخلفة، بأنها منطقة سكنية فقيرة و سكانها فقراء ، و هي منطقة انتقالية مفككة اجتماعيا و أيضا مأوى للمجرمين الهاربين من القانون الخارجين عن المجتمع، يرى "بيرجل" أنه من الناحية النظرية تعد كل المنازل التي بنيت قبل 1900 و لم "تحدث" هي دون المستوى لأنها خلت من معظم التسهيلات الصحية الحديثة قبل نظم التدفئة المركزية و الماء الساخن الجاري و دورات المياه الصحية و الكهرباء، ومنه تصبح في نظرنا "حيا متخلفا" رغم أنه كانت وقت إنشائها تعتبر منازل مرغوب فيها،¹ و يضيف بيرجل أن الأحياء المتخلفة حسب ما تعينه إلى ثلاثة نماذج رئيسية: أحدها هو الحي المتخلف (الأصلي) وهي مساحة تعتبر في الأصل متخلفة تتكون إن من مباني غير ملائمة و هذه الأقسام لا يمكن معالجتها و تحتاج إلى أن تدمر تدميرا كاملا، أما النموذج من الأحياء المتخلفة فيقع بسبب هجرة عائلات الطبقتين الوسطى والعالية إلى مناطق أخرى لينتج عن ذلك فساد في المنطقة، و المثال على هذا هو حي "سوٲ آن" في بوسطن أما النموذج الثالث و الأكثر كآبة للحي المتخلف فهو أساسا ظاهرة من ظواهر الانتقال، فعندما تصبح الرقعة المكانية التي تحيط بمنطقة الأعمال فاسدة فإن الفساد الطبيعي و الاجتماعي سرعان ما ينتشر وهذا النوع من الحي المتخلف يحتشد بفنادق رخيصة، و أماكن يأوي إليها المتشردون و منازل للعاهرات و الحانات غير المرخصة ويسكنها المشردون و الشحاذون و السكارى و من ليس لهم مكان يأوون إليه، و يقوم على إدارة اقتصادها أصحاب الصالونات و أماكن القمار و المراهقين، و مدمني المخدرات، وهذا النموذج يتحدى الإصلاح، كما يعرفها محمد عاطف غيث. إن المنطقة المتخلفة هي ذلك المكان الذي توجد به المباني أو مجموعة من المباني تتميز بالازدحام الشديد و التخلف و الظروف الصعبة غير ملائمة و ما يترتب على وجود هذا كله من آثار على الأمن و الأخلاق²

¹ - أ.د السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري بين النظرية و التطبيق الجزء الثاني دار المعرفة الجامعية 2000 ص 232
² -عاطف غيث و تطبيقات في علم الاجتماع -دار الكتب الجامعية -القاهرة 1970 ص-304

أما هيربرت جانز فيميز بين نوعين من المناطق الحضرية المتخلفة، النوع الأول يسمى منطقة الدخول ونجد المهاجرين من الريف في هذه المنطقة مكانا للاستقرار في المراحل الأولى من هجرتهم إلى المدينة ، ويحاول هؤلاء المهاجرون إن تتكيف طريقتهم في المعيشة وسكان هذه المناطق .حيث أنهم يحاولون التكيف مع نمط الحياة الحضرية الجديدة. أما النوع الثاني الذي يحدده هو المنطقة التي يعيش فيها هؤلاء المهاجرين الذين فشلوا في التكيف مع ثقافة المدينة¹

ومن خلال هذه التعريفات نحاول صياغة تعريف إجرائي للدراسة وحسب وضعية الأحياء المراد دراستها بالمنطقة المدروسة. إذ يمكن اعتبار أن الأحياء المتخلفة ظاهرة اجتماعية من ظواهر و مشاكل تعاني منها المدينة وهي صورة مشوهة للعمران وذلك بفعل تداخلها و ملازمتها للنمو العمراني حيث نجدها متواجدة عبر حدود البناءات وفي جميع نواحي المدينة مما أدى إلى احتوائها العمران وأصبحت المناطق المتخلفة داخل الحيز الحضري يقيم فيها أغلب السكان الفقراء و المعوزين ومن المهاجرين وذوي الدخل الضعيف و ممتهمي الحرف التقليدية و الأنشطة الغير الرسمية داخل المحيط العمراني المحيط بها و هي في الغالب تعاني العزلة وذات بناءات قصديرية في معظمها تفتقر من قنوات الصرف الصرف الصحي وكثرة الأمراض الاجتماعية و الأوبئة وينعدم فيها الكهرباء و الماء.

2-4 النمو:

النمو هو تزايد الشيء ما يضاف أو يؤول إليه كازدياد مساحة الأرض بفعل الطبيعة².
البلد تام النمو: البلاد تامة النمو هي التي يرتفع فيها نصيب الفرد من الدخل القومي ارتفاعا كبيرا وتليها البلاد المتوسطة النمو و تليها البلاد الأخذة في النمو أو حديثة النمو ثم تليها البلاد الفقيرة و تأتي في النهاية البلاد المتخلفة³.

النمو الاقتصادي: عبارة عن زيادة الدخل القومي الفعلي في الأمد الطويل⁴

و بذلك فالنمو هو التزايد والانتقال من حجم صغير إلى حجم أكبر.

4- **3 العمران** : اصطلاح عام كثيرا ما يستخدمه الجغرافيون بمختلف أنواع ونماذج المساكن البشرية فيقال عمران ريفي وعمران حضري كما يقال عمران مبعثر وعمران غير مخطط

1- محمد حسن غامري -ثقافة الفقر لدراسة في انتروبولوجية التنمية الحضرية -مركز النشر والتوزيع- الاسكندرية -110

2- د. أحمد زكي بدوري: معجم المصطلحات الاجتماعية مكتبة البناء ص 6.

3- المرجع نفسه ص 106.

4- المرجع نفسه ص 375.

وعمران مركز، والعمران المبعثر هو أحد نماذج العمران الريفي وفيه يعيش أغلب السكان في مساكن منعزلة عن بعضها البعض عكس العمران المركز حيث يتجمع السكان في قرى إدارية مركزة و يقال شبكة العمران للدلالة عن ترابط وتفاعل عناصر العمران الريفي و العمران الحضري في إقليم ما.

علم العمران: دراسة المسألة البشرية و كل مل يتعلق بتخطيطها مع الاهتمام بالنواحي البشرية التي تعاني من مساوئ التحضر السريع وتستعين هذه الدراسة بالعلوم الهندسية والاجتماعية¹.

العمران حسب منجد اللغة و الإعلام هو:

البنيان : اسم لما يعمر به المكان وتحسن حالة من كثرة الأهالي ونجح الأعمال و التمدن². و المقصود باصطلاح العمران هو الايكولوجية البشرية أو علم التبيؤ البشري و معناه تكيف الناس مع البيئة البشرية التي يوجدون فيها ، وقد وضع اصطلاح ايكولوجيا العالم البيولوجي ايرنست هيكل 1868، و اشتقت من الكلمة اليونانية OIKOS.

و معناها منزل أو سكن أو مسكن، و تعني الكلمة أيضا الناس الذين يقطنون في المنزل أو ينزلون في المسكن أو يقيمون في المسكن، ونشاطهم اليومي للمحافظة عليه وتدييره. ولم يأبه كثير من الباحثين أول الأمر بالدراسة الايكولوجية في السنوات العشرة التالية لكتابات هيكل الجديدة والفريدة، و لكن لم يمضي زمن طويل حتى ازداد الاهتمام بدراسة العلاقات المتبادلة بين الكائنات الحية و بيئاتها، حتى أصبح يوجد ثلاثة فروع للدراسة الايكولوجية و هي : الايكولوجيا الحيوانية و النباتية و الايكولوجيا البشرية أو العمران الذي لم يهتم به إلا بعد الحرب العالمية الأولى، على عكس التقدم الذي شهدته كل من الايكولوجيا الحيوانية و النباتية³.

و بالنظر إلى الايكولوجيا العمرانية نجد أن تبيؤ عناصره قد جعل نتيجة لتفاعل أربعة عناصر و المتمثلة في:

- حياة مجموعة من السكان في منطقة.
- تميزهم بثقافة المنطقة الطبيعية.
- استغلال موارد المنطقة الطبيعية.

1- احمد زكى بدوى معجم المصطلحات الاجتماعية مرجع سابق-ص 377

2- المنجد في اللغة و الإعلام دار المشرق: بيروت ط 26 ص 529.

3- حسن السعاتي: علم الاجتماع الصناعي دار النهضة العربية بيروت الطبعة الثالثة سنة 1980 ص 32.

■ تأدية المهام وتقسيم العمل الاجتماعي حسب النظام السائد بها.

ومنه يكون العمران نتيجة لتفاعل حياة مجموعة من السكان بثقافتهم واستغلالهم لموارد المنطقة و كذا تأدية وظائف عملهم حسب تقسيم العمل الاجتماعي السائد بها، وللعمران ارتباط وطيد بالسكان لأنهم يشكلون المادة الاجتماعية للحياة ضمن المناطق المعمرة، وبزيادة النمو الديموغرافي و الهجرة و تواجد الفنون و الصناعات و بتوسع الأنشطة يتوسع العمران و يزيد.

و نجد العمران حسب ابن خلدون في فصل مقدمته قائلاً: أن تفاضل الأمصار والمدن في كثر أرفه لأهلها ونفاق الأسواق، إنما هو في تفاضل عمرانها في الكثرة و القلة لان الإنسان وحده غير مستقل بتحصيل حاجاته، و إنهم متعاونون جميعا في عمرانهم على ذلك¹. فهو هنا يربط بين العمران و السكان، فكثرة السكان تعنى ازدياد العمران و ازدياد الإنتاج، و الانتقال من الإنتاج الأولي الذي يتمثل في الزراعة إلى الإنتاج الثانوي الذي يتمثل في الصناعة، و تعني كذلك انتقال الاهتمام من مجرد إنتاج القوت و التفرغ للعلم و التعليم والفنون و الصناعات و هي جميعا تصنع الرفاهية و الترف ، فالتقدم العلمي و الاجتماعي نتيجة التقدم الاقتصادي.

و هذا نتيجة كثرة العمران و كثرة السكان و على العكس من ذلك قلة السكان و الافتقار إليهم لا يؤدي إلى الازدهار².

ومن هنا يأتي مفهوم العمران الذي يمثل الجانب المادي و الايكولوجي للمدينة ويمثل الارتباط الوطيد بالسكان لأنهم يشكلون المادة الاجتماعية للحياة ضمن المناطق المعمرة.

5: فروض الدراسة

تعتبر الفروض العلمية أكثر صور التعبير عن المشكلة بدقة ووضوحا، وهي تعتمد أساسا على الحدس و التخمين وتتطلب برهنة لتأكيديه أو نفيه، و هذا من خلال مجريات البحث، فبعد تحديد مشكلة البحث أو الظاهرة المراد دراستها و الاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع المبحوث فيه ، فان الباحث يقوم بإيجاد فرضيات معينة تكون بمثابة حلول مؤقتة أو أولية يجري اختبارها بأسلوب أو أساليب مختلفة للتأكد من صحتها أو نفي

1- عبد الرحمن بن خلدون المقدمة الباب الرابع الفصل ص 11.

2- محمد السيد غلاب البيئة و المجتمع ط 7 دون دار النشر 1997 ص 585.

ذلك. و بهذا فان فكرة الفروض تبلورت لدينا من خلال الدراسات و البحوث التي لها علاقة بموضوع بحثنا بالإضافة إلى الدراسة الاستطلاعية التي قمنا بها عبر مجموعة من الأحياء المتخلفة المنتشرة عبر ضواحي المدينة أو داخل المحيط العمراني لمدينة سوق أهراس الشيء الذي سهل عملية كتابة الفروض على النحو التالي:

الأحياء المتخلفة ظاهرة معيقة للنمو العمراني المخطط بمدينة سوق أهراس.

و تشمل الفرضية على مؤشرات أساسية يمكن تحديدها فيما يلي:

1. هناك أسباب أدت إلى نشأة و ظهور الأحياء المتخلفة لمدينة سوق أهراس.
2. الأوضاع التي يعيشونها سكان الأحياء المتخلفة.
3. علاقة الأحياء المتخلفة بالنمو العمراني .
4. وضعية البرامج السكنية و الأوعية العقارية في ظل استيلاء الأحياء المتخلفة على الأوعية العقارية و تأخير البرامج السكنية.

6: المعالجة الفنية للدراسة

في ضوء طرح المشكلة البحثية فان هذه الدراسة تنطلق من تصور مفاده أن مشكلة الأحياء المتخلفة هي مشكلة تمس في البناء الحضري و بالتالي فهناك علاقة تبادلية بين الأحياء المتخلفة و النمو العمراني مما يثبت وجود مشكلات للمدينة و نموها غير المنظم وغير المخطط، و هذا يعني أن دراستنا الراهنة تنطلق من رؤية واضحة تتعلق بالجانب الاجتماعي و المادي للأحياء المتخلفة و للمدينة كنظام حضري يتكون من أنظمة فرعية تعتمد على بعضها البعض .

و في هذا الإطار نشير إلى أن الدراسة استعملت أسلوبا منهجيا في التعامل مع المعطيات النظرية و الميدانية في فصل الإجراءات و يتجلى هذا الأسلوب من خلال

1- مصادر الدراسة:

- الاعتماد على المصادر و المراجع الأساسية المرتبطة بموضوع الدراسة .
- الوثائق و الجرائد.
- الدراسات السابقة.
- الاستشارة الأدبية.

2- المنهج:

- المسح بالعينة و تقنيات البحث.

3- الأدوات:

■ الملاحظة.

■ الاستمارة.

■ المقابلة.

4- المصادر الإمبريقية :

■ جمع المعطيات.

■ تحليل سوسيولوجي للمعطيات.

■ تحليل المعطيات في نطاق المنهج و المقاربة النظرية المشار إليها.

خلاصة الفصل الأول

إن ظاهرة الأحياء المتخلفة تشير إلى الحد النهائي و الأخير لانتشار أنماط الحياة الحضرية، وانتشار أنماط ريفية بفعل المساكن المتدهورة و المشوهة للعمران. وتعتبر ظاهرة الأحياء المتخلفة موضوعا هاما و حساسا في الدراسات الحضرية لان وجودها يعود إلى خلفيات اجتماعية و استعمارية ة تغيرات على مستوى حركة و استقرار السكان وتتمو غالبا هذه الأحياء فوق حيز جغرافي شاغر في المدينة يكون عادة ملكا عموميا في جيوب المدينة و أطرافها. مما يعيق السير الحسن لنمو العمران المنظم ولهذا الفصل أهمية قصوى في تحديد بعض المفاهيم و إبراز أهمية الموضوع و الأهداف الموجودة من خلال الدراسة و إلى طرح المشكلة البحثية في الموضوع.

الفصل الثاني

الأبعاد النظرية لدراسة الأحياء المتخلفة

تمهيد

- 1- نظرية القطاع الحضري غير الرسمي و الأحياء المتخلفة.
 - 2- مقاربات نظرية الفقر الحضري و الاحياء المتخلفة
 - 1-2- تمثلات الفقراء لثقافة الفقر
 - 2-2- الفقر و الأحياء المتخلفة
 - 1-2-2- ثقافة الفقر
 - 3- نظرية الهامشية الحضرية و الأحياء المتخلفة
 - 4- نظريات نمو المدينة والامتداد الفيزيقي للمدينة
- خلاصة الفصل

تمهيد

يعالج هذا الفصل ظاهرة اجتماعية حظيت باهتمام كبير في الفكر الاجتماعي الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من المداخل النظرية و المنهجية و المحاولات الأمبريقية التي حاولت تشخيص الواقع الفعلي لهذه الظاهرة المتمثلة في الأحياء المتخلفة و التي تشكل قاسما مشتركا لمدن البلدان النامية ،التي تعاني من تضخم هذه الظاهرة بفعل النمو العمراني السريع و عدم تماشي العرض عن الوحدات السكنية ،مع هذا النمو المصحوب بضغط شديد و طلب متزايد علي رقعة الأرض السكنية، و يؤكد المهتمون بالدراسات الحضرية أن النمو الديموغرافي السريع و الهجرة الريفية الحضرية، ثم طبيعة السياسات التنموية و حركة التصنيع كلها عوامل ساهمت و مازالت تساهم بشكل أو بآخر في التحضر السريع و بروز الأحياء المتخلفة و سرعة تكاثرها في البلدان النامية و الجزائر واحدة من هذه البلدان التي تعاني من تأزم الوضع جراء هذه الظاهرة المتنامية المتعددة الأوجه و الأطراف.

1- القطاع الحضري غير الرسمي و الأحياء المتخلفة:

تعد مشكلة البطالة الحضرية واحدة من أبرز المشاكل التي صاحبت النمو الحضري غير المخطط و التصنيع البطئ و ثمة أدلة وافية توحى بتزايد معدلاتها من جهة و تعاضد دور القطاع غير الرسمي في استيعاب القادمين الجدد إلى سوق العمل من جهة أخرى، و هم في الغالب من سكان الأحياء المتخلفة و النازحين الجدد من الريف إلى المدينة الذين صعب عليهم الاندماج السريع في الأنشطة و الأعمال الرسمية اتخذوا من النشاطات غير الرسمية تجارة لسد رمقهم و فقرهم للتعبير عن هذا الواقع استخدم مفهوم القطاع الحضري غير الرسمي الذي ابتكره "هارت" كبديل للقطاع الهامشي أو التقليدي من جهة، و من فهم التغيرات الاجتماعية الاقتصادية، الديمغرافية في البلدان النامية من جهة أخرى¹.

وتحقيقاً لهذه الأهداف، حاول الباحث تقديم نموذج تصنيفي يعتمد منذ البداية علي ثلاث محكات أولها يستند إلى الإسهام المباشر الذي تقدمه كل محاولة في فهم الأنشطة غير الرسمية و ثانيها بالموقف الإيديولوجي و ثالثها يرتبط بمتغير الاستقلالية و التبعية، استناداً إلى هذه المحكات قام هارت بتحديد ثلاث مداخل أساسية هي:

1- المدخل الكلاسيكي.

2- المدخل الإصلاحي الثنائية المحدثة.

3- المدخل الراديكالي.

حيث يعتمد المدخل الأول في تفسيره للأنشطة غير الرسمية على مقولات النمو العمراني السريع الحضري، لقد وقف مؤيدوه من هذه الأنشطة موقفين متباينين فمنهم من ركز على العمالة الريفية الناقصة، و اعتبر الأنشطة مظهراً مشوهاً لعملية التحضر و معوقاً للعملية التنموية الحضرية، بينما اتجه البعض الآخر بقدره المدينة علي تجسيد مواردها لاستيعاب الوافدين الجدد و يمثلون أغلبهم سكان الأحياء المتخلفة الذين يواجهون صعوبات في اندماجهم في الحياة العملية و فرص العمل المتواجدة في المدينة، و لهذا اتخذوا من النشاطات الغير الرسمية المتمثلة في الأعمال الخفيفة المحمولة عادة في الأيدي و اتخاذهم للشوارع و الأزقة الضيقة ملجأ و هروب من المراقبين و الشرطة.

¹ - أ.د فيره إسماعيل: أي مستقبل للفقر في البلدان العربية مخبر الإنسان مرجع سابق ص 115

أما أصحاب المدخل الإصلاحي فيحاولون تقديم نظرية بديلة تتمتع بقوة تفسيرية شاملة ورغم تشابه موقعهم الإيديولوجي مع إسلافهم الوظيفيين إلا أنهم ركزوا على عمليات إصلاح جوانب محددة من البناء الاجتماعي و نظروا إلى ما هو تقليد علي انه يشكل جزءا من هوية الأمة و تراثها.و أعطوا الدور القيادي للأنشطة غير الرسمية تبديل للصناعات القائمة أو الرائدة، فحين حاول أصحاب المدخل الثالث في تفسيرهم لموقع هذه الأنشطة في البناء الاجتماعي و علاقتها التبادلية محليا ، وطنيا و عالميا، الاستناد إلى المقولات و المفاهيم الماركسية.

و يشير تاريخ نظرية التنمية إلى أنها لم تظهر إلى الوجود من الفراغ بل اندرجت في نطاق توجيهات اطر سياسية إيديولوجية ، تخدم مصالح جماعات معينة أو طبقات المجمع وهذا يعني إن الوسائل التحليلية التي استخدمت تتطوي على أحكام قيمية وبعض الانحياز السياسي ،بالتالي فإن حل الحوار المتعلق لدى صلاحية نماذج تنموية معينة، يرتبط علي نحو لا ينفصم بالنقاش السياسي الدائر حول نمط التنمية المفضل، و كيفية التحول الأفراد الذين يتولون هذه المهمة ، ينظر إلى المشاكل التي تواجه البلدان النامية، كالفقر و البطالة و الأحياء المتخلفة سواء كانت موروثه عن العهد الكولونيالي أو التنمية الرأسمالية التابعة، على أنها ناتجة عن الخلل الهيكلي الاقتصادي الذي يمكن التغلب عليه في نطاق الإطار الاجتماعي. كما نجد أصحاب الثنائية المحدثة ومفهوم القطاع الحضري غير الرسمي و ارتباطه بالفئات الدنيا في الوسط الحضري المسماة بالشريحة السوسيو اقتصادية الأكثر حرمانا خصوصا في المناطق الحضرية ،يبدو إن فهم الحرمان فهما سوسيولوجيا حقيقيا ينبغي أن يتم في ضوء جملة من المؤشرات، الوضع المزري انخفاض الدخل، الفقر، الأمراض، وضعية المسكن، صعوبة الاندماج مع الوسط الحضري و هذه المؤشرات تمثلها اغلب سكان الأحياء المتخلفة و المهاجرين من الريف إلى الوسط الحضري.

يمكن أن نلمس هذا في التحليلات الامبريقية التي مالت إلى إبراز قضيتين أساسيتين الأولى تتعلق بالدور الاجتماعي الاقتصادي الذي تلعبه الأنشطة غير رسمية و الثانية ترتبط بشتى صور الاستغلال الذي تتعرض له في سياق التنمية الحضرية التي غالبا ما يخصص لها¹، جانب كبير من الاستثمار لمواجهة المشكلات الحضرية كنمو الأحياء المتخلفة، نقص الإسكان البطالة، قلة الخدمات التعليمية و الترويحية، و لا تزال هذه القضايا محل حوار

¹ -د- إبراهيم توهامي أد إسماعيل قيرة د/ عبد الحميد دليمي مخبر الإنسان والمدينة العولمة و الاقتصاد غير الرسمي مجلة الإنسان و المدينة جامعة منتوري قسنطينة 2004 ص 99

وجدل لارتباطها بالظروف الاقتصادية، السياسية و الاجتماعية السائدة في كل بلد، و لهذا نجد أن نمو القطاع الحضري غير الرسمي بسرعة مع تزايد ندرة فرص العمل و تواجد الأحياء المتخلفة التي يمثلها اغلب شرائح المجتمع الضعيف الدخل المهاجرين و الفقراء الذين يتدبرون أمرهم حتى يستمروا في الوجود على هوامش الاقتصاد الحديث، و يستوعب هذا القطاع 45 % من إجمالي سكان الحضر، مثلا في مصر 43.5% من إجمالي العمالة الحضرية، هذه الأخيرة تصل في المغرب إلى 56.9% و في تونس 41.3% و في الجزائر 53.2% أما في أغلب المدن العربية فتتراوح طاقته الاستيعابية ما بين 20% و 63% من جملة قوة العمل الحضرية¹.

هذا ما يعكس الواقع المتردي للفئات الاجتماعية المتواجدة على هامش النشاطات الرسمية و قصور التنمية الحضرية التي غالبا ما تواجه مشكلات الحضرية و نمو الأحياء المتخلفة.

¹ - أ.د إسماعيل قيرة : أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية مرجع سابق ص 24.

2-مقاربات نظرية للفقر الحضري و الأحياء المتخلفة:

2-1 تمثلات الفقراء لثقافة الفقر:

يكاد يتركز معظم الجدل الدائر في النظرية الحضرية الحاصلة حول واقع الفئات الدنيا التي تشغل مساحات ومناطق واسعة فمن الخريطة الطبقة لمدن البلدان النامية المعاصرة تخضع لعلاقة السيطرة و التبعية غير المتكافئة و تتعرض لشتى صور المحاصرة و التهميش و لقد كانت الانثروبولوجيا الاجتماعية سبابة إلي تشخيص الواقع الفعلي للفقراء من خلال تركيز جديد علي العلاقات الاجتماعية في المجاورات الحضرية المنخفضة الدخل، و في إطار المحاولات تبرز كتابات "هلمان"، "لويس"، "مانجر"، "تارنر" و "ماير" التي تؤكد في مجملها على محدودية و ضيق نطاق الدراسات الحضرية المبكرة التي تناولت ظاهرة الفقر الحضري و التي في الغالب ترتبط بالفئات الاجتماعية الدنيا المتواجدة على حدود المدينة و في الأطراف و قرب مصبات قنوات صرف المياه، و لهذه يسهل الحديث عن محتوى هذه الدراسات الذي يدور في عمومها حول شبكة العلاقات الاجتماعية التي تربط فقراء الحضر و استيعاب المهاجرين الريفيين في البيئة الحضرية بالاعتماد على النفس في توفير الإسكان العشوائي و المتخلف¹.

ومن ثم يبدو جليا أن تجسد الارتباط الواقع لمظاهر الفقر الناجمة عن مشاكل العمالة و مظاهر العمالة المرتبطة بمشاكل الفقر و الأحياء المتخلفة، قد تم من خلال الانتقال التدريجي فقط من مستوى الدراسات الماكروسكوبية للأكواخ مدن أمريكا اللاتينية إلي مستوى التحليلات الماكروسكوبية للهامشية، و لكي يدلل "جاري" على ذلك أوضح أمام ما حققه الباحثون الأوائل أمثال: "ماهيو"، "ماركس"، "وبوث"، يشبه ما حققته مدرسة الهامشية².

ومن هنا جاءت دراسات المنظمات العالمية لفقراء الحضر تعبيراً صادقاً عن تطلعات القيادات السياسية التي تريد صفات طبية للأمراض الاجتماعية المعزولة عن سياقها الاجتماعي التاريخي، وهذا يعني أن دراسات المنظمات الرسمية للفقراء في "ابيدجان" نيروبي، كلكتا، جاكرتا، ليما، ريودي جانيرو و غيرها، جاءت انعكاساً لإستراتيجية التنموية للبلد المعني³.

¹ -أد إسماعيل قيرة، عبد الحمد دليمي، د. سليمان بومدين التصورات الاجتماعية و معانات الفئات الدنيا مخبر الإنسان و المدينة جامعة منتوري قسنطينة ص 187

² -أد إسماعيل قيرة أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية - مرجع سابق - ص 40-

³ - المرجع نفسه - ص 43.

و يبدو أن العمالة الحضرية هي محور اهتمام هذه الدراسات ، "فبيروش" قدم حولا للمشكلة في ضوء الاختيار بين تضخم العمالة الحضرية و العمالة الناقصة، وبسبب ميله إلى التركيز على المشكلات المحدودة فإنه يعتقد أن البطالة المفرطة في المدن قد زادت من اتساع الفقر و تدهور الحياة الحضرية بصورة خاصة و في ضوء هذه النقطة يركز الدارسون على أن سبب تواجد الفقر و الهامشية و تدهور الحياة الحضرية هو نتاج لعملية الهجرة و تواجد الأحياء المتخلفة بالمدن الخاصة ، أن هذه الأخيرة يصعب أفرادها الانتماء للحياة الحضرية والاندماج نتيجة النمو العمراني السريع، تذوب القيم الاجتماعية السائدة في الأحياء المتخلفة والتي يمثلها الأغلبية، الهجرة الريفية الحضرية ، و يتجلى هذا وضوحا في البلدان النامية حيث يستطيع المتجول العادي أن يلاحظ تناقضات لافتة للنظر أنتجت العملية الاجتماعية و الاقتصادية نفسها، فهذا طفل ملوث الثياب و ذلك امرأة تفتش الرصيف و الرجال تعمل في الأعمال الشاقة من حمل ما لا يحمله الحمير، فما أكثر المعذبين الذين يحصلون علي قوتهم اليومي من أنشطة توجد على هامش الاقتصادي الحضري و يقطنون أكواخا تتعدم فيها شروط الحياة، و لهذا فسر العلماء أحدث النظريات المسيرة لفقر في مدن البلدان النامية.

➤ حول مفهوم الفقر الحضري في الفكر السوسيو اقتصادي:

يثير الجدل الذي مازال مستمر في الدراسات الحضرية حول مفهوم الفقر في قضيتين أساسيتين الأولى تتعلق بالمفهوم و الثانية بغموضه، نظرا لاستخدامه في سياقات متباينة و تحديد نطاقه بكيفيات مختلفة و لهذا حددت المحكات التي استخدمها الباحثون لتحديد مضمون الفقر الحضري و نطاقه على النحو التالي:

■ المحكات المالية.

■ الحرمان.

■ نقص و عدم الاندماج السوسيو اقتصادي الحضري.

■ ضعف قوة المساومة و تعد أنماط الاستغلال.

■ الخصائص النموذجية لثقافة الفقر.

■ الظروف غير الملائمة.

■ الأحياء المتخلفة.

و هنا تبرز أهمية التفرقة بين محددات الفقر ومؤشراته و ارتباطه بالأحياء المتخلفة، وهناك من عرفه على أنه إحباط وضيقي للبناء الاجتماعي، أو ظاهرة معتلة ترتبط في غالب

الأحياء بالمناطق المتخلفة، ولقد شكلت هذه الأحياء محور اهتمام الدارسين من ناحية النسق أقليمي لسكانها، و أنماط سلوكهم، و أوضاعهم الطبقيّة في ضوء المؤشرات الديمغرافية (تركيب السكان)، و الاقتصادية (الدخل)، و الاجتماعيّة (التنشئة الاجتماعيّة)، أو من الناحية القضايا العامة التي تهم هذه المناطق المتخلفة.¹

2-2 الفقر و الأحياء المتخلفة:

إن نظرة متأنية لفحص الأعمال الكثيرة عن الأحياء المتخلفة و العشوائيات الحضرية، سوف تسلّم بالتأكيد إلى حقيقة هامة مؤداها أن الأحياء تمثل تشوها حضريا و نسيجا اجتماعيا غير منسجما و من ثمة تميل الدراسات الاجتماعيّة الحضرية إلى ربط هذا المجال المتخلف بالفئات الدنيا التي تعيش ظروف فيزيقية و اجتماعية متردية، تتمثل على الخصوص في تدني مستوى المعيشة، التكدر السكاني، البطالة سوء و نقص التغذية تدني السلوك البشري، انتشار الأمية ، الافتقار إلى خدمات الصرف الصحي و الكهرباء و المواصلات و المياه النقية الصالحة للشرب تراكم الأوساخ و تكاثر الحشرات، و ما يصاحبه كل ذلك تأثيرات سلبية على السكان الذين يظنون مع ذلك متفائلين و متطلعين إلى المستقبل.

و الواقع أنه حين تجرى مقارنات بين قطاعات فقراء المدن يتوصل المحللون إلى وجود علاقات مشاركة أضعف بين سكان الأزقة الحضرية الفقراء مما هي بين سكان أحياء المهاجرين، و شديدة التأكد لفكرة "ثقافة الفقر" التي ترتبط بسكان الأحياء المتخلفة من حيث الملبس و العادات الغذائيّة، و الحياة العائليّة الغذائيّة، و سياسيّة الإنجاب المتبعة، و النظرة إلى الذات و إلى الآخرين، و نتيجة لذلك يبدو أن هذه الأحياء ترتبط في نموها بالهجرة الريفيّة الحضرية، البطالة مشكلة الإسكان الحضري، ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعيّة لدى سكانها، قصور السياسات الحضرية، و من ثمة فهي إفران للاختلال الهيكلي في البناء الاجتماعي و تتخذ هذه الأحياء نمطين سائدين: هما الأحياء الميئوس منها، و الأحياء المأمول منها، التي يطلق عليها "لويد" أكوخ الأمل، أو الأحياء المتخلفة الوظيفية²، و تبقى الأحياء المتخلفة ينظر إليها على أنها بيئات فاسدة يقيم فيها سكان معدمين، و على أنها تمثل في الوقت نفسه ملحقا وظيفيا لاقتصاد المدينة .

¹ - أ. د إسماعيل قيرة : أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية مرجع سابق ص 191.

² - أ. د السيد عبد العاطي السيد. علم الاجتماع الحضري بين النظرية و التطبيق الجزء مشكلات و تطبيقات دار المعرفة الجامعية كلية الآداب جامعة الإسكندرية 2000 ص 243

كما نجد بعض الدراسات الحضرية التي توصلت إلي نتائج متعلقة بأوضاع المتسولين غير المستقرة و المضطربة و المعرضة للهزات الاجتماعية من حين إلى آخر، وركزت هذه الدراسات بـصور خاصة علي جانب المعاناة و الضياع التي يعيشها المتسول ضحية الاستغلال و عدم المساواة، و كذلك علي ارتباط ظاهرة التسول بالأسر الفقيرة و الأحياء المتخلفة و الشعبية و ببعض الهامشين و المنحرفين¹.

2-2-1 - ثقافة الفقر:

تدرج صياغة "لويس" لثقافة الفرعية للفقر في إطار الحوار الدائر اليوم حول الفقر و ارتباطه بالبناء الاجتماعي ، ولم يتخذ هذا الحوار شكلا تقليديا، و إنما أثار مجموعة من القضايا الجديدة رسمي و غير رسمي الخصوصية الحضرية، و لقد أقام "لويس" تصوره علي أساس من دراسات أمبريقية لعدد من مدن الأكواخ في بورتوريكو و مكسيكو و تعبر كتابات "لويس" الحياة في قرية مكسيكية لخمس عائلات لتشخيص ثقافة الفقر بالمكسيك "لافيدا" أطفال سانخيز و دراسة لثقافة الأكواخ و منه بدراسة ميدانية و عرض إطاره التصوري الذي حدد ثقافة الفقر التي انتشرت علي نطاق واسع و جعل لها محددات و ربطها بالأوضاع التي يعيشها الفرد في الأكواخ و الظروف الاجتماعية القاهرة التي يعيشها الفقراء و التي لها مؤثراتها علي الطفل، و التنشئة في الوسط الذي يعيش فيه.

فيصبحوا أطفال الأكواخ البالغين من العمر السادسة أو السابعة مستوعبين للقيم و المواقف الأساسية لثقافتهم الفرعية، و غير معدين نفسيا، للاستفادة الكلية من الظروف المتغيرة أو الفرص التي تتاح لهم في حياتهم².

ولقد أولي "لويس" خصائص ثقافة الفقر أهمية خاصة في دراساته، حيث أوضح أن هذه الثقافة تتكون من مجموعة من العناصر الشائعة و المنتشرة في الأحياء المتخلفة، و هي متعددة حيث نجد نقص المشاركة الفعالة و صعوبة اندماج فقراء الأحياء المتخلفة في المؤسسات المجتمع و كما نجدهم لا يساهمون في النظام الاقتصادي الأوسع، و لا يشاركون في المنظمات الموجودة في المجتمع كالنقابات أو الأحزاب السياسية، و لا يشاركون في برامج الرعاية الطبية، أو في غيرها من برامج الخدمات المتنوعة و كما نجد أن هناك حد أدنى من التنظيم خارج نطاق العائلة النووية أو الممتدة، الأمر الذي يضيف علي ثقافة الفقر

¹ - د. إبراهيم توهامي . أ.د إسماعيل قيرة . د. عبد الحميد دليمي التهميش و العنف الحضري مخبر الإنسان و المدينة جامعة منتوري قسنطينة سنة 2004 ص 23.

2-1- محمود الجوهري و علياء شكري ، علم الاجتماع الريفي و الحضري دار المعارف القاهرة 1980 ص 478

طابع الهامشية المنطوي على مفارقة تاريخية، و قلة الجمعيات الطوعية التي تقام في نطاق الأحياء المتخلفة و نجد عدم تنظيم العائلة و كثرة اللجوء إلى العنف بما في ذلك ضرب الأطفال، شيوع الزواج الرضائي و كثرة هجر الزوج للزوجة، أما على مستوى الفرد نجد جميع الخصائص الأساسية في الشعور القوى الهامشية و البؤس.

كما نجد في ذلك في تفسير "لويس" لخصائص ثقافة الفقر في الأحياء المتخلفة و المتمثل في غياب الوعي الطبقي و انتشار درجة الحساسة، نحو تمايز المراكز، و إذا أمكن للفقر و إدراكهم لأوضاعهم الاجتماعية و اندماجهم في الحركات السياسية المجتمعية، و بهذا أظهر "لويس" ارتباط فئة من فئات المجمع و المتمثلة في الفئات الدنيا التي تعيش الفقر و ارتباطها الوثيق بالجانب السكني و المتمثل في الأحياء المتخلفة و مالها من ظواهر سيئة على هذه الفئات المهشمة اجتماعيا و اقتصاديا¹.

3- نظرية الهامشية الحضرية و الأحياء المتخلفة:

تكشف النظرة المدققة في تراث الدراسات الحضرية عن وجود اهتمام معين بدراسة الهامشية كظاهرة ملموسة و واقع اجتماعي و اقتصادي و سياسي تاريخي و يعكس هذا الاهتمام مختلف المحاولات التي بذلت لفهم عمليات التنمية المتكافئة و التبعية، و لهذا أكد أصحاب هذه المحاولات إلى دراسة الهامشية على اعتبارها على علاقة بالنظام الاجتماعي القائم، و هل فعلا ترتبط الهامشية بفقر الأحياء المتخلفة و لهذا نجد هذا الاتجاه يتخذ من المضمون المعطي للهامشية و التوجيه النظري نقطة بداية يحاول بعدها الكشف عن تجسدها، و إن الفهم المنظم للواقع يتطلب الأخذ بعين الاعتبار الجانب التاريخي و الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي فضلا عن دور المتغيرات الطارئة و الاعتراضية².

و لهذا نجد الدارسين يتخذون مسارات متباينة، للاقترب أكثر من مسألة الهامشية كواقع إمبريقي، الأمر الذي يضيف على أعمالهم طابع الجزئية، و المرحلية، التي تمحورت في غالبها حول البؤس و الحرمان اللذين تعانيهما الطبقة التحتية.

فالهامشية السياسية تبدو جلية في عدم اكتراث الفرد بما يدور حوله، و هذا ما نراه جليا في مدننا و بخاصة في الأحياء المتخلفة حيث نجد جميع الأحزاب المتنافسة تتوجه دائما إلى هذه الفئات المهشمة المتواجدة في أطراف المدينة و قرب الوديان لكسب ودها

¹ - أ.د. إسماعيل فيرة، د. عبد الحميد دليمي، د. سليمان بومدين التصورات الاجتماعية ومعاناة الفئات الدنيا: مرجع سابق ص 200.

² - عبد الخالق عبد الله. التبعية والتنمية السياسية ببيروت. المؤسسة الجامعية للدراسات و التوزيع 1986 ص 13.

بالإغراءات السياسية و الخطابات المزيفة من توفير مساكن و توفير فرص العمل و إدماجهم في القطاع الحضري الرسمي.

أما الهامشية الاقتصادية فتكمن في الانخفاض الشديد في مردود الجماعات الممارسة للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، و استخدامها لوسائل مختلفة و هو ما يجرى في أغلب مدن الجزائر ومدينة سوق أهراس أحد هذه المدن التي تعاني من انتشار واسع لظاهرة الهامشية الاقتصادية و تفشي واضح للباة المتجولين، وبأعي الهواتف النقالة في الشوارع، و بعض الأنشطة الأخرى...

وكما نجد الهامشية الاجتماعية و الثقافية تبدو واضحة في العزل عن المجرى الرئيسي لثقافة المجتمع المعني، وهذا من خلال الواقع المعاش الذي تعرفه أغلب مدننا و مدينة سوق أهراس تعرف هذا الواقع المتردي، لأغلب هامشي الأحياء المتخلفة الذين يعانون من الاندماج الاجتماعي حتى في المدارس و مراكز الترفيه حيث يواجهون من طرف سكان المدينة وبإطلاق عليهم مصطلح "الدواري".

و إلى جانب هذا يعرف الباحثان "عادل عاز" و "ثروت إسحاق" الهامشية بأنها وضع متدني في إطار نظام للتدرج الاجتماعي، يتولد عنه محاصرة فئة اجتماعية وعزلها كليا أو جزئيا¹.

وهنا نجد بعض الدارسين يصفون سكان الأحياء المتخلفة بالهامشية فهم جغرافيا يعيشون علي أطراف المدينة وهم وظيفيا محرومون من الخدمات الحضرية وهم اجتماعيا و نفسيا و اقتصاديا بعيدون عن الحياة الحضرية بوجه عام².

وعند هذا الحد يبدو أن الباحثين كانوا مهتمين بصفة أساسية بتحليل الهامشية الإيكولوجية و الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و الثقافية، و مع ذلك يبدو واضحا أن المركزية قد اهتمت بمفهوم الهامشية و اتخذ هذا الاهتمام ثلاث اتجاهات أساسية في مجالها حول سكان الهامشيين .

وهم قوة العمل الهامشية، الأنشطة الاقتصادية، الهامشية، و الهامشية في ظل هذه الرؤية تُفهم في ضوء الفائض النسبي في قوة العمل، و هي خاصة جوهرية، من خصائص النظام الرأسمالي و يرتبط هذا التصور ارتباطا مباشرا بتلك الرؤى التي تركز على دور

¹- د. إبراهيم توهامي. إسماعيل قررة د/ عبد الحميد دليمي العولمة و الاقتصاد غير الرسمي مرجع سابق ص 165.
²- السيد الحسيني المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري سلسلة علم الاجتماع المعاصر الكتاب 27 القاهرة دار المعرفة 1981 ص

النظام الاجتماعي و السياسي في خلق القطاع الهامشي و الحفاظ عليه لتدعيم الأوضاع القائمة¹.

هذا و يؤكد "برلمان" أن مفهوم الهامشية، قد تخطي حدود استخداماته لتحديد فقراء الحضر و أصبح يستعمل كأداة إيديولوجية لتبرير تلاعبات الأنظمة في مجال استغلال و قهر الفئات الحضرية الدنيا، و خاصة سكان الأحياء المتخلفة و في ضوء دراسته النظرية، و الامبريقية صاغ نموذجا لتحديد هامشية الأحياء المتخلفة و سكانها في ضوء الأبعاد الاجتماعية (غياب التنظيم الاجتماعي، العزلة في الوسط الحضري و النمو العمراني السريع) و الثقافية (الثقافة التقليدية، ثقافة الفقر) (التطفل الاقتصادي و ضيق الأفق الاقتصادي و هذا ما جسده في الجدول رقم (1))².

1- ثروت إسحاق أبعاد الهامشية الحضرية: حالة مصر في هامشيون في المدن العربية جدل كتاب العلوم الاجتماعية العدد 4.1993 ص

²- د. إبراهيم توهامي. أ.د إسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي العولمة و الاقتصاد غير الرسمي مرجع سابق ص 168.

المفاهيم	الخصائص	الأبعاد
<ul style="list-style-type: none"> - الجمعيات التطوعية. - الصداقة و القرابة. - الثقة و المساعدة المتبادلة. - الجريمة و العنف. - التكيف الحضري. - الاعتياد علي العيش في المدينة. - تنوع الاتصالات وتجسدها. - الاستفادة مما توفره المدينة. - استخدام المؤسسات الحضرية. - استخدام وسائل الإعلام. 	<p>1- فقدان التنظيم الداخلي يفتقر الحي المتخلف إلي التنظيم الداخلي و الاجتماعي الداخلي أو المتماسك سكانه منعزلون ومتوحدون.</p> <p>2- العزلة الخارجية سكان الحي المتخلف غير مندمج في حياة المدينة و ينقصه الاستخدام الواسع للبيئة الحضرية وهو لا يشعر بالإنتاج في بيئته.</p>	الاجتماعية
<ul style="list-style-type: none"> - التوجيه الديني. - اللامبالاة. - الانفتاح علي الاختراعات. - القدرية. - الإذعان و الخضوع للسلطة. - الشك في الآخرين. - الجريمة و العنف. - التفكك العائلي. - النشأوم. - التطلع. 	<p>3- الثقافة التقليدية</p> <p>الحي المتخلف هو منطقة ريفية محدودة النطاق في المدينة.</p> <p>4- ثقافة الفقر</p> <p>كرد فعل تجاه ما يعاينه من حرمان و محاولاته للتكيف مع الواقع المعاش، يطور سكان الحي المتخلف و يديم ثقافة الفقر.</p>	الثقافة

<p>العمالة و الدخل. - الاستهلاك. - المساهمة في البنية التحتية أخلاقيات العمل. التعليم و التدريب علي العمل قيم المنظمين.</p>	<p>5- التطفل الاقتصادي - سكان الأحياء المتخلفة هم عبئ على الاقتصاد الحضري يأخذون أكثر مما يعطون. 6- ضيق الأفق الاقتصادي تساهم كل من الثقافة التقليدية، و ثقافة الفقر في ضيق الأفق الاقتصادي لدى سكان الحي المتخلف.</p>	<p>الاقتصادية</p>
<p>-الابنة السياسية الداخلية. - المصالح السياسية و الإعلام. - المشاركة في الانتخابات. - الفعل السياسي المباشر. - استخدام القنوات الرادارية. - الاغتراب. -الطلب من أجل التغيير البنائي. - الوعي الطبيعي. - الوطنية</p>	<p>7- اللامبالاة السياسية. عدم اندماج سكان الحي المتخلف في المدينة و في الحياة السياسية الوطنية. 8- الراديكالية السياسية بسبب خوفهم و سوء التنظيم الاجتماعي و الانومي يميل سكان الأحياء المتخلفة إلى الراديكالية السياسية</p>	<p>السياسي</p>

المرجع : د/ إبراهيم توهامي..... أ/د إسماعيل قيرة....د/ عبد الحميد دلومي
العولمة و الاقتصادي الغير رسمي. مرجع سابق ص 171.

ومن هذا المنطلق جاء تأكيد "برلمان" "perlman" علي الأبعاد الأربعة ، للهامشية بما يتضمنه كل بعد من مضامين و خصائص مستتبطة بصورة مباشرة من التراث الاجتماعي ، ففي الوقت الذي يميل فيه "برلمان" "perlman" في تصور البعد الأول(الاجتماعي) في ضوء عدم التنظيم الاجتماعي و عزلة سكان الأحياء المتخلفة، عن الحياة الحضرية المحيطة بهم و الخوف من البطالة و تضائل فرص التعليم و الرعاية الصحية، و ارتباط سلوكياتهم الاجتماعية (العنف، الجريمة، تناول الكحول....الخ) و فشلهم في تحقيق الأهداف التي جاؤوا من أجلها إلى المدينة و إلي جانب ذلك، اهتم "برلمان" "perlman" بالهامشية الثقافية من منطلق ثقافتين فرعيتين تبدوان أحيانا متناقضتين، و أحيانا أخرى مرتبطين، فالثقافة الأولى (التقليدية) ترتبط باستمرار الأفكار الريفية غير الملائمة في الوسط الحضري، أما الثانية (ثقافة الفقر) فترتبط بالإحباط و إدامة دورة التشاؤم و السلبية، أما الهامشية الاقتصادية فتدعم، من خلال استنزاف الهامشي لموارد المجتمع الحضري، و تطفلهم ودعم إنتاجياتهم، وربما كان ذلك هو السبب الذي جعله ينظر إلى الهامشية السياسية من غياب التنظيم الداخلي و عدم اندماج سكان الأحياء المتخلفة في الحياة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية¹ هذا الطرح يدفعنا إلي تحديد فئات المهمشين و هي الجماعات الهامشية التي تعاني من الشعور بالغربة من الثقافة المحيطة بها و علي الجماعات الأخرى من حولها، و فقدان الصلة بالمجتمع الحضري و انعدام في الاستفادة من التوارث، فئاتها تعاني البطالة و الفقر و عدم اندماجهم في الحياة السياسية للمدينة و هم أغلبهم سكان الأحياء المتخلفة، حيث كشف التحليل النظري و الانبريقي للأبعاد الهامشية الحضرية، أن التهميش ليس أزليا ولا مطلقا بل هو نسبي و له حالات كثيرة(دينية، فكرية، جهوية، سياسية....الخ) تعد في الواقع عرضا لبنية، اجتماعية اقتصادية متخلفة تجعل الهامشيين لا يختارون هامشيتهم لرغبتهم في ذلك بل إن المجتمع نفسه يتولي تهميش بعض الفئات و الشرائح² وهذا ما يعكس حالة الترددي لواقع الفئات المهشمة في المجتمع العربي و في الجزائر خاصة التي تعاني تعقيدا للفئات الهامشية شديدة الارتباط و المتجذرة في البناء الاجتماعي و هم أغلبهم سكان الأحياء المتخلفة.

من هذه الزاوية، يبدو جليا أن الأحياء المتخلفة قد أصبحت تشكل جزءا من عملية أساسية لظاهرة الهجرة الريفية والتحضر السريع في كثير من البلدان النامية ،

¹ -د. إبراهيم توهامي . أد إسماعيل فيرة . د. عبد الحميد دليمي : العولمة و الاقتصاد غير الرسمي مرجع سابق ص 168-169.

² - أد إسماعيل فيرة أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية مرجع سابق ص 85.

ويؤكد المهتمون بالدراسات الحضرية أن النمو الديمغرافي السريع وطبيعة السياسات التنموية وحركة التصنيع كلها عوامل ساهمت ومازالت تتساهم بشكل أو بآخر في تكثيف الهجرة والتحضر السريع وبروز الأحياء المتخلفة وسرعة تكاثرها الذي يشكل في هذه البلدان جزءا من عملية عامة للتغيرات الهيكلية ضمن عملية أوسع واشمل وهي الحدائة ، ومن هذا المنطلق يميل بعض الباحثين إلى القول بان نشأة هذه الأحياء يرتبط عادة بالاستيلاء ووضع اليد على الأرض بطريقة غير شرعية مما يؤدي إلى خلق مواقف سلبية وحتى عدائية تجاه سكان هذه الأحياء ، وهناك من يعتبر الأحياء المتخلفة وأساليب بنائها مجرد أفعال غير محبذة وانحراف اجتماعي منبوذ، وهناك من ينظر إليها على أنها لا تشكل بالضرورة مرحلة انتقالية نحو التحضر طالما يمكن تجنبها. إذا ما توفرت الكفاءة والخبرة في الإسكان¹ ويسجل التراث العلمي المتعلق بهذه الظاهرة محاولة أخرى لتصورها. احتفظ فيها أصحابها بالبعدين الايكولوجي والاجتماعي مع التأكيد الواضح على البعد الرسمي وهذا ما جعلهم يقرون أن سكان الأحياء المتخلفة يعيشون على أطراف المدينة محرومين من الخدمات الأساسية وبعيدين عن الحياة الحضرية بوجه عام وعلى العموم فهي أحياء تقع عادة على أطراف المدينة وهي عبارة عن صورة للهامشية الايكولوجية والاجتماعية والاقتصادية تعاني من الملكية الغيابية لبعض السكان الذين يضعون أيديهم على مساحات بعينها سواء كانت تابعة للدولة أو للخواص ولهذا ذهب العديد من الاتجاهات إلى تحديد المناطق المتخلفة عبر رؤى مختلفة ومتباينة. حيث ينظر بعضهم للمستوطنات الهامشية باعتبارها مناطق شبه ريفية لم تتكامل من بعد مع النمط الحضري. أما الرأي الثاني فينظر لها باعتبارها خارج السياق الاجتماعي ولها ثقافتها الفرعية ولقد تأثر هذا الاتجاه بنظرية، « O.Lewis اوسكار لويس» عن ثقافة الفقر أما الرأي الثالث تزعمه "مانجي و"كرنليس"، "ليدز" و"ترنر" يقوم أساسه على دراسات عديدة أجريت في مناطق مختلفة من البلدان النامية وتستند فكرة هذا الاتجاه إلى تصور المستوطنات الهامشية على أنها أجزاء متكاملة مع البناء الحضري القائم، كما يتسم البناء الاقتصادي بالازدواجية حيث ينقسم إلى قطاع رسمي وغير رسمي² كما شهدت

¹ - د إبراهيم توهامي، ا.د إسماعيل قيرة د عبد الحميد دليمي التهميش والعنف الحضري مرجع سابق ص 108.
² - أ.د إبراهيم توهامي، ا.د إسماعيل قيرة ، دليمي عبد الحميد التهميش والعنف الحضري مرجع سابق ص113.

العشريات الثلاث الماضية نمو حضريا مذهلا ساعد على تضاعف أغلبية مدن البلدان النامية في فترة وجيزة تتراوح بين 10-15 سنة¹ ومن الطبيعي أن هذا الوضع الجديد قد ارتبط بالزيادة السكانية وطوفان الهجرة الريفية- الحضرية الأمر الذي يدل على أن المعدل التحضر يتجاوز بكثير معدل التصنيع في ظل الظروف السائدة للتنمية الاقتصادية²

وبخلاف عملية التصنيع في القرن التاسع عشر في أوروبا، فإن مدن البلدان النامية غير قادرة اليوم على استيعاب أعداد كبيرة من العمال الريفيين الذين يفتقرون إلى المهارات الضرورية التي تمكنهم من التحول إلى الحياة المهنية المنتظمة، ونظرا لخطورة هذه المشكلات، فقد صارت محور اهتمام نظرية التنمية منذ ما يزيد عن العشريتين، فنموذج النمو السريع الذي يسيطر على تخطيط التنمية خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية هو في الأساس نموذج اقتصادي ثنائي تقليدي- حديث ويقوم على فرض الحركية عبر الزمن من قطاع إلى آخر. فضلا عن ذلك يذهب أصحاب نموذج النمو السريع إلى أن الظواهر الاجتماعية المصاحبة لعملية التحضر السريع مثل الأحياء المتخلفة الأنشطة الهامشية إتباع نطاق الفقر ما هي إلا عوامل اجتماعية ذات تأثيرات عديدة على المدينة وسياسة التنمية المستدامة للمدن .

4- نظريات نمو المدينة - الامتداد الفيزيقي للمدينة- والإحياء المتخلفة :

أن النظرة الايكولوجية كمدخل منهجي من شأنه أن يتناول المدينة بالدراسة كونها ظاهرة اجتماعية ومكانا طبيعيا لإقامة الإنسان المتحضر، ويحلل مظاهر تركيبها الحضري وأشكال التأثير بين مختلف القوى المشكلة لها. وقد حدثت هذه المقاربة بالباحثين إلى تقسيم المدينة إلى مناطق اجتماعية وثقافية متميزة عن بعضها البعض وبرز هؤلاء العلماء "بيرجس" في سنة 1925 فيما قدمه من تصور نظري خاص للنمو الايكولوجي للمدينة وتعرف هذه النظرية باسم نظرية الدوائر المتركرة أو بالتصور الحلقي ومؤداها أن قلب التجاري أكثر مناطق المدينة تأثيرا وتوجيها للجماعات البشرية في بقية المناطق وذلك أن السكان في الدوائر المحيطة يحاولون غزو منطقة القلب لتحل محل سكان آخرين يتوجهون نحو الضواحي

¹ - ا.د إسماعيل قيرة :أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية المرجع السابق ص 120.

² - ا.د إسماعيل قيرة : نفس المرجع السابق ص 121.

ويؤدي ذلك إلى عملية فصل اجتماعي بين سكان المدينة. وتكون المحصلة النهائية ظهور عمليات بيئية كالغزو والتتابع والاستيعاب والفصل¹

ومن هذا المنطلق كان **ليبرجس** نظرية تقسيم المدينة وطبقها على مدينة شيكاغو. أما الحلقة الثانية والتي تقع على أطراف المدينة وهي منطقة التحول وهي التي تحيط بنواة المدينة وتتصف بسوء الأحوال حيث تشغلها الأحياء السكنية الفقيرة وتتميز بكثافتها السكانية العالية وظهور التفكك الاجتماعي ويسكنها المهاجرون، كما تنتشر من قربها الصناعات الخفيفة والشركات التجارية، وهي ناتجة عن التوسع والنمو الذي تتعرض له منطقة الأعمال المركزية وتتميز بانخفاض ملحوظ في الدخل الفردي وانتشار الأمراض الاجتماعية كظهور التفكك الشخصي والاجتماعي².

أما الحلقة الثالثة يمثلها سكن العمال وأصحاب المهن وأولئك الذين يفضلون السكن بمقربة من مكان العمل أما الحلقة الرابعة تمثلها منطقة سكنية أفضل وهي خاصة بالطبقة المتوسطة وتوجد بها مساكن خاصة وأخرى مشتركة وتتضمن مساكن الأسرة الواحدة وأحياء الأعمال المحلية والشقق والعمارات الجمالية، أما الحلقة الخامسة تمثلها منطقة السفر اليومي أو الضواحي، وهي ضواحي سكنية على الأطراف، التي يسكنها الذين يفتدون إلى المدينة في رحلة يومية. لقد أوضحت هذه النظرية أن المدينة تنمو وتتوسع في شكل حلقات ودوائر وتمثل هذه الحلقات الخمس مناطق متتابعة من الامتداد الحضري. ولكن هذه النظرية "نظرية بيرجس" تنطوي على وضع مثالي نظري حسب صاحبها، وأن مدينة شيكاغو التي استمدت منها هذه النظرية يقترب نمطها من هذا الوضع، ولذا فهو كان يتوقع أن يجد اختلافا وتعديلا في فكرته إذا طبقت على المدن الأخرى.

وينبغي أن يكون واضحا أن نظرية **بيرجس** في النمو الحضري تنطبق على المدن الغربية أما في القارات الأخرى فإن الوضع يختلف حيث توجد المساكن في منطقة الأعمال والتجارة والأحياء الفقيرة والمتخلفة حتى داخل وبالقرب من مركز المدينة³ وانتشار لظاهرة تريف المدينة بفعل أحياء الصفيح على الأطراف وداخل الحيز العمراني وفي المقابل قدم **هومر هويت** نموذجاً نظرياً، حاول فيه تحديد النمط الايكولوجي للمدينة في ضوء فكرة القطاع

¹ - جون كلارك جغرافية السكان ترجمة محمد شوقي إبراهيم مكي دار المريخ الرياض سنة 1984 - ص 106.

² - حميد خروف بلقا سم سلاطنية وإسماعيل قيرة الإشكالات النظرية والواقع مجمع المدينة نمونجا منشورات جامعة منتوري قسنطينة 1999 ص 36.

³ - السيد عبد العاطي السيد علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق الجزء الأول مشكلات وتطبيقات دار المعرفة الجامعية 2003 ص 316.

ولقد أقام هويت نموذج هذا استنادا إلى فكرة مؤداها أن انتشار المناطق السكنية بأنواعها المختلفة يخضع لعملية توزيع دخول الأفراد¹، لذلك تجدد هذه المناطق إلى ثلاث قطاعات رئيسية:

الأول يضم العمال ذوي الدخل المحدودة، الإيجارات المنخفضة و الثاني يضم الأغنياء ذوي الدخل الكبيرة، أما القطاع الثالث فيضم مناطق النشاطات التجارية، ومن هذه القطاعات الثلاث التي أدرجها هومر هويت يمكن تواجد الأحياء المتخلفة و خاصة في المناطق النازحين من الأرياف داخل المدن، لكن هذه النظرية تتميز بمحدوديتها وضيق نطاق تطبيقها بسبب انطلاقها من نمط إيكولوجي محدد يعكس بعض واقع المدن في فترة تاريخية معينة.

في منتصف الأربعينات وضع هاريس و اولمان نموذج النويات المتعددة، الذي يذهب إلى نمو المدينة ولا يعتمد على نواة واحدة وإنما على عدة نويات متعددة فهناك النواة الرئيسية، وهناك نواة تجارية و نواة الصناعة الخفيفة بالقرب من النواة الرئيسية كذلك توجد "نواة الصناعات على أطراف المدينة، وحول هذه النويات تتوزع مناطق سكنية متنوعة بعضها للدخل المحدود و البعض الآخر للدخل المتوسط و بعض ثالث للدخل المرتفع أما منطقة الضواحي فتتمثل نطاقا انتقاليا بين الريف إلى المدينة² للقرب من العمل و قرب المصانع و بهذا تنتشر المناطق و الأحياء الدخيلة و ذات ثقافة ريفية على المدينة وتتمو بشكل رهيب بحثا عن فرس العمل و حياة أفضل.

فحين يرى "هاري" عام 1943 أن المدينة تنمو على شكل ضواحي وهي خمسة .
منها ضواحي صناعية يقدم إليها سكان المدينة للعمل في مصانعها و الثانية ضاحية صناعية يقطنها العاملون بها وهي بذلك تصبح مدينة تابعة أما الضاحية الثالثة شبه سكنية وشبه صناعية أما الضاحية الرابعة يتمركز بها المهاجرون من الريف بأقلامتهم المتخلفة والقصديرية ذوي الظروف المعيشية السيئة أما الضاحية الخامسة فهي ضواحي تعدينية وصناعية في أقاليم التعدين .

ومن خلال هذه النظريات المفسرة والموضحة للامتداد الفيزيقي للمدينة نجد أن تواجد الأحياء المتخلفة والفقيرة في مواقع المدينة أما بالقرب من المكان المركزي أو في ضواحي المدينة أو هي متواجدة عبر نواة المدينة وفي الواقع وحسب الباحثين في علم الاجتماع أن الأحياء المتخلفة ليست مشكلة في حد ذاتها بقدر ما هي مصدر لمشكلات الأحياء الأخرى

¹ - السيد عبد العاطي السيد علم الاجتماع الحضري مرجع سابق ص 317.
² - السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري نفس المرجع ص 56.

فالأمرض والتشرد والإجرام كلها تبدأ عادة من تلك الأحياء ثم تمتد إلى باقي أرجاء المدينة حتى انه لا تخلو مدينة في العالم من هذه الأحياء المتخلفة التي يطلق عليها الأحياء الشعبية عادة .

خلاصة الفصل الثاني

من خلال العرض السابق للتراث السوسيولوجي الحضري المتعلق بالمداخل النظرية للأحياء المتخلفة وتطور الفكر الحضري والموقف النظري نخلص إلى أن الحياة الاجتماعية الحضرية أو المدينة ظاهرة اجتماعية طبيعية كما تشكل المدينة موضوعا مشتركا بين عدة علوم مختلفة كما أنها كيان اجتماعي متميز تؤدي إلى ظواهر اجتماعية من ذاتها . ولكن تبقى المدينة عرضة للانهيئات متعددة بفعل تدّخل سمات أخرى ريفية في مجالها الحضري أفسد الجانب الجمالي الحضري واثّر على مجمل العلاقات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والسياسية ومن هنا كان الأمر يعرقل المدينة في تنميتها ونموها السليم .

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

تمهيد

1- البعد الانبريقي للأحياء المتخلفة

2- الإطار التصوري للدراسة

خلاصة الفصل

تمهيد:

يعتبر البحث العلمي سلسلة مترابطة الأجزاء و لا بد أن يستعين الباحث فيها بكافة البحوث و الدراسات التي تناولت نفس الظاهرة التي تم اختيارها،قد تكون هذه الدراسات في شكل نصوص في صيغة المادة الخام ولكن تحتاج إلى شروحات المتخصص لفهمها و عالجتها.

و قد تكون نظريات متصلة بموضوع أو حقائق جزئية في نتائج دراسات متعددة يؤلف الباحث منها فرضية ينطلق منها في دراسته، أو تكون حقائق عامة ثابتة متصلة بالموضوع أو مجموعة من الحقائق الجزئية الثابتة التي تعود إلى حقيقة عامة.

-البعد الامبريقي للأحياء المتخلفة

لقد أولى العديد من الباحثين لموضوع المراد دراسته من طرفنا و المتمثل في الأحياء المتخلفة و ما يترتب عليها من مشكلات اجتماعية اقتصادية و ثقافية و تعطيل و تشويه لمسار النمو العمراني ولذي فقد خاض فيها الكثير من الباحثين في هذا المجال و سندرج دراسات مختلفة تناولت هذا الموضوع من جوانب مختلفة لتبيين الأهمية الكبيرة و الكشف عن جوانب مختلفة للأحياء المتخلفة و علاقتها بالنمو العمراني و انطلاقا من هذا حاولنا قدر الإمكان التطرق إلى بعض الدراسات ذات الصلة بالمشكلة البحثية عبر مقاربات متعددة محليا و دوليا، وهي كالتالي:

1- دراسة د/على بو عناقبة¹: بعنوان العمران غير المخطط في قسنطينة سنة 1979

جاءت هذه الدراسة كمحاولة لدراسة القضايا الأساسية المرتبطة بالنمو العمراني الغير المخطط و مشكلاته و الأمراض الاجتماعية المترتبة عنه و من نتائج هذه الدراسة مايلي.

■ إن مشكلة تواجد الأحياء المتخلفة في المدينة بفعل الاستعمار و ذلك عن طريق التهجير الإجباري و إقامة المحتشدات قرب المدن لعزل الشعب عن الثورة.

■ وضعية سكان الأحياء المتخلفة المتواجدة حول المدن وداخلها، لا تتوفر على شروط الحياة الضرورية.

■ وجود الأحياء المتخلفة داخل الفضاءات العمرانية و التي قد تكون في المستقبل مساحات خضراء أو مشاريع سكنية أخرى .

■ فشل السياسة المتبعة لمعالجة تواجد الأحياء المتخلفة بدليل استمرارها في المجال الحضري للمدينة .

■ انتشار واسع للأمراض الاجتماعية منها التسول و السرقة و النفايات المتواجدة عبر أزقة العمران الغير المخطط و انعدام قنوات الصرف الصحي و انتشار الأوبئة داخل محيط الأحياء المتخلفة.

1- على بو عناقبة : العمران غير المخطط- دراسة ميدانية للأحياء الشعبية المدينة قسنطينة رسالة دبلوم الدراسات المعمقة جامعة الجزائر

2- دراسة قام بها مجموعة من الطلبة : بقسم علم الاجتماع جامعة قسنطينة¹

- كان ميدانها الحي الروماني بمدينة قسنطينة و تتألف هذه الدراسة من قسمين نظري و قسم ميداني. يقول الدارسون أن المدن الصناعية من احد العوامل الأساسية لإفراز ظاهرة الأحياء القصديرية و من نتائج هذه الدراسة كالتالي:
- ظهور الأحياء غير المخططة في الجزائر يعود إلى أربعة عوامل رئيسيه منها الصناعة هجرة السكان الفقر و مرحلة الاستعمار بواسطة التهجير الإجباري .
 - الآثار المترتبة عن تواجد هذه الأحياء والمخلفات منها الأمراض الاجتماعية الفقر انتشار الأمراض و الأوبئة المختلفة.
 - عرقلة السير الحسن للنمو العمراني و ظهور تشويه للمدينة جراء تواجد الأحياء القصديرية على ضواحي المدينة.
 - بروز ظاهرة الجريمة و البطالة في أوساط هذه الأحياء.

1- سهير الشور رمضان، عبد العزيز بوودن، كمال بوناح، عبد الحميد دليمي بعنوان الأحياء القصديرية عوامل نشوءها و الآثار المترتبة عنها مذكرة ليسانس مطبوعة بالستانسيل جامعة قسنطينة 1980 ص

3- دراسة قام بها علي بو عناقفة : رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، درجة ثالثة في علم الاجتماع¹، و جاءت هذه الدراسة ميدانية و مقارنة و من نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- إن شباب الأحياء غير المخططة يعانون اختناقاً سكنياً واضحاً.
- عدم ارتباط الشباب بمنازلهم و قضاء و قتهم في فضاءات خارج البيت متسكعين الشوارع ولا يستعملون المنزل إلا في أوقات النوم.
- انتشار واسع للحرف اليدوية داخل الأحياء غير المخططة.
- انتشار واسع للبطالة خاصة في أوساط الشباب و عدم تمكنهم من العمل داخل القطاع الرسمي.
- كبر حجم الأسر المتواجدة في هذه الأحياء الغير المخططة وهذا نظراً لارتباطاتها الثقافية.
- انتشار واسع للأمراض المنتشرة بين الأطفال لعدم توفر دور للحضانة و الروضة .
- تأثير البيئة الاجتماعية العائلية سلبياً على ذكاء الأطفال .
- التوتر النفسي للشباب هذه الأحياء الغير المخططة و نجد هناك العديد من الشجارات و الخصومات .
- الأحياء الغير المخططة لها آثار سلبية على المدينة و مستقبلها الحضري.
- عدم توفر جل الخدمات للشباب من ضعف في التعليم وهدم الحقوق المدرسية و عدم رضاهم بما قدم لهم.
- انتشار واسع للانحراف داخل أوساط الشباب وهذا ما يؤثر سلبياً عليهم و يؤثر كذلك على المناطق المحيطة بهم في المدينة و الحياة الحضرية.

1- علي بو عناقفة الأحياء غير المخططة و انعكاساتها النفسية و الاجتماعية على الشباب رسالة لنيل شهادة الدكتوراه درجة ثالثة في علم الاجتماع سنة 1982-1983.

4- دراسة أجراها إسماعيل قيرة: عن واقع الباعة الجائلين والاسكافيين في المدينة الجزائرية المعاصرة¹.

جاءت هذه الدراسة كمحاولة لفهم واقع النشاطات اليومية للباعة و الأنشطة الحضرية الغير الرسمية و التي غالبا ما يمثلها القادمون الجدد إلى المدينة و ذلك لصعوبة اندماجهم في حياة القطاع الحضري الرسمي و خلص الباحث إلى العديد من النتائج والتي تدور في مجملها حول المعاناة اليومية و الظلم الاجتماعي، و التبعية و الاستقلالية و بهذا الخصوص أكدت هذه الدراسة انه رغم .

■ تنوع وتعدد احتكاك الباعة الجائلين و الاسكافيين بمختلف فئات المجتمع الحضري علاقتهم تبقى ضيقة و منحصرة .

■ كما خلص الباحث إلى أن هؤلاء الباعة لا يمكنهم دخول بيئات اجتماعية أخرى.

■ يشكلون هؤلاء أصحاب المهن الحرة و التقليدية فئة اجتماعية ومظلومة و مهانة يتعرضون لأبشع استغلال من طرف المزودين بالسلع و المواد الأولية و الوسطاء.

■ كما أظهرت الدراسة أن 37% من إجمالي العينة يمكن تصنيفهم كمهاجرين جدد و 48% أميون.

■ يعمل أفراد العينة أو مجتمع البحث في المتوسط 19 يوما في الشهر خاصة في الأعمال الحضرية الغير الرسمية محمية.

¹ - - إسماعيل قيرة : العمل اللانظامي الواقع و الأفاق الجزائر جامعة قسنطينة معهد علم الاجتماع سنة 1993 ص 17-23.

5- دراسة أجراها إسماعيل قيرة : عن مدينة سكيكدة بعنوان أبعاد الهامشية

الحضرية في المدينة الجزائرية المعاصرة¹ .

تناولت هذه الدراسة أهم القضايا الجديرة بالناية في تحليل أبعاد الهامشية الحضرية في مجمع المدينة و كانت مدينة سكيكدة نموذجا من مددنا التي تتصل بطبيعة بنائها الاجتماعي و الاقتصادي مع بروز الصراعات و الآثار المدمرة، وضمن هذا المنظور حاول الباحثين تقديم بعض النماذج التي تجسد هذه الهامشية من ثلاث شرائح اجتماعية تولي المجتمع تهميشا لظروف معيشتها و عملها المتذبذب أو لوجودها خارج سوق العمل المنظم فيما يتعلق بشريحة الباعة المتقلين، ومعاناتهم اليومية و تقلبات ترتبط بعوامل داخلية ندرة الإمكانيات المتاحة و خارجية الضغوط النظامية و ندرة المواد الأولية، و مهما يكن الأمر فان وضع و ظروف الباعة الجائلين الحالية ما هي إلا نتاج للوضعية الاقتصادية و الاجتماعية و الوسط الذي يعيشون فيه، و هذا ما يؤكد شواهد امبريقية متعلقة بالشريحتين الأخيرتين و هي شريحة الحي المتخلف بوعباز سكيكدة و ذلك من عزلته الايكولوجية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية و التخلف و القهر و هذا ما يعبر عن الاختلال النظام الاجتماعي و عشوائية التنمية الحضرية و من نتائج هذه الدراسة ما يلي :

- غياب السلطة المحلية أو الضبط الداخلي.
- الاحتكام لدى شرائح المجتمع المدروس إلى العلاقات الأولية في التفاعل الاجتماعي.
- أن أغلب سكان هذا الحي من المهاجرين. و ارتباطهم الوثيق بمقر إقامتهم الأصلية.
- انتماء المجتمع المدروس إلى مختلف الفئات الاجتماعية.
- تميز حي بوعباز القصديري كغيره من المناطق الشعبية بالازدحام الشديد و الكثافة السكانية العالية.
- انتشار واسع إلى الأوضاع المزرية و المتدهورة للفئات الاجتماعية من فقر و قهر، و أمراض مزمنة للأطفال و أمراض أخرى متنوعة زيادة على تدهور في البيئة من انتشار التلوث و القمامات و انعدام للقنوات صرف المياه الصحي.
- رغم أن هذا الحي مجتمع متخلف و تقليدي إلا أنهم استخدموا بدائل للتكيف مع الحياة الحضرية. من تغير بعض العادات و السلوكات من استماع للمذياع و متابعة برامج التلفزيون.

- أ.د. إسماعيل قيرة: أبعاد الهامشية الحضرية في المدينة الجزائرية المعاصرة مركز البحث في الانترنت و بولوجيا الاجتماعية و الثقافية وهران لسنة 2001 ص 20-21.

■ تتجسد علاقات التضامن في الأوقات التي تكون فيها الأسر محتاجة للمساعدة. زواج ترميم المسكن...الخ.

و يبدووا من هذه النتائج أن حي بوعباز القصديري يمثل صورة للأبعاد الهامشية الحضرية و يجسد مختلف التناقضات التي تزيد في عدم الاستمرار الاجتماعي و يجسد مجمع الفلاحين الحضريين و استمرار ثقافة الريف.

6- دراسة بوودن عبد العزيز : بعنوان المشكلات الأساسية للنمو الحضري في الجزائر حالة مدينة قسنطينة¹.

- جاءت هذه الدراسة كمحاولة لفهم القضايا الأساسية المرتبطة بالنمو الحضري و التوسع السريع للمدن و ما ينجر عن هذا التزايد الهائل في النمو الحضري من مشاكل اجتماعية. ومن نتائج هذه الدراسة مايلي:

- إن سكان إقامة النازحين من الريف إلى المدينة يختلفون في خصائصهم العامة عن التجمعات و الأحياء السكنية الحضرية.
- وضعية سكان هذه الأحياء المزرية مقارنة مع الأوضاع الاجتماعية للسكان الأحياء الحضرية المجاورة.
- فشل السياسة المتبعة في القضاء على أزمة الأحياء المتخلفة بدليل انتشارها و توسعها عبر مختلف مددنا.
- مخلفات الأحياء الفوضوية على سكان المدينة و العمران وذلك من خلال تشويه لمظهر المنطقة الحضرية و ما يعبر عنه بترييف المدينة .
- تكدس المساكن و انتشار واسع للجريمة داخل الأحياء الفوضوية.
- معيشة أفراد هذه الأحياء الفوضوية ذات ثقافة هامشية و صعوبة اندماجهم في أوساط الحياة الفوضوية.
- انتشار واسع للبطالة و الأمراض الاجتماعية المختلفة منها، الانحراف في أوساط الشباب.
- ارتباط النمو الحضري بمشكلات اجتماعية منها الأحياء الفوضوية التي شكلت مشاكل بالنسبة للنمو الحضري.
- واقع المزري للأحياء الفوضوية مما جعل منها مسرحا للسلوك الانحرافي عند الأطفال.

1- عبد العزيز بوودن: المشكلات الاجتماعية للنمو الحضري في الجزائر حالة مدينة قسنطينة أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في علم الاجتماع و التنمية جامعة قسنطينة 2000

7- دراسة ميمونة مناصريه: بعنوان التحول الديموغرافي و آثاره في النشوء العمراني، دراسة تطبيقية لحي العالية الشمالية، مدينة بسكرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية "2005/2004"¹

جاءت هذه الدراسة كمحاولة لدراسة النشوء العمراني نتيجة المستوطنات المتواجدة على ضفاف المدينة و التي سببتها الهجرة و يمكن استخلاص النتائج التالية:

- ظهور الأحياء المشوهة للعمران نتيجة التحول الديموغرافي في العالية الشمالية.
- سبب تواجد النشوء العمراني هو الحراك من الأحياء المجاورة و الهجرة من ولايات أخرى .
- وجود التركيز العمراني الكبير في مناطق و في مجالات ضيقة مما يضع مساكن صغيرة المساحة قابلة للنشوء بسبب الزيادة الطبيعية لسكان المسكن.
- التحول الديموغرافي يؤدي إلى وجود خلفيات أخرى و غياب التخطيط و التسيير إهمال مخططات التعمير مع التغير الحضري السريع مما يؤدي إلى تراكمات بناءات فوضوية مشوهة للجانب العمراني الحضري.
- عدم التحكم في مستقبل تخطيط المدينة و متطلباتها و طاقتها في استيعاب عدد هائل من البشر و ما يتطلب عن كذلك نمو سريع و متنوع للعمران.
- غياب سياسة واضحة للمعالجة تواجد الأحياء المشوهة للعمران.
- عدم إتباع التخطيط العمراني و السير الحسن في البناء و التعمير.
- وجود التركيز العمراني الكبير في مناطق المتواجدة بالحي من مجالات ضيقة مما يصنع مساكن صغيرة المساحة قابلة للنشوء بسبب الزيادة الطبيعية لسكان المسكن.
- أدى التحول الديموغرافي في وجود خلفيات معينة، غياب التخطيط و التسيير و إهمال مخططات التعمير مع التغير الحضري السريع و احتلال السكان للمجال بشكل فوضوي وفق تصوراتهم البسيطة.
- انتشار واسع للبناءات الفوضوية داخل الفضاءات المعمارية مما يؤدي خلط في توزيع المجالات للنمو العمراني و بروز أشكال أخرى لمظاهر التخلف و التقهقر الحضري للمدينة.

1- ميمونة مناصريه: التحول الديموغرافي و آثاره في النشوء العمراني، دراسة تطبيقية لحي العالية الشمالية مدينة بسكرة. رسالة ماجستير علم اجتماع التنمية سنة 2005/2004

8- دراسة الدكتور جمال محمود حامد - كلية الهندسة و العمارة جامعة الخرطوم - السودان
(حول الهجرة القسرية و أزمة المستوطنات البشرية حول المدن حالة مدينة الخرطوم الكبرى) عام 2000.¹

و تهدف هذه الدراسة تحليل علاقة الهجرة بالنمو الحضري و العمراني و المشكلات التي تحدث في المستوطنات و الأحياء المتواجدة بالمدن بسبب الهجرة القسرية و تركزت هذه الدراسة على السودان و على مدينة الخرطوم و يمكن استخلاص النتائج التالية:

■ على الرغم من دوافع الهجرة القسرية من غرب و لشمال و شرق السودان (الجفاف المجاعة) تختلف عن تلك التي تسود في جنوب و جنوب غرب البلاد (الحروب والأوبئة و الأمراض) إلا أنها الدوافع تتوافق فيما بينها إلى حد كبير

■ كما أن هناك سبب اقتصادي مركز في السودان و فرة الزراعة و الصناعة أدى الهجرة للبحث عن العمل.

■ أسهمت هذه الهجرة في تزايد النمو الحضري و العمراني و تواجد و انتشار مظاهر الفقر و التشوه العمراني و ظاهرة تريف المدينة.

¹ - جمال محمود حامد الهجرة القسرية و أزمة المستوطنات البشرية حول المدن الخرطوم / السودان سنة 2000.

9- دراسة الدكتور طارق وفيق محمد: كلية التخطيط الإقليمي جامعة القاهرة- حول التنظيم الحضري و ظاهرة النمو العشوائي ، دراسة تحليلية للأنماط و عوامل توطن الظاهرة في المدن المصرية.

تهدف هذه الدراسة إلى عوامل توطن ظاهرة النمو العشوائي و نموها ومن ثم إلى طبيعتها و نشأتها، بحيث أصبحت مكونا ايكولوجيا ذو طبيعة وظيفية بعد أن رسخت في النسيج العمراني و الحضري، و تمكنت من إيجاد مكانة لها و اتسمت في بنية المدينة المعاصرة، و هذا اعتماد على بيانات إحصائية و بيانات من الواقع و على ضوء تحليل المتغيرات المختلفة للظاهرة المتمثلة في النمو العشوائي حول التنظيم الحضري خلصت الدراسة إلى نتائج عامة.

■ تعد مشكلة المناطق العشوائية مشكلة ذات بعد قومي بكل المقاييس و انتشارها يحمل صفة التجانس النسبي في أغلب المناطق الحضرية العمرانية.

■ إن الظاهرة لا يمكن رؤيتها أو التعامل معها من منظور أن مشكلة سكن عشوائي و بما يخترقها بل تعتبر مكونا ايكولوجيا وظيفيا في بنية المدينة التي تعد نموا عمراني متكامل الخصائص تجد فيه استعمالات الأرض و كذلك الأنشطة .

منها يخلص الباحث إلى نتيجة و هي صعوبة معالجة هذه الظاهرة لأنها تستمر بانعدام سياسة واضحة و هادفة و تخطيط للنمو العمراني المنظم.

10- دراسة/ د عبد الرؤوف الضبع بعنوان : الأحياء العشوائية المكان و السكان دراسة ميدانية¹.

تناولت هذه الدراسة موضوعا تتعدد أبعاده و محاوره فمن خلال التحليل النظري تعرض الباحث لدراسة التشوهات البيئية الايكولوجية التي نمت في المجتمع الحضري المصري كما أن هذه الدراسة تتناول مجتمعا متخلفا يتميز بالتدني في المستوى الاقتصادي و التعليمي و الاجتماعي الأمر الذي يجعله متميزا بخصائص محددة . كما تعد هذه الدراسة ضرورة للكشف عن مشكلات اجتماعية و يمكن من خلال ذلك وضع صورة دقيقة لفهم تلك المشكلات التي تعد من اكبر التحديات أمام تحقيق التنمية أو الحفاظ على المستوى الحالي دون أن يستمر في التدهور فكيف يمكن أن تتحقق التنمية دون أن نقف على أكثر من المتغيرات التي ترتبط بعلاقات مشكلة الزيادة السكانية و الأمية و مشكلة الزواج المبكر ومشكلة تسرب التلاميذ من الدراسة و مشكلة عمالة الأطفال و الجريمة و اتجاهها.

أما النتائج التي توصل إليها الباحث بعد دراسة ميدانية دامت أربعة أشهر ، كالتالي:

- إن خصائص الاجتماعية: لمجمع الدراسة من خلال الأزواج و الزوجات يمكن أن يلخص إلى ما يلي:

■ أن متوسط عمر الأزواج قد بلغ 42 سنة.

■ أن متوسط عمر الزوجات قد بلغ 31.7 سنة.

و في ضوء هذا يمكن القول بأن متوسط الفارق بين عمر الأزواج و عمر الزوجات قد بلغ 11.7 سنة و ذلك يشير أن الزوجات بتزوجهن في سن مبكرة و أن الأزواج يميلون إلى الزواج من الفتيات الصغار، كما يمكن القول أن غالبية فتيات المجتمع المبحوث غير متعلقات كما أن هناك نتيجة خلص إليها الباحث مع أفراد مجمع البحث يجد فيه عقلانية و منطقا مقبولا حيث تحتمل من وجهة نظرهم في أن المكان الذي اتسع لمعيشة أربعة أفراد يمكن أن يتسع لمعيشة خمسة أو ستة أو أكثر

■ أما الحالة المهنية للمبوحثين كالتالي:

يظهر أن نسبة 21% من الأزواج يعملون أعمالا في شتى أنواع العمالة في البناء و البعض الآخر يعمل عتالا على سيارات النقل و البعض الآخر يجلسون بجوار المقاهي، حتى يجيء ممن يطلب منهم العمل في الحمل و الأعمال الحرة الأخرى كما يعملون آخرون في حمل

1- عبد الرؤوف الطبع الأحياء العشوائية المكان و السكن دراسة ميدانية عزبة الهجانة و الصفيح المعصرة يوليو 1997.

المخلفات المنزلية. كما يعمل 13% من المبحوثين عمالا في الصناعة مصنع الاسمنت و نجد 10.9% في مهنة موظف الحكومة. كما تعمل نسبة 21.2% من أفراد مجمع الباحث في حرف مختلفة مثل لحام الكاوتش و سائقين السيارات الأهلية لرفع مياه المجاري و غير ذلك من الحرف التي لا تتطلب مهارة فنية ، كما تعمل 7% في أعمال التجارة الفاكهة و البقالة، كما نجد 0.03% في مهن فنية و علمية . و لا تختلف بقية قوة العمل المتمثلة في الأبناء العاملين في نوعية النشاط الاقتصادي الذي يمارسونه و أن كانت فئة الأبناء تعاني بصورة حادة من مشكلة التعطل و عدم وجود فرض عمل أما بالنسبة للحالة المهنية لزوجات المبعوثين فان نسبة 98% مهني لا يشغلن في مهنة ما، إنما هن ربات بيوت بينما تعمل نسبة 0.7% عاملات في الرضاعة، و نسبة 1.3% بائعات بقالة .

■ الحالة التعليمية للمجتمع البحث وجد الباحث تدني المستوى التعليمي وارتفاع نسبة الأمية في الجنسين .

■ حالة الدخل الشهري، للمجتمع المدروس ضعيف يصل إلى حد المتوسط عادة مقارنة مع أوساط مهنية أخرى داخل المحيط الحضري و التي تختلف اختلافا كبيرا عن هذه الأحياء العشوائية.

■ أما عن المستوى الاجتماعي العام للفئات المدروسة من خلال استعمال المسكن ومصدر المياه و مصدر الطاقة و استعمال دور المياه. فهي متدنية و ذات أوضاع مزرية في مجمع المبحوث.

■ كذلك أن مكان الترفيه للعب الأطفال هو الشارع أو الأزقة الضيقة كما نجد أغلب أطفال هذا المجتمع المبحوث معرضة للأمراض المختلفة.

■ كذلك خلص الباحث إلى نتيجة هامة مفادها نزوح مجتمع المبحوث إلى المناطق العشوائية. حيث وجد نسبة 55.4% من المبحوثين كانت مهنتهم فلاحين قبل قدومهم إلى الأماكن المدروسة في حين أجابت نسبة 44.6% بأنهم لم تكن لهم مهنة معينة قبل قدومهم إلى مجتمع البحث. هذه مجمل النتائج التي خلص إلى الباحث من خلال دراسته لأوضاع مجتمع متخلف مسكنهم الأحياء العشوائية وهذا ما أدى إلى مشكلة أخرى نتجت عن تواجد الأحياء العشوائية وهو تلوث السطح الذي يعيش عليه السكان .

11- دراسة أجراها المعهد العربي لإنماء المدن 1997¹: هذه الدراسة انطلقت من خلال

دراسة للنمو الحضري المتسارع في العديد من الدول النامية و الذي أدى بدوره إلى انتشار مشكلات اقتصادية و اجتماعية و صحية و أمنية و غيرها . و ظهرت المناطق العشوائية التي تفنقر للخدمات الضرورية مثل الكهرباء و مياه الشرب النقية و تدهورت صحة البيئة و المساكن العشوائية و مدن الصفيح و الكرتون. و من هذا المنطلق أجريت عدة دراسات لمختلف المدن العربية و خرجت الدراسة بالنتائج التالية:

■ يشكل النمو الحضري المتسارع الذي شهدته العديد من المدن العربية خلال النصف الأخير من القرن العشرين عبئا ثقيلا على الإمكانيات و الموارد المخصصة للمراكز الحضرية. مما جعل تنظيماها الهيكلية و مؤسساتها الخدمية غير قادرة على تحقيق احتياجات السكان.

■ أن سبب النمو الحضري و العمران السريع نتيجة لتدفق تيارات الهجرة من الريف نحو المدينة و ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية و تمركز هذا النمو بشكل واضح في المدن الكبرى. بل كاد ينحصر في مدينة رئيسية كما هو الحال بالنسبة للقاهرة و الخرطوم و الدار البيضاء التي تعد من أسرع الحواضر و المدن نموا في المنطقة العربية

■ إن سبب الهجرة من الريف إلى الحضر يرجع لقصور برنامج التنمية المتوازنة
■ ظهرت الأحياء العشوائية نتيجة لغياب سياسة حضرية هادفة و انتشرت كذلك هذه العشوائيات دون التقيد بقوانين ملكية الأراضي و دون التقيد بنظم و لوائح التخطيط العمراني.

■ إن المساكن العشوائية في الدول العربية تشكل بؤرة للمشاكل الاجتماعية و الصحية و الأمنية و أصبحت الأحياء العشوائية مناطق مغلقة تصعب السيطرة عليها.

■ كما أوضحت الدراسة أن جل الأحياء العشوائية تزداد فيها معدلات الجريمة و الخارجون عن القانون و المتاجرين بالمخدرات و كانت مثل هذه الدراسات و الآراء لخبراء الميدان في المدن العربية دورا كبيرا في التعرف على مشكلة الأحياء المتخلفة ذات التأثيرات العديدة لمجتمع المدينة التي تمثل كذلك احد معوقات التنمية الحضرية.

12- دراسة أجراها جلال معوض: عن الهامشيين و التنمية في المجتمع المصري²

¹ - إعداد : عبد الله النعيم رئيس مجلس أمناء المعهد العربي لإنماء المدن الأحياء العشوائية و انعكاساتها الأمنية بيت المعمارين العرب.
1- جلال معوض المهتمون الحضريون و التنمية في مصر مركز دراسات و بحوث الدول النامية القاهرة 1998 ص 44-68

جاءت هذه الدراسة لفهم الفئات المهمشة و معاناتها في المجتمع المصري و سياسة التنمية. و انطلق الباحث لدراسة هذا الموضوع من صيرورة تاريخية للهامشية الحضرية و أثارها المعاصرة، كما تتبع الباحث نتائج الهامشية الحضرية على سياسة المدينة و جانبها الاقتصادي و الاجتماعي و البعد الثقافي للهامشية و أثارها و مؤثراتها على الجانب الديمغرافي، و قد أثار الباحث في دراسته جملة من القضايا المرتبطة بموضوع بحثه ذات البعد الجوهري و الارتباط بالوجود الاجتماعي للفئات المهمشة خاصة أن مجمل هذه الفئات تقف يوميا من أنشطة القطاع الحضري غير الرسمي حيث خلص البحث إلى نتائج:

■ أن طاقة الاستيعابية للقطاع الحضري غير الرسمي وصلت إلى 43.5 % من إجمالي العمالة الحضرية المصرية. و 45% من إجمالي سكان الحضر.

■ معاناة البؤس و الحرمان من جانب فئات عديدة من المشتغلين بالقطاع الحضري غير الرسمي.

■ تدني أوضاع المناطق الهامشية، و افتقارها للمرافق و الخدمات الأساسية.

■ كثرة البطالة و الفقر و الأمية و المرض و عمالة الأطفال و السلوك الإجرامي.

■ انتشار واسع للثقافة الاغتراب و ارتباطها بالمشكلات الاجتماعية.

■ المناطق الهامشية هي الأكثر إفرزا للعنف.

■ تشكل اغلب فئات المناطق المهمشة من النازحون إلى المناطق الحضرية.

■ و هذا ما تؤكد هذه الدراسة من نتائج مؤثرة على سياسة التنمية في المجتمع الحضري.

و من خلال هذه الدراسات التي أثارها الكثير من الباحثين، تعد محك واضح و جلي لدراستنا الآنية، و التي شملت هذه الدراسات تقريبا على موضوع الأحياء المتخلفة ، و علاقتها بالنمو العمراني بالمدينة، و اشتركت مواضيع معظم الدراسات على أسباب و عوامل نشوء الأحياء المتخلفة و مؤثراتها حيث كان لهذه الأحياء آثار سلبية على المدينة من خلال تفهقر الجانب الجمالي للمدينة، و عرقلة النمو العمراني السليم و انتشار واسع للجريمة داخل هذه الأحياء، كما تعاني فئاتها الاجتماعية من الفقر و التسول لأغلب ساكنيها، كما يمتنون الحرف التقليدية و بعض الأنشطة غير الرسمية التي كانت عائق في السياسة الإقتصادية للمدينة، كما أن الجانب السكني للأحياء المتخلفة متدني نظرا لمواد البناء المبنية به، و المتمثلة عادة في بناءات قصديرية و كذلك ذات جدران متهرئة ، كما تتعدم هذه المساكن على قنوات الصرف الصحي، و المياه الصالحة للشرب و الكهرباء و الغاز، و من هنا تبرز هذه الدراسات السابقة بالنسبة لدراستنا باعتبار أنها هي وحدها الكفيلة بإعطاء نموذج فعال و صورة دقيقة عن موضوع البحث و علاقته بالبحوث السابقة، و لأنها تمكن الباحث من الإطلاع على أعمال غيره في نفس الميدان و الوصول إلى نتائج أكثر تطابق مع الواقع.

2- الإطار التصوري للدراسة:

لقد تعرضنا إلى مختلف المداخل النظرية التي تناولت مسألة الأحياء المتخلفة و التي تمحورت حول مختلف الأساليب و الجوانب التي يمكن معالجة و دراسة و تحليل أوضاع هذه المناطق التي تعج بها مددنا و كظاهرة متفشية أو متعددة الأطراف و معرقة لسياسات تنموية مختلفة، ورغم تباين المقاربات و الإسهامات الامبريقية في تحليل هذه الظاهرة و أسبابها و مراحل تطورها إلا أن هناك قواسم مشتركة تتركز حول النقاط التالية:

- 1- يرتبط البناء الاجتماعي و ثقافة السائدة حسب طبيعة المكان و المنطقة المتواجدين بها.
- 2- للأحياء المتخلفة لها أبعاد اجتماعية و اقتصادية و ثقافية.
- 3- هناك علاقة دالة بين معدل تواجد هذه الأحياء المتخلفة و نمو العمراني.
- 4- تفتقر جل الأحياء المتخلفة للأبسط وأدنى شروط الحياة و الاستقرار.
- 5- انتشار الواسع للأوضاع الاجتماعية المزرية للانحراف و الإجرام و الأمراض الاجتماعية المختلفة.
- 6- يساهم التهميش في اختلال صورة الذات عند الفئات الاجتماعية و خاصة الشباب العاطل عن العمل.
- 7- الشعور بفقدان المعايير و انعدام الأمن.
- 8- مشكلات عدم الفعالية السياسية و فشل الجهاز الحكومي و الإداري و فشل سياسات التنمية في حل ظاهرة الأحياء المتخلفة.
- 9- عدم توجيه الهجرة و تفعيل الظهر الريفي.
- 10- عدم تهيئة المواقع للتجديد الحضري و حيازة الملكية .
- 11- عدم إيجاد حل لقاطني الأحياء المتخلفة من إدماجهم قي الحياة الحضرية اسكانم وفي أماكن جديدة.

12- من خلال هذه النقاط يتضح للمنظرين و دارسي الأحياء المتخلفة و ارتباط القائمة على الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية و علاقتها بالنمو العمراني.

كما تبين من خلال النقاط السالفة الذكر مدى مساهمة الفاعلين الرسميين في وضع سياسة المدينة و توجيهها و تنفيذها. و لهذا فان الدراسة الراهنة للأحياء المتخلفة و النمو العمراني تتطلق من مقولة معرفية مفادها، أن الأحياء المتخلفة هي من مشكلات الملازمة و التي مازلت إلى حد الآن تشكل عبئا ثقيلًا على السياسات التنموية، فضلا عن المحاولات المتكررة

لعلاج هذه الظاهرة في مختلف مددنا تتدرج هذه المقولة ضمن الإطار التصوري الذي انطلقت منه هذه الدراسة التي تركز على فهم و شرح للأوضاع المزرية للفئات الاجتماعية داخل الأحياء المتخلفة هذه الأخيرة التي عرقلت السير الحسن للنمو العمراني بمدينة سوق أهراس و فشل المهتمين بوضعية الأحياء المتخلفة رغم النداءات المتكررة و السياسات الحضرية المنظمة الحاكمة لعملية التنمية الحضرية.

هذه العناصر في تداخلها وتبادلها الوظيفي، تمكننا من تحديد أبعاد الأحياء المتخلفة و علاقتها بالنمو العمراني.

خلاصة الفصل الثالث

تناول هذا الفصل جملة من الدراسات و البحوث المتشابهة التي تعد مساهمات علمية لها صلة بالموضوع المراد بحثه، حيث أن الدراسات تناولت موضوع الأحياء المتخلفة لما لها علاقة بالنمو العمراني و تشوييه، لهذا كانت البحوث المشابهة لموضوع الأحياء المتخلفة صلة ربط لموضوع المراد دراسته، وقد اتفقت جميع الدراسات على أن مشكلة الأحياء المتخلفة في المناطق الحضرية تعد من اكبر المشاكل التي تتعرض لها المدينة من جراء مخلفاتها وقد تكون الأحياء المتخلفة عائق لعمليات التخطيط و إمكانيات التوسع العمراني في المدينة، و الاختلال المورفولوجي بكل أبعاده (الأفقية، العمودية و التركيبية). مما ينتج أخيرا اهتزاز في قواعد الضبط الاجتماعي الأمر الذي تشكو منه مختلف الحواضر وفي العالم الثالث.

الفصل الرابع

أزمة المدينة الجزائرية المعاصرة و تحديات المستقلة لها

تمهيد:

- 1- التعمير إبان المرحلة الكولونيالية
 - 2- التضخم الحضري و الهجرة الريفية
 - 1-2 - انعكاسات التحضر
 - 2-2 - الأحياء المتخلفة و تشويه العمران
 - 2-3 - الاختلال المرفولوجي للعمران
 - 3- أزمة المدينة الجزائرية و سياسة التجديد الحضري منذ
سنة 1990.
- خلاصة الفصل

تمهيد:

لهذا الفصل أهمية في تحديد و إبراز آثار الأحياء المتخلفة في الفراغات المتواجدة في محيط المدينة و علي ضواحيها علي اعتبار أن الأحياء المتخلفة من أكثر المناطق تكلفة التي تواجهها إدارة المدينة ، لهذا فالسؤال المطروح هل الحي المتخلف يمكن الإبقاء عليه أم إزالته، و عليه شكلت هذه الأحياء المتخلفة عبئا على نمو المدينة ذلك بفعل التشوهات التي تركتها هذه الأحياء علي الجانب الجمالي للمدينة و بروز ظاهرة تريف المدينة و بروز كذلك ظواهر عمرانية أخرى من عمران غير مخطط عشوائي في شكله التراكمي و متعددة النويات من هنا كانت مجهودات للقائمين علي سياسة تنظيم المدين من تنمية المجال الحضري و التطلع إلي أفاق للتجديد الحضري.

1- التعمير إبان المرحلة الكولونيالية :

رغم ما عرفته الجزائر من تاريخ طويل للمدن و الحياة الحضرية من شأنه إرساء ثقافة حضرية بأبعادها الحياتية و المعرفية، رغم ما أسهمت بها الحضارة العربية الإسلامية في هذا الميدان إلا أن الفترات التاريخية المتعاقبة التي مرت بها منطقة المغرب العربي حالت دون ذلك بسبب التراجع الحضري الكبير الذي ميز هذه الفترات ، لعل فترة الاحتلال الفرنسي الطويلة كانت كافية لذلك رغم ما أدخل من تقنيات حديثة في التعمير، لكن المستوى الاجتماعي و الثقافي للسكان كانت عكس ذلك بسبب السياسة الاستعمارية المطبقة في هذا الميدان، فالسيطرة الأجنبية، في رأي أحد الباحثين الجزائريين أبقت فئات اجتماعية في عهد ما قبل التاريخ ذلك بحرمانها من كل شيء¹.

هذا فقد وضع المخطط الكولونيالي خطة متكاملة لنقل شعب ذي تقاليد حضرية عريقة إلي وضع شبه بدائي تمهيد لإخضاعه و إبادته ففي أعقاب الاحتلال حدثت هجرة واسعة نحو الأرياف و البوادي نحو الخارج، فقد فقدت مدينة الجزائر العاصمة مثلا بعد ست و ثلاثين سنة من الاحتلال 21 ألف نسمة ، هو تراجع كبير يشير إلي تقهقر العمران الحضري لصالح العمران الريفي البدوي، ولم يحدث التحضر بالنسبة للسكان الجزائريين إلا ابتداء من العشرينات القرن العشرين الذين استقروا في البيوت القصديرية التي بدأت في الظهور بالنسبة للعاصمة ابتداء من سنة 1930.

فإذا استعرضنا موضوع التعمير و التحضير في المرحلة الكولونيالية عبر أرقام و إحصائيات سنجد تطورات مذهلة في تاريخ التعمير في الجزائر ففي سنة 1830 كان سكان الحضر ما بين 5% و 6% تتوزع في ثلاث مدن رئيسيه معروفة في الجزائر قسنطينة و تلمسان، هذه المدن كانت تستقطب في القرن الخامس عشر ما بين 100.00 و 150.000 ساكن. وتقهقر في سنة 1830 إلى حدود 30.000 بالنسبة للجزائر و 25.000 بالنسبة لقسنطينة، و 130.000 بالنسبة إلي تلمسان ، تحت تأثير الحرب الاستعمارية لفرنسا و سقوط هذه المدن في يد الغزاة، مما دفع الجزائريين و ساكني المدن إلي الهروب في اتجاه الأرياف و الجبال هروبا من حرب الإبادة التي مارسها الاستعمار²، و بعد أن بسطت فرنسا الاستعمارية نفوذها عبر معظم الأقاليم و المدن

¹ - د/ محمد بومخولوف: كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية قسم علم الاجتماع جامعة الجزائر المشكلات الحضرية الريفية و التحيات المستقلة للمدن الجزائرية مجلة الباحث الاجتماعي العدد 07 مارس 2005 ص 10

² - Chérif RAHMANI, la croissance urbaine en Algérie op. cité : Alger 1982 p 76

الجزائرية وجدت نفسها أمام شبكة حضرية لا تستجيب إطلاقاً للاستراتيجيتها في مقابل أن معظم السكان كانوا يعيشون نمط الحياة الريفية القبلية، عموماً التعمير و النمو العمراني في المرحلة الكولونيالية أتسمت بالنظرة الغربية في الإنشاء و الاعتماد على الهندسة العسكرية في تخطيط المدن حيث أحكم سيطرته على المدن الرئيسية كالجزائر، قسنطينة وهران ، كذلك المدن الصغيرة و الإستراتيجية مثل المدن الحدودية تبسه، سوق أهراس، من هنا نقلت السلطة لعسكرية إلى السلطة المدنية و التي انتهجت مجالاً حضرياً و تخطيطياً مميزاً، هنا سجل تاريخ التعمير في الجزائر، إدراج النمط من المخططات و التوسع و إنشاء المشاريع الهامة، مع انطلاق ثورة نوفمبر 1954 اتجه الاستعمار و بعد عامين من انطلاق الثورة المسلحة إلى سياسة أخرى للمدن و الأرياف كانت الانطلاقة الأولى للنزوح الريفي لا مثيل له، عرفه المجتمع الجزائري فسعي منهم إلى الارتزاق على أمل تحسين مستوى المعيشة و من جهة أخرى كان التهجير الإجباري من طرف المستعمر بإنشاء المحتشدات و المد اشر قرب المدن و البيوت المتلاصقة و الفوضوية ، هذه إستراتيجية استعمارية لعزل الشعب عن الثورة.

قد حصلت بعد ذلك عدة تغيرات متقدمة في تنظيم المدن و التعمير ، يتعلق الأمر بتقسيم المجال الحضري حسب استخدامات الأرض بين مركز المدينة و محيطها ثم الأحياء القطاعات، فتخصص الأحياء بالنسبة للمدن الكثيرة شيء ثابت، و إن اختلاف الأحياء عن بعضها البعض يكون من جانبيين جانب تقني يتعلق الأمر بنمط الحياة السائدة بداخلها، و جانب ثقافي عرقي أي حسب أصل السكان الذين يعيشون فيها فبالنسبة للجانب التقني يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الأحياء منطقة المحيط و الضواحي، هذه المنطقة الأخيرة التي نمت بثقافة ساكنيها و أصبحت بما يسمى بالأحياء العشوائية التي نشئت و تطورت بصفة تلقائية دون تدخل المخطط حيث كانت تنمو يوماً بعد يوم¹.

¹ - د/ محمد بومخولف التوظيف الصناعي و قضايا المعاصرة الفكرية و التنظيمية و العمرانية و التنموية التحضر - الطبعة الأولى ماي 2001 ص 126 بتصرف.

2- التضخم الحضري و الهجرة الريفية:

ارتبط التحضر و النمو العمراني الحديث بالنسبة للجزائر بالاستقلال الوطني مما ترتب عليه من حرية تنقل الأفراد و الأسر ، نقل الملكيات، و ما تبعه أيضا من تنمية عامة و تنمية صناعية خاصة، هذا ما تؤكد الأرقام و الإحصائيات للتعدادات الوطنية من تطور و نمو المدن الكبيرة، فلم تتجاوز نسبة التحضر 25% عام 1954 بما فيهم السكان الأوروبيين بينما بلغت هذه النسبة 58.30% عام 1998 ، لم يتجاوز عدد المدن التي يبلغ عدد سكانها مائة ألف نسمة أربع مدن عام 1966 بينما بلغ هذا العدد 32 مدينة عام 1998 أنظر جدول رقم "2" و بلغ عدد السكان المقيمين و تجمعات سكانية (ثانوية أو رئيسية، حضرية أو غير حضرية) نسبة 80.8% من مجموع السكان، بينما كانت هذه النسبة 56.1% عام 1966 و 16.2% عام 1977، و 70.8% عام 1987¹. من هذه الرؤية يرى البعض من المهتمين بالدراسات الريفية الحضرية أن ظاهرة التحضر و التضخم الحضري موجودة بمجتمعات العالم الثالث علي غرار الجزائر التي شهدت تغيرا ملحوظا في التحضر و النمو العمراني الهائل و هذه في فترة الاستقلال إلي يومنا هذا، هكذا يبدو لنا كيف أن مفهوم التحضر و التضخم الحضري يأخذ في الواقع الاجتماعي العديد من الصور و الأشكال بسبب ارتباطه بالحركة السكانية و القدرة على الاستقلال و التخلف الاقتصادي ثم التركيز علي المدن الكبرى ، هو ما يزيد أعاققة المدن لكي تساير عمليات التحضر السلبية و العادية².

¹ - د/ محمد بومخلوف: تقديم بمجلة الباحث الاجتماعي مرجع سابق ص 16.
² - جيرالد بيرز: مجمع المدينة في البلاد النامية ترجمة محمد الجوهري دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 1989 ص 246

جدول رقم 02: معدل النمو الحضري للتجمعات الرئيسية لولايات الوطن (1987-1998) ¹

أقل من 2.28%		بين 2.28% و 3.57%		أعلى من 3.57%	
0.27	العاصمة	2.33	تيزي وزو	3.72	المدية
0.48	قسنطينة	2.41	غليزان	3.65	أدرار
0.89	مستغانم	2.65	الشلف	3.68	الوادي
1.03	وهران	2.91	بسكرة	3.77	باتنة
1.28	عنابة	2.91	سوق أهراس	3.82	ورقلة
1.76	عين تموشنت	3.02	أم البواقي	3.87	برج بوعريبيج
1.58	سكيكدة	3.02	قالمة	3.99	مسيلة
1.67	سيدي بلعباس	3.07	سعيدة	4.02	تيارت
1.87	تلمسان	3.28	تبسة	4.17	غرداية
1.95	خنشلة	3.46	بويرة	4.34	تيزازة
2.03	بشار	3.48	البيض	4.84	ميلة
2.06	معسكر	3.56	البليدة	4.46	عين الدفلة
2.09	بجاية		لغواط	4.80	جيجل
2.10	سطيف			5.33	الطارف
				5.81	الجلفة
				5.88	بومرداس
				5.92	تيزنوف
				6.36	تيسيمسلت
				10.10	النعامة
				14.87	البيزي
				15.51	تمنراست
14(29.16%)		13(27.08%)		21(43.75%)	

ONS Armature urbaine collection statistiques N° 97
Recensement général de la population et de l'habitat 1998.p52

1- د. محمد بومخولوف: تقديم بمجلة الباحث الاجتماعي العدد 07 مارس مرجع سابق ص 22..

من خلال الجدول رقم 1 نلاحظ المعدل السنوي للتجمعات الرئيسية بالوطن مايلي:

- نلاحظ من خلال نسبة أقل من 2.28 % تجمعا سكنيا لمقرات ولايات الوطن وسجل في هذه الفترة معدل نمو سنوي أقل من المعدل السنوي الطبيعي للسكان و تمثل هذه التجمعات نسبة 29.16% و هذا يعني أنها فقدت جزء من سكانها أو اقتطعت منها بعض الأجزاء في نطاق التقييم الإداري.

- و في نسبة بين 2.28 % و نسبة 3.57 % ، تجمعا سجل نمو أكثر من النمو الطبيعي و أقل من المعدل الوطني للنمو الحضري و تمثل نسبة 27.08% و هي التي كانت الزيادة فيها ضعيفة عن النمو الطبيعي للسكان و النمو العمراني مما يعني أنها استقبلت هجرة ضعيفة.

- و أعلى من نسبة 3.57 % تجمعا سجل نمو حضريا و عمرانيا أعلى من المعدل الوطني للسكان و للتحضير و تمثل نسبة 43.75 % مما يؤكد استقبالها لهجرة كبيرة و توسعا في الضواحي و انضمام تجمعات ثانوية إليها، أن الاتجاه الأخر للنمو يتعلق بتطور الشبكة الحضرية أو شبكة المدن الجزائرية التي تدعمت في الفترة الأخيرة ب 155 تجمعا حضريا جديدا¹، كما نجد اتجاه آخر لتمدن الأرياف و تغلغل الظاهرة الحضرية في الوسط الريفي، مع ذلك تبقى البلديات الريفية هي المسيطرة فمن 1541 بلدية موزعة على 48 ولاية عام 1998 نجد 593 بلدية حضرية يوجد بها علي الأقل تجمع سكني حضري بما يمثل 83.49% والباقي 61.51% هي بلديات ريفية لا يوجد بها أي تجمع سكن حضري هي موزعة حسب مستوى التحضر كما هو مبين في الجدول التالي:رقم.3

¹ - د. محمد بومخلوف: تقديم بمجلة الباحث مرجع سابق ص 23 بتصرف.

جدول رقم 03: توزيع بلديات الوطن حسب مستوى التحضر¹

التصنيف	مستوى التحضر	العدد	النسبة المئوية
حضرية	عالية التحضر	290	48.9
	متوسطة التحضر	251	42.3
	منخفضة التحضر	52	8.8
	المجموع	593	100
ريفية	-	948	61.51
مجموع البلديات	-	1541	100

Armature urbaine collections statistiques n 97

ONS de : recensement général de la population et l'habitat 1998 p. 94.

من خلال الجدول -2- نخلص إلى أن هناك سياسة للدولة في التقسيم الإداري الذي يهدف إلى تقريب الخدمة الإدارية من المواطن و التأسّي لتجمعات حضرية مستقبلية كما أن هناك سيطرة واضحة للبلديات الريفية و مرشحة للتحضر . بالنسبة للتجمعات الحضرية الكبيرة فان نموها يتم في ضواحيها فمثلا لمدينة الجزائر فقد بلغ معدل النمو السنوي لضاحية الداراية في الجهة الغربية 13.97% أي تقريبا 14% -ضاحية برج البحري في الناحية الشرقية 11.56% كذلك بالنسبة لمدينة قسنطينة وعنابة، كذلك سوق أهراس هذا ما يعني أنه بعد تشبع المراكز القديمة لهذه المدن انتقل النمو إلى الضواحي الذي يعكس بجلاء اتجاهات النمو الحديثة فبينما كان معدل النمو السنوي للسكان الحضريين لمدينة الجزائر 1.57% لم يتجاوز هذا المعدل 0.22% بالنسبة للمركز في حين سجلت الضواحي معدلا بلغ 5.35% نفس الاتجاه نلاحظه بالنسبة لمدينة وهران . ومثليتها قسنطينة ، عنابة و بعض ولايات الوطن الأخرى التي شهدت نفس الظاهرة² و يعود نمو الضواحي للهجرة الريفية من ناحية أولى و النزوح من المركز الحضري للمدينة

¹ - د. محمد بومخلوف: مجلة الباحث العدد 7 مارس 2005 مرجع سابق.ص 24

² - د. بومخلوف محمد. نفس المرجع بتصرف ص 26.

نمو الأطراف من ناحية ثانية خاصة في ظل السلبيات الحضرية التي تنتهجها الحكومة المتعلقة بتشجيع البناء الفردي الذاتي في الضواحي و بروز الأحياء المتخلفة القصدية من جهة أخرى، هذا راجع إلى عدم التحكم في سياسات التعمير ثم تنظيمها و عدم الاهتمام بالتخطيط المنظم في البناءات الفردية التي أصبحت جنباً إلى جنب بالأحياء القصدية المتخلفة، من خلال ما سبق يمكن تحديد خصائص اتجاهات النمو العمراني والحضري في الفترة الأخيرة في الخصائص التالية :

■ تراجع نمو المدن بفعل التضخم الحضري.

■ توقف النمو بمراكز المدن بفعل التضخم الحضري.

■ اتجاه النمو نحو ضواحي المدن .

■ ظهور أحياء متخلفة بضواحي المدن.

■ بروز فراغات عمرانية.

■ انتشار واسع للبناءات الفردية الغير المخططة و الفوضوية.

فهذا النوع من التحضر ليس وليد تصوري فكري مثالي وإنما هو نابع من مشاهدة الواقع ومدى العلاقة التي تقوم داخل المجتمعات، ذلك لأن السمات و الخصائص الحضرية ليست محلية أو وطنية فقط، بل تخضع إلى الظروف المحيطة بالمجتمع ،هنا يمكن أن ندرس الظاهرة الحضرية والنمو العمراني في ضوء جملة من العوامل .

أ- الزيادة السكنية الحالة التي تعرفها مدننا على وجه الخصوص التي يعود سببها إلى الانخفاض الملحوظ في عدد الوفيات وزيادة الولادات والهجرة الريفية.

ب- الهوة الثقافية التي كانت وراء التعثر الحاصل في الجوانب المادية الفوقية دون أن ننسى التركيز الشديد على السكان وهو ذو طابع ريفي¹ ، الذي كان يهز أركان المجتمع بما يحدثه من تغييرات في النظم و الأنساق الاقتصادية القائمة في المجتمعات، ثم تحول شبه جذري في الأنساق الأساسية داخل العلاقات الاجتماعية وبقية الأبنية الأخرى.

إذا أردنا أن نرصد حركات التحضر التي عرفتها المدن الجزائرية والمجتمع الجزائري وربطها بالأحداث الأساسية السياسية منها والاقتصادية التي عرفها المجتمع فإنه

¹ - د. محمود الكردي. التحضر الكتاب الثاني دار المعارف القاهرة 1987 ص 94.

يمكن أن نميز بين خمسة أحداث بارزة تتمثل في الاحتلال الفرنسي، ثورة التحرير، الاستقلال الوطني، التنمية الصناعية و التحول الديمقراطي.

هذا الأخير فهو حدث اجتماعي سياسي يتمثل في التحول الديمقراطي ابتداء من سنة 1989 وما ترتب عليه من اضطرابات اجتماعية انتهت إلى العنف المسلح الذي تأثرت به الأرياف والقرى النائية بسبب انعدام الأمن بها، فحدثت هجرة كبيرة نحو جهات أخرى أكثر أمنا و استقرارا في معظمها بضواحي التجمعات الحضرية، فقد فرغت بعض القرى تماما من سكانها مثل ما حدث في عهد ثورة التحرير، بلغ معدل النمو السنوي لسكان مدينة الجزائر مثلا 4% فيما بين 1990-1995 و هو يزيد بكثير عن النمو الطبيعي للسكان في نفس الفترة بينما بلغ هذا المعدل في فترة التصنيع المكثف (1970-1975) نسبة 4.2%¹.

إن التحضر وتواجد و تكاثر الأحياء المتخلفة بالقرب من المدن و الذي شهدته جميع مددنا على غرار مدينة سوق أهراس التي شهدت نفس الظاهرة و هي تواجد الأحياء المتخلفة المحيطة بالمركز العمراني، يكشف هذا التواجد عن عدة حقائق سوسيلوجية هامة تتمثل في أن التحضر و النمو العمراني الهائل يعني النزوح الريفي الذي يتم بسبب الحرمان و تخلف التنمية بالريف مما يؤدي إلى تريف المدينة بدلا من تمديد الأرياف، تريف المدينة يعني تحولات في العلاقات الاجتماعية و الاقتصادية حتى الثقافية الريفية إلى المدينة كما يعني تحول التجمعات و المراكز الحضرية إلى قرى، مداشر كبيرة في مظهرها و في نظام معيشتها، أي نقل بؤس الريف إلى المدينة، من ثم فإن مشكلات المدينة الجزائرية تعكس الوجه السلبي للريف الذي يعاني و مازال يعاني في غياب سياسة تنموية هادفة ذات أبعاد إستراتيجية للحد من تريف المدينة و إنماء الريف و تنظيمه.

و يمكن الوقوف على تطور سكان الجزائر و معدل النمو السنوي و نسبة سكان الحضر في الجزائر من خلال الجدولين التاليين (4 و 5)

¹ - د. محمد بومخلوف: تقديم بمجلة الباحث الاجتماعي عدد 07 مارس 2005 مرجع سابق ص 17.

**جدول رقم 04: يوضح تطور عدد سكان الجزائر و معدل النمو السنوي من 1975-
تقديرات 2005.**

0.81		1.29	1.85	2.23	2.95	المعدل السنوي
2050	2025	2010	2000	1990	1975	السنة
55.674	45.475	37.489	31.158	24.935	16.018	العدد/مم

United Nations / humum de développement O.N.S Alger 1998 p440.441

جدول رقم 05: يوضح نسبة سكان الحضر إلى مجموع السكان في الجزائر

2000	1998	1997	1995	1985	1975	السنة
%60.1	%59	%57.1	%56	%48	%40	النسبة%

Le nouvel observateur Atlas eco , 2000.

معدل نمو سكان الحضر: 3.5% حسب إحصائيات 2000

2-1- انعكاسات التحضر:

من الانعكاسات السلبية لظاهرة التحضر يمكن أن نذكر مايلي :

- ظهور أزمة سكن وطنية حادة بسبب ارتفاع معدل النمو الحضري الناتج عن الزيادة الطبيعية المرتفعة بين سكان المدن من جهة، استمرار الهجرة الريفية نحو المدن من جهة ثانية الأمر الذي جعل الحظيرة السكانية غير قادرة على توفير السكن اللائق لجميع سكان المدن، رغم تعدد صيغ معالجة الأزمة في هذا المجال، كما أصبح من الصعب الوصول إلى تحقيق التوازن بين الاحتياج الحقيقي للسكن الحضري من جهة والطلب المتزايد عليه من جهة ثانية، رغم الجهود المتواصلة للدولة في توفير السكن اللائق، مع دعم الفئات المحدودة الدخل بالسكن الاجتماعي.

سوف تستمر أزمة السكن الحضري في الجزائر خلال العشرية المقبلة بسبب العجز الذي قدر بحوالي مليون وحدة سكنية عام 1994¹

- لقد أصبح من الصعب توفير المياه الضرورية لمواجهة احتياجات النمو العمراني والحضري السريع، قد صاحب هذا الامتداد والزيادة السريعة زيادة في المتطلبات الحياتية.

- أما ظاهرة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية فقد أصبحت ظاهرة مألوفة في الجزائر بسبب وقوع اغلب المدن الجزائرية في الشمال في وسط فلاحية محاطة بأراضي زراعية خصبة ، كما اكتسحت المنشآت العمرانية والمتمثلة في انجاز السكنات والمناطق الصناعية والبنائات القصدية المتخلفة أغلب المساحات والأراضي الزراعية خاصة المتواجدة ضمن القطاع العام، الشيء الذي جعلها عرضة للانتهاكات و التعدي لتحقيق المشاريع الخاصة و لم تستثنى هذه التصرفات و التجاوزات الجيوب الحضرية و المساحات الخضراء التي أصبحت بمثابة القطاع المفضلة لإقامة مشاريع سكنية فردية، كذلك على شكل جماعي خاصة ذات الاقامات المتخلفة والمخلة للمنظر الجمالي للمدينة، كما نجدها توسعت حتى للاستنزاف المناطق النائية وهذا ما نجده جليا في مدينة سوق أهراس التي شهدت هذا التطور و التوسع العمراني الهائل غير المخطط على حساب المناطق الغابية، حيث تتعرض المنطقة الخضراء بأعالي حي مزغيش و الطقطقية بسوق أهراس إلى مختلف أشكال الاستنزاف التي أنتت على الغطاء النباتي بهذه المنطقة التي تعد من أهم متنفس للمدينة، وتشهد إلى جانب الزحف العمراني الفوضوي، اقتلاع مختلف أنواع أشجار من بلوط وزان و زيتون أمام مرأى الجميع و على مساحة شاسعة يصعب تعويضها ورغم خضوع المنطقة لإدارة الغابات و استفادتها قبل عدة سنوات من مشروع صيانة عن ميزانية البلدية²

يمكن القول بصفة عامة إن انعكاسات التضخم الحضري في الجزائر يشكل أزمة المدينة بفعل العوامل المتعددة والمتكررة إلى حد اليوم وأزمة المدينة الجزائرية في الواقع أزمة مجتمع متعددة الجوانب والمستويات.

كما نجد أزمة وظاهرة أخرى بمدينة سوق أهراس هي نتيجة للتضخم الحضري ظاهرة التوسع الفوضوي للأسواق بمحيط ووسط المدينة التي باتت تشكل خطرا آخر على المارة وسكان المناطق المحاطة بهذه الأسواق المتخلفة والقصدية والمنتشرة في شوارع

¹ - بشير التجاني: مفاهيم و آراء حول تنظيم الإقليم و التوطن الصناعي ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر سنة 1987 ص 15.
² - جريدة الخبر اليومية الأربعاء 3 ماي 2006 عدد 4693 ص 9-

المدينة والممرات الرئيسية للمدينة، أصبحت هذه الأخيرة تعرقل حركات المرور وفوضه عارمة تشهد ها المدينة مع انتشار الروائح الكريهة رغم النداءات المتكررة للمواطنين¹ هذا على الرغم من اعتبار التحضر أداة قوية لتحفيز توطن القطاع الصناعي والقطاع الخدمي لمفهومه الحديث، فضلا عن ما يحدثه من تغيرات اجتماعية وسلوكية في المجتمعات المحلية، كما تظهر قدرة الإدارة ليس فقط في درجة التحضر، لكن أيضا في هيكل التحضر ذاته والتوزيع الحجمي للمدن والمستقرات البشرية، هناك أسباب تؤكد أهمية هذه الأدوار نذكر منها مايلي:

- الارتباط الايجابي بين التحديث والتغير الاجتماعي من ناحية وحجم المدن من ناحية أخرى.

- التوزيع الهرمي المتناسق للمدن، يعطي شبكة للانتشار التغيرات الاجتماعية والمؤسسية فضلا عن ما يحدثه من تغيرات فنية وتكنولوجية على الوحدات المكانية واقتصاد الدولة ككل. يرجع ذلك إلى أن المنطقة الحضرية لا تشكل حدودا سياسية داخل المجتمع تؤدي إلى فصلها عن غيرها من المناطق الأخرى، بل هي تمثل الوجود المادي للمدنيين، التي تمثل نظاما اجتماعيا يتوطن ويتخذ موقعا على الحيز الجغرافي للدولة في إطار شبكة المستقرات البشرية بها

2-2/ الاحياء المتخلفة وتشويه العمران :

يعتبر تشوه المباني والنسيج العمراني من بين الظواهر العمرانية التي أصبحت تميز المدن الحديثة، ذلك أن أهميته زادت بازدياد التصنيع والتحضر الكبير عن طريق النزوح الريفي وفي غياب التوجيه والتخطيط نشأ العمران تلقائيا في ضواحي المدن وأطرافها، بمرور الزمن أصبح المجال الذي يحتوي عمراننا مشوها يعيق التطور المخطط للمدينة سواء أثناء تجزئة المنطقة وتهيئتها من اجل البناء والسكن، شكلت الأحياء المتخلفة ظاهرة أخرى لتشويه العمران ذلك بانتشار المباني المتداخلة القصديرية في معظمها، وانعدام المرافق الحيوية كدور التعليم و الصحة وغيرها، لهذه الأسباب، و غيرها أصبح التشوه العمراني في المدن يحظى بانشغال القائمين على عمليات التعمير سواء على مستوى التخطيط أو التسيير أو التنفيذ نظرا لتفاقم الأزمة حيث انه في مدن العالم الثالث والجزائر كشاهد على ذلك .

¹ - جريدة الخبر اليومية السبت 29 افريل 2006 عدد 4960 ص9.

يشكل العمران المشوه حزاما حول جل المدن الكبرى وقرب الوديان هذا بانتشار واسع للأحياء المترامية الأطراف والمنتشرة جنبا إلى جنب بالنمو العمراني، إذا أن العمران المشوه ظاهرة اجتماعية تجمع بين الظروف المادية ، الاجتماعية والاتجاهات الفكرية ، القيم والعادات وأساليب الممارسة ، وكأي ظاهرة فهي إنسانية الطابع ، يصنعها الإنسان ويطورها ويقوي جذورها إن أراد ، حيث تشكل هذه التجمعات العمرانية مناطق غير مريحة ليست خاضعة للمراقبة ، باعتبارها قد نشأت وترعرعت وتطورت بعيدا عن مراقبة السلطات المسؤولة عن ضبط وإنشاء المساكن والتهيئة .

التخطيط حسب ما ذهب إليه د/ أحمد بونذراع فهو يعتبر جزء من أجزاء المدينة مزدحم بالسكان الفقراء ، انخفاض مستوى النمط العمراني و نوعية المساكن، تسودها ثقافة فرعية ذات معايير أخلاقية و قيم نابعة من موضعها الاجتماعي ، الاقتصادي ، الصحي ، التعليمي والسلوك المنحرف على اعتبار أن هذه الفئات الممثلة لهؤلاء السكان من المهاجرين و الفارين من الريف إلى المدينة هذا ما غير الوجه الحقيقي للنمط الحضري ،كذا انتشار واسع لثقافة تريف المدينة و اللامبلات ، حسب بيرجيل يمثل التشوه العمراني على المساكن ذات المستوي المنخفض و المتدني بالنسبة للأسس و المعايير الإسكانية السائدة في المجتمع الحضري¹ .

أما ما نجده من تشوه في خصائص التجمعات العمرانية المشوهة ذلك بالعمران المزدحم بالأبنية أو الأبنية المكتظة بالسكان التي تؤدي بالضرورة إلى نتائج اجتماعية خطيرة ذلك من شدة الازدحام داخل الغرفة الواحدة و ضمن البيت الواحد. و فقر سكان هذه المناطق. كما تشهد هذه التجمعات حركة كبيرة للسكان و تغيرا للسكن ،هذا يرجع إلى الرغبة الدائمة في تحسين ظروف العيش .

أما ما نجده من خصائص على المستوى العمراني هو أن أكثر هذه التجمعات السكانية نجدها خارج النطاق الحضري و المخطط للمدينة، كما نجد تواجدها قرب الأراضي الخالية ودون ترخيص أو تخطيط أو تهيئة عمرانية هذا ما عرقل التسيير الحسن للنمو العمراني المخطط و آفاق المدينة المستقبلية خاصة مع تزايد النمو العمراني الهائل و كذلك النمو الديمغرافي، قد نجد كذلك الأحياء المتخلفة داخل المدن ذلك بانتشارها داخل الجيوب العمرانية الفارغة التي كانت مخصصة للمرافق مثل الملاعب و المساحات الخضراء للمدينة ومن جهة أخرى نجد التجمعات أو الأحياء المتخلفة المشوهة للعمران ذات شوارع ضيقة وتفتقر إلى

1- د أحمد بونذراع: التطوير الحضري و المناطق الحضرية المتخلفة بالمدن منشورات جامعة باتنة مرجع سابق ص -15- : 18 بتصرف

شبكة المواصلات، تتراكم بها القمامة و هي لا تحتوي على أرصفة، كما تتعدم أماكن الراحة و لعب الأطفال و انتشار واسع لبرك المياه و انتشار القاذورات¹ .
هذا ما يفتح المجال إلى انتشار واسع للأوبئة الاجتماعية و تشوها يلحق بالمعمار .

2-3- الاختلال المر فولوجي العمراني.

إن التوسع الحضري غير المخطط و التلقائي يعتبر ظاهرة عامة تميز المجالات الحضرية في البلدان النامية ، هي ناتجة عن المعاملات العقارية غير المشروعة بين المواطنين، و تشيد المساكن دون التقيد بمعايير البناء و السكن الحضري ، غياب المراقبة لهذا فان مساكن هذه المناطق تبقى دون تجهيز لمدة معينة، و تجهيز بصفة بعيدة بالمرافق الضرورية ، من طرقات و ماء و كهرباء و قنوات تطهير وغيرها .

إن هذا الوضع صورة واضحة و نتيجة للهجرة من الريف نحو المدينة أو لهجرة داخلية من وسط المدينة نحو ضواحيها بحثا عن حياة أفضل و تشيد عمران غير مخطط و في أماكن قد تكون على حساب المساحات الخضراء أو مشاريع مستقبلية للمدينة و إمكانية توسعها . كما يعكس هذا الوضع، الخلل الواضح الذي تعيشه مراكز المدن من حيث إمكانية الاقتصادية في توفير مناصب الشغل و إمكانية الاجتماعية من حيث توفير الشروط الضرورية للعيش و في مقدمتها المسكن.

هذا الخلل لا يؤدي إلى التوسع الحضري التلقائي فقط، إنما يؤدي إلى حدوث اضطرابات في تسيير المؤسسات الحضرية نفسها ، وأن النمو التلقائي للمساكن الفردية المتخلفة تشكلها العائلة المهاجرة التي تلعب دورا مهما في هذا التوسع ، ذلك بسبب التزايد السريع للحاجة إلى المسكن.

لقد تبين أن النمو العمراني السريع يصاحبه النمو الاقتصادي و الاجتماعي غير المخطط، تجده كذلك يتخذ أشكالا من النمو الحضري الذي لا يتلاءم مع احتياجات الوافدين إلى المدن، هذا ما يخالف قوانين تخطيط و تسيير المدينة باعتبار أن المهاجرين يرغبون الإقامة بالمناطق التي تتوفر فيها إلى حد ما بعض الخصائص التي تتطلبها علاقتهم مع الأماكن القريبة من سوق العمل المتاحة في المدن و توفر المدارس لأبنائهم، إن تجمع أعداد كبيرة من المهاجرين في مناطق كثيرة يجعل هذه المناطق في المدن إضافات عمرانية سريعة غير مرغوب فيها باعتبارها مناطق متخلفة غير مخططة².

1- د أحمد بونذراع . نفس المرجع ص 193

1- د احمد بونذراع مرجع سابق ص 164.

إن النظر إلى العمران و أشكال التجمع كبنيا مادية للفئات و المجموعات السكانية يوضح كيفية توزيع أنماط البناء على مساحة المجال ، حيث أن الهجرة الواسعة و المتنقلة أحيانا تؤدي إلى ظاهرة ساهمت في تعدد أصول و مشارب القادمين، أي في ضعف التجانس الاجتماعي و الاقتصادي للساكين ضمن مجال واحد، و هو ما ساهم في تدهور ، تفكك المدن و في بلدنا ساهم في تحطيم الفضاءات التقليدية الحميمة فيها¹

هذا ما يطرح كذلك وجها آخر يتعلق بالطبقات من حيث ترتيبها المادي و استعداداتها و تنقلاتها في المكان. فتخلق الصناعة الكبيرة تجمعات واسعة و كثيفة، غير انه يظهر لمن يمر عبر أحياء مدنية مزدحمة بالسكان، تخلفها المادي و كل حي يتميز عن الآخر بالمستوى الاجتماعي لفئة سكانه و في الوقت نفسه بنمط تجمع السكان في أبنية مسكونة بكثافة، إما في بيوت متباعدة في المساحات المتروكة بين الأحياء المبنية قديما ، على مقربة من المصانع، و تتناسب في الغالب من عدد الطبقات المتخلفة اقتصاديا.²

إذا كان السكان في الدول المتقدمة يصنعون أحياء تميزهم حسب طبقاتهم ، فئاتهم الاجتماعية و مستوياتهم المادية، فان في العالم المتخلف و في الجزائر خاصة يصنعون مساكن خاصة بهم لكن فمن حي واحد أو مجال عمراني واحد، حيث تجد الفيلا يلتصق بها كوخ أو بناية تكاد تنهار أو حي متخلف حيث يتجه المهاجرون القادمون إلى التركز في المدن و على هامشها أو في أراضي التي استولوا عليها بواسطة وضع اليد و هذا في وسط المدينة أو الضواحي، فمن مدينة طهران مثلا وضع معاكس، حيث يعيش كثير من المهاجرين في الحانات أو الفنادق بجنوب المدينة قد يعتمدون بالتنقل من مكان إلى آخر، بينما يعيش البعض من المهاجرين مع ذويهم و أقاربهم بعضا من الوقت، أما بالنسبة للعمال البناء فان غالبيتهم يعيشون في موقع العمل جنبا إلى جنب مع عمال من نفس القرية الذين تركوا أهلهم و أسرهم في القرية.³

1- جاسم الدباع العمارة و تخطيط المدن في المناطق الحارة محاضرة أقيمت في الملتقى الوطني المدينة الجزائرية المعاصرة التحديات و الأفاق جامعة قسنطينة ماي 2001

2- جاسم الدباع . مرجع نفسه.

3- حسين عبد الحميد احمد رشوان مشكلة المدينة (دراسة في علم الاجتماع الحضري) 1997 ص 63.

3- أزمة المدينة الجزائرية و سياسة التجديد الحضري من سنة 1990

لقد عملت الجزائر منذ الاستقلال على بعث تنمية شاملة بما تحقق كمبنى المعيشة و السكن ،الصحة و الخدمات، هكذا حققت على مدى ثلاث عشرات تحولات كبيرة في الحياة الاقتصادية ، السياسية و الاجتماعية أثرت على البنية الاجتماعية وتحول المجتمع الجزائري وكان من آثار هذه السياسة أن تزايدت ظاهرة التعمير بمستويات قياسية لكن تشهد معظم المدن الجزائرية في الآونة ، انتشار و تفاقم العديد من المشكلات الاجتماعية والإيكولوجية التي أصبحت تؤرق ثم تقلق الباحثين و السياسيين على حد سواء، ثمة أدلة وافية توحى بتزايدها ،تراكمها وتعقدها لترسم في النهاية ملامح أزمة حضرية متصاعدة وصورة مدنية الأسمت البائسة التي تتغذى على تفريغ أزمتها و تناقضاتها عناصر مكونات تنظيمها الاجتماعي، كذلك لم يكن من المستغرب أن يؤدي هذا الوضع الحضري المتأزم إلى مزيد من الترددي للنمو الحضري العشوائي غير المخطط،في ضل التعايش داخل الأنساق القيمية الريفية و الأنساق القيمية الحضرية ، غير خاف أن هذه الثنائية التي كثيرا ما تنفي حدودها، تحول دون ظهور ثقافة حضرية متميزة تحكم الفعل الاجتماعي من ناحية و تكرر مقولات استمرار التريف بانتشار واسع لقدارة و الأمراض الاجتماعية المختلفة ثم توسع عام للأحياء المتخلفة التي اضحت تزين أغلب مدننا و أصبحت الظاهرة متفشية لعدم تواجد سياسة و إجراء من طرف المسؤولين القائمين على حضرية المدن وفشل الأجهزة المسيرة للمدينة في ظل الضغوط الداخلية و الخارجية المتزايدة من يوم إلى آخر من ثم قصور واضح في المرافق و الخدمات الأساسية، أدى إلى انهيار البيئة الفيزيكية وترديها بانعدام الأمن و الاغتراب و غياب الصرف الصحي مع ارتفاع تكاليف المعيشة وانتشار الضوضاء و الانحراف و التفكك، هذه كلها مشكلات يفرزها الواقع الامبريقي الحضري

و غياب تام للفعالية السياسية نتيجة لفشل الجهاز الحكومي الإداري في فهم بناء المدينة و ديناميتها، لهذا فقد أبدى علماء الاجتماع الحضري اهتماما فائقا بالأزمة الحضرية باعتبارها تمثل نسيجا معقدا من المشكلات التي أخذت تتزايد و تتفاقم¹

من هنا تعتبر أزمة المدينة الجزائرية أزمة متعددة الجوانب و متعددة المستويات كما نجد المجال الفيزيقي و الحضاري الذي تقاطعت فيه كل الأزمات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية أنها أيضا الإطار الذي تمثلت فيه فشل المحاولات للنهوض بتنمية المدينة

1- السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري بين النظرية و التطبيق الجزء الثاني مشكلات و تطبيقات دار المعرفة الجامعية الاسكندرية مرجع سابق سنة 1987 ص 147

الجزائرية من مناطق الاستجابة المتواصلة للاحتياجات الاجتماعية إلا أننا وصلنا إلى مرحلة الأزمة الملاحظة سواء بالنسبة للخاص و العام ربما لأننا لم نفهم جيدا خصوصية المدينة الجزائرية بالتالي لم تكن مقاربتنا للمدينة بالقدر الكافي من الفهم و التحليل بمعنى أن الدراسات التي أحيطت بالمدينة افتقدت إلى الوحدة النظرية¹.

بحسب مختصي الوزارة المنتدبة للمدينة الذين ادعوا وثيقة خاصة بالاختلال السكاني و مدى تأثيره على الوضعية الحالية للمدن الجزائرية، فإن هذا الواقع أفرز عدة ضغوطات تمثلت أساسا في ظاهرة النمو المتسارع للمدن بشكل صعب على السلطات إمكانية التحكم فيها، ما أدى بدوره إلى بروز ما أصبح يسمى حاليا، بعدم انسجام النسيج الحضري الذي بدأ جليا في التدهور الحاصل للفضاءات الحضرية و انعدامها أحيانا و في نظر المختصين أصحاب القرار فإن حل معضلة النمو المتسارع غير العادل للتوزيع السكاني بالجزائر

و لمشكلة الأحياء المتخلفة ثم انتشارها بالمدن، ذلك عن طريق قانون جديد للمدينة يحتوي على أحكام لمعالجة وضعية مدننا من جهة ثم طرح مقاربة جديدة لتفادي الوقوع مستقبلا في الأخطاء السابقة، من بين أهم النقاط التي جاء بها القانون الجديد ، انتهاء سياسة منسجمة فيما يخص المدينة ، كذا إعادة هيكلة و تأهيل النسيج العمراني و تحديثه لتفعيل وظيفته ووضع إطار وطني للرصد تحليل و اقتراح في ميدان سياسة المدينة حيث اقترح القانون في هذا الصدد إنشاء المرصد الوطني للمدينة ستحدد تشكيلته بكيفيات تنظيمه و سيره و طريق التنظيم، من بين المهام التي تضطلع بها هذه الهيئة، إعداد الدراسات حول تنظيم

و تطور المدن ، متابعة تطبيق سياسة المدينة² ، دراسة توقعات الاختلالات المتواجدة عبر المدينة مما يشكل تهديدا مباشرا على الانسجام و التماسك الاجتماعيين ،معروف حسب علماء الاجتماع أن الساكنة الحضرية في ظروف كهذه تصبح تشعر بنوع من الضغينة سرعان ما يتحول إلى شعور بالحقد قبل أن يتطور بدوره إلى سلوك عنف و عليه نحن مطالبون بتبني نظرة جديدة للمدينة للقضاء على هذا الخلل فضلا عن ظاهرة التوسع العشوائي و الفوضوي الذي لم يعد أي تجمع عمراني يخلو منها، بالموازاة مع الانفلات الظاهر في أدوات التهيئة و التعمير التي تنظم و تطور نمو المدن، ضف إلى ذلك نمو الساكنة الحضرية التي و صلت نسبة 62% أي ما يقارب 20 مليون ساكن في المدن

1- Toufik guerroudj guide des PDAV et POS édition non publié mars 1993 p 10

2- جريدة الخبر اليومية عدد 4614 ص12

و حدها، من المتوقع أن تصل النسبة خلال أقل من 15 سنة قادمة إلى 80% بما يعادل 33 مليون ساكن في المدن ، أمام هذا الوضع فالقانون الجديد للمدينة يرسم و يحدد التدابير والإجراءات الخاصة بتطوير تنمية و ترقية المدينة وفق شروط منسجمة متكاملة و مستدامة ، يجب أن نعلم أن القانون ليس برنامج عمل، إنما يحدد المعالم الكبرى لسياسات و الأهداف من أي تنمية للمدينة و المبادئ التي تنطلق منها و الفاعلين و الأدوات التي تؤدي إلى تجسيد هذه الأهداف، و يرتكز القانون المتعلق بالمدينة على ثلاثية الدولة الجماعات المحلية و المواطن و يجب أن يستعيد المواطن دوره الفعال في أي عمل ترقوي للمدينة¹ .

خلاصة الفصل الرابع

من الملاحظات التي يجب تسجيلها في نهاية هذا الفصل هو أن التحضر الذي عرفته الجزائر عبر فتراتنا التاريخية الحديثة البارزة، لم يكن تحضرا طبيعيا و لم يحدث بالتدرج إنما كان يتم دوما على دفعات في ظل ظروف صعبة، سواء عند التقهقر الحضري يوم الاحتلال الفرنسي، أو عند التهجير أثناء الثورة المسلحة، أو يوم الاستقلال الوطني، أو عند بداية التنمية الصناعية والزراعية بحثا عن فرص العمل، لقد انعكس هذا الأسلوب في التحضر بصفة مباشرة على البناء الاجتماعي و البناء الايكولوجي للمدينة، ذلك لعدم قدرة المدينة على استيعاب سكانها و عدم مواكبة تطور الأنظمة الحضرية، صعوبة مواجهة مشكل الاحياء المتخلفة.

لقد بقت الجهود الحضرية إلى حد الآن محصورة في نطاق المدن القائمة، هي جهود ترقيته مسكنة لا تتم على سياسة حضرية هادفة، لهذا لا زالت أمام الجزائر جهود كبيرة الهجرة ضخمة للتنمية الحضرية و ترقية المستوى الحضري و سياسة إنمائية للريف للكف من و تضخم المدن وتريفها

الفصل الخامس

مدينة سوق أهراس و مراحل تطورها العمراني
و إشكالية الأحياء المتخلفة بالمدينة

تمهيد:

- 1- الخصائص المجالية و الطبيعة للمدينة
 - 2- مراحل التطور العمراني
 - 3- إشكالية توسيع الأحياء المتخلفة و تواجدها بالمدينة
- خلاصة الفصل

تمهيد

تعتبر مدينة سوق أهراس بوابة الجزائر، فهي بموقعها الاستراتيجي تمثل همزة وصل بين الجمهورية التونسية و باقي مدن الوطن من جهة و بين الشمال و الجنوب من جهة أخرى وقد ساهمت هذه المدينة العريقة عبر التاريخ في تنمية و تقدم الدولة الجزائرية، بناء على موقعها الذي كان يعرف في القديم بطاغاست التي كانت تتربع على مساحة كبيرة، كانت مدينة سوق أهراس ممر بين بونه " عناية " حاليا و قرطاج كانت الشعوب التي تقطنها تعرف بحبها للعلم و التشييد من خلال جامعة مادور التي تعد أول جامعة في قارة إفريقيا ، من خلال هذه الميزات و الخصائص قصد التعرف على مجال الدراسة ، شهدت المدينة عدة تغيرات ذلك من خلال المشاريع التنموية بالمدينة و توسعها عمرانيا هذا منذ الاستقلال لكن حدثت تغيرات جراء النزوح الريفي الذي شهدته المدينة عبر مراحل زمنية مختلفة هذا ابتداء من سنة 1962 إلى يومنا هذا.

كما بقت البلدية تعاني من مشاكل تترتب عن عدم تامين مكوناتها إضافة إلى التسيير الاعقلاني و الاستغلال العشوائي لموارد هائل هذه الأسباب جعلت المدينة تعيش وضعية صعبة حالت دون قيامها بأدوارها سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي، و كذلك أصبحت المدينة بدورها تعاني من العديد من المشاكل الناجمة عن سوء التحكم في تنظيم المجال و تهيئته بشكل عقلاني مما أدى إلى تشبع المدينة واستنفاد جل أراضيها في غياب سياسات حضرية و تهيئة رادعة للاستغلال السيئ و الحفاظ على ما تبقى من احتياط عقاري يسمح بتوسع منظم للمدينة .

1- الخصائص المجالية و الطبيعية للمدينة:

تهدف من خلال أبرز خاصية المجال و خاصية الطبيعة بالنسبة للمنطقة لإعطاء صورة واضحة للمدينة و أبرز مجال توسعها العمراني وهي كالتالي:

1-1 الموقع: الولاية تقع ولاية سوق أهراس ضمن الشريط الحدودي في أقصى شمال شرق البلاد و هي تمتد على مساحة تقدر ب 4.359.75 كلم (0.18% من مساحة الجزائر) قد أصبحت ولاية بمقتضى القانون الإداري رقم 09/84. المؤرخ في 04 فيفري 1984 اما حدودها من الشمال ولاية الطارف و من الجنوب ولاية تبسة و من الشرق الحدود التونسية ومن الغرب ولاية أم البواقي و قالمة أما حدود البلدية: تقع بلدية سوق أهراس في الجزء الشمالي الغربي من الولاية، تمتاز بموقع جغرافي محدد هو كما يلي : 7.58 - 8.10 شرقا و 35.80 - 36.2 شمالا تمتد على مساحة تقدر ب 76.48 كلم أي 1.06% من مساحة الولاية أما حدودها فهي كالتالي :

من الشمال بلدية المشروحة و أولاد إدريس من الجنوب بلدية الزعرورية من الشرق بلدية ويلان من الغرب بلدية الحنانشة .

تعد مدينة سوق أهراس التي تقع في المركز الهندسي للبلدية تقريبا وهي التجمع العمراني الوحيد في البلدية يتقاطع على مستواها الطريق الوطني رقم 6 ، (الرابط بين عنابة وتبسة) من الشمال الغربي نحو الجنوب الغربي و الطريق الوطني رقم 1، الرابط المدينة بالحدود التونسية من الشرق نحو الغرب و يقطعها في الوسط خط السكة الحديدية (الرابط عنابة تبسة) تبلغ مساحة المدينة سوق أهراس 15 كلم 32.34% من مساحة البلدية¹

1-1-2 الخصائص الطبيعية:

نلخصها من خلال النظرة الموجودة بشكل شامل و البحث من التوزيع العمراني من خلال دراسة خريطة الانحدارات التي تتراوح بين 3 و 12% ،تعد الفئة الغالبة على مستوى المدينة أي تشغل مساحة تقدر ب 10.2 كلم .

تتركز هذه الفئة بشكل مستمر في الجزء الشرقي للمدينة شاملة المركز (مركز المدينة و ممتدة من الشمال إلى الجنوب و تعد هذه الفئة من ناحية التعمير غير مكلفة و تتسع بإقامة

1- حسانية نقي الدين . صيد أحمد سفيان: مذكرة تخرج شهادة مهندس دولة في التهيئة الحضرية بعنوان مدينة سوق أهراس النمو الحضري و اشكالية التوسع العمراني ص 6 .

كل البنايات على اختلاف أحجامها ،كذا مد الشبكات التقنية المختلفة ومن أمثلتها مركز المدينة الأوروبي البناء الكولونيالي وموضع حي 1700 مسكن.

أما الفئة الثانية : من الانحدارات التي تتراوح بين 12 و18% توجد هذه الفئة من الجهة الشرقية للمدينة و بشكل بارز في جنوبها، تقدر مساحتها ب 345 بنسبة 23% من مساحة المدينة هي أراضي تسمح بالتعمير لكنها ترفع من نفقات البناء ومد الشبكات التقنية من أمثلها حي مزغيش الفوضوي موضع تخصيص عقبة بن نافع.

أما الفئة الثالثة تمثل الانحدارات التي تتراوح بين 18 و 25 % توجد هذه الفئة من الناحية الشمالية للمدينة ممتدة من الشرق نحو الغرب وتقدر مساحتها ب 135 بنسبة 9 % عن مساحة المدينة و تتطلب هذه الفئات نفقات باهضة في البناء من أمثلها حي بن دادة. و المقبرة الإسلامية¹

2-مراحل التطور العمراني

1-1- مرحلة ما قبل 1870:

في خلال هذه الفترة وصلت أول فرقة فرنسية إلى المنطقة في 25 ماي 1843 بقصد الحراسة و الاستطلاع ، وقد وضعت محتشد لها على أنقاض طاغاست القديمة و أجزاء من آثار القديس اغستين، لكن سرعان ما التحق بهذه الفرقة تجار من مختلف الأجناسو الجنسيات كانت نشاطاتهم مع الجنود خاصة قد تحول هذا المركز إلى محتشد دائم سنة 1852 وبدأت بذلك الخدمات الإدارية تتطور و أن كانت ذات ملامح عسكرية لصالح حوالي 50 مواطن على الأكثر، وبعض المساكن التي أنجزت لاحقا من طرف الأوربيين في ضواحي هذا المحتشد و هكذا أنشأت القرية وقد تم في سنة 1853 تحويلها إلى ملحق سمي بملحق سوق أهراس (Une Annexe) تابع إداريا إلى قالمة وذلك نظرا لكونها ملتقى الطرق و مكان قضاء الضباط لعطلهم وفي سنة 1855 تحولت إلى نطاق Encercle . مستقل من فرع عنابة ذو حدود مع تونس، تبسة، عين البيضاء قالمة و القالة وكان يحتوي على 44.065 مستوطن²، حيث تمركز الأوائل منهم سنة 1956 في ضواحي القرية وقد تكونت الطرق الرئيسية التي تربط المدينة بعنابة و قالمة وتبسة وبعض الضواحي.

1- حساينية تقي الدين . صيد أحمد سفيان: مذكرة تخرج شهادة مهندس دولة في التهيئة الحضرية مرجع سابق ص8.

2- حساينية تقي الدين . صيد أحمد سفيان ، المرجع نفسه ص13.

كذا تم إنشاء السكة الحديدية في سنة ، 1858 و كان عدد السكان 1300 ساكن 160 قطعة حضرية و 53 حديقة و 52 تجزئة من أراضي فلاحية و التي سلمت لاحقا. هنا أصبحت المدينة مركز استقطاب حضري بعد أن أصبحت في 12 سبتمبر 1858 مركزا رسميا للاروبيين و في 13 أكتوبر 1858 أصبحت مقاطعة district بقرار من الإمبراطور تم ترقية 12 بلدية في ولاية قسنطينة من بينها سوق أهراس une commune de plein exercice و هذا كان في 22 أوت 1861 و تضم مساحة تقدر بـ 4638 هكتار أنظر الخريطة رقم -1- .

2-2 مرحلة 1870-1962:

أصبحت سوق أهراس بموجب مرسوم 11 جوان 1870 لها مجلس خاص مخول له قانونا في تسيير المدينة و الذي استبدل لاحقا سنة 1843 بلجان إدارية و امتيازات المدينة في تلك الفترة بالنمط الشطرنجي حيث كانت تتموضع على ثلاث ربوات، سيدي مسعود بلدية المختلطة و الهضبة الشمالية، تكنة المدينة و ثلاث ضواحي هامة هي المحطة، سانت شارل وكنستن، المنشآت القاعدية القديمة أخذت في الاختفاء، واستبدلت بأخرى حديثة، و الطرق أجزاء منها مدت لكن الحرب أوقفت وعطلت بعضها و كذلك بعض المباني البسيطة التي يسكنها الجزائريين ما تزال حاضرة، قد كانت المدينة حدودها غابية ولكنها تراجعت إلى مسافات بعيدة بفعل الحرائق(1918) وكذلك الاستغلال اللاعقلاني للصناعة الخشبية و التدفئة قد كانت المدينة كما كان لها دائما مكانة تجارية و علاقات اقتصادية مع أماكن قريبة وبعيدة من داخل البلاد و خارجه الأمر الذي زاد في تطور المدينة و نموها وخاصة في المجال العمران وذلك بسبب شبكة الطرق ووسائل المواصلات حيث يمر بها خط السكك الحديدية التي تربط تونس بوهران وصولا إلى المغرب إضافة لخط سوق أهراس تبسة وسوق أهراس و الحدود التونسية، قد تميزت هذه المرحلة بتزايد مشهور لعدد من السكان كما هو مبين في الجدول التالي رقم -6-:

جدول رقم 06: التطور السكاني لمدينة سوق أهراس 1872-1941

السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
1872	2430	1890	6087	1910	9992
1877	3303	1897	7163	1912	12014
1880	7053	1900	8275	1936	16064
1887	5997			1941	17120

المصدر: كتاب سوق أهراس (ليون ديرون)

تترجم هذه الزيادة في عدد السكان في حجم التجهيزات و المرافق المتنوعة و الهجرات التي عرفتھا المنطقة ذلك هروبا من الأرياف والظروف الطبيعية القاسية أو بحثا عن العمل، أو ظروف الترحيل الذي عرفته المنطقة من طرف الاستعمار لبعض الريفيين هذا طبعا بحثا عن اليد العاملة الرخيصة، تجسد ذلك في إنشاء المزارع وشق الطرقات الوعرة في الجبال كذلك تشييد العمران.

قد أخذ التوسع العمراني طريقه في مشرق المدينة خصوصا من بين ما انجرت السكنات المجاورة للسوق، التي تحوي 24 مسكن في أحياء جيدة التهوية و الديار الجديدة (حي الطقطاقية) 149 مسكن جماعي و Claire Soleil في شمال المركز ب 67 مسكن جماعي و حي السردوك غرب المركز ب 60 مسكن جماعي كما أنجزت غرب المدينة تكتة ذات مساحة 2102000م² و تحتوي 8 عمارات مختلفة الأحجام إضافة لحي سان شارل في غرب المدينة الذي يمثل هو وحي "الطقطاقية" أو لتوسع للأوروبيين خارج النواة المركزية كما رافق هذه الفترة ظهور الأحياء الشعبية التي يسكنها الجزائريين ممثلة في حي العلاوية طريق عنابة في الشمال الغربي للمدينة وفي الطقطاقية الشمالي (مزغيش) و في الشمال الشرقي والتي ظهرت في مجملها بعد سنة 1959 و التي أخذت في التنامي بشكل كبير¹ وكما هو مبين في الخريطة التالية رقم 02.

2-3- مرحلة 1962-1977:

هي الفترة التي أرفقتها تحولات سياسة عميقة في جميع المجالات ذلك بعد خروج الاستعمار الفرنسي، ذلك بتوجهات الدولة نحو البناء و التشييد و رجوع المهاجرين إلى البلاد شهدت هذه الفترة تزايد كبير للمهاجرين على المدن حيث شهدت مدينة سوق أهراس تحولات كبيرة ذلك بدخول الكثير من العائلات بيوت المعمرين أو اللجوء إلى بناءات فوضوية بالطوب

¹ - حساينية تقي الدين . صيد أحمد سفيان مرجع سبق ذكره ص 17.

و القصدير قرب العمران خصوصا في حي k108 أو حي محجرة ديار الزرقاء (حي بهيجي حاليا) وهذا رغم وجود 2065 مسكنا تركها المعمرون¹ إلا أن هذه المساكن سرعان ما شغلت ذلك نظرا إلى حجم التدفقات السكانية التي ميزت هذه المرحلة و التي شهدت كذلك بداية تطبيق سياسة التخصيص التي انطلقت في جنوب المدينة و شرقها ،نستخلص مما سبق أن المدينة في هذه المرحلة نمت بشكل عشوائي بوتيرة ضعيفة ذلك لضعف في الإمكانيات و التهميش الذي طالما عانت منه، لقد مثلت هذه الفترة أضعف زيادة في المساكن ثم النمو العمراني التي قدرت ب 4458 بين سنتي 1966 و 1977 مما يعكس الوتيرة التي تمت بها هذه الزيادة التي آلت هذه النتيجة إلى زيادة معتبرة في البناءات القصديرية المنتشرة عبر تراب البلدية إلى غاية يومنا هذا.

2-4- مرحلة 1977-1987:

تعتبر هذه المرحلة بمثابة الانطلاقة الفعلية لمشاريع التعمير و البناء التي تجسدت خصوصا مع الترقية الإدارية في شكل برامج متلاحقة شملت إنشاء هياكل إدارية و مرافق خدمية تتوافق مع الأدوار المتنامية للمدينة كذا توسيع الحضيرة السكنية عن طريق توزيع التخصيصات التي انطلقت في نهاية سنة 1974 ،ذلك بعث العديد من المناطق السكنية الحضرية الجديدة zhun ممثلة أساسا في حي 26 أفريل الذي يضم 260 سكن و في 17000 مسكن ذلك تماشيا مع انطلاق سياسة المناطق السكنية الحضرية الجديدة في سنة 1975² هو الشيء الذي انعكس على النمو الحضري حيث بلغت مساحة النسيج العمراني سنة 1983 نحو 111 هكتار أي تضاعف الرقم في ظرف 39 سنة بزيادة صافية بلغت 51 هكتار في حين بلغت الزيادة السكنية خلال هذه المرحلة 5217 مسكن حيث انتقل من 10123 سكن سنة 1977 إلى نحو 15370 مسكن سنة 1987³.

تمتاز هذه الأحياء الجديدة بكونها أكثر تنظيما و توافقا مع قوانين التهيئة من خلال معايير البناء و مقاييس مد الشبكات مما زاد في حجم المساحة التي اقتضتها عمليات التوسع العمراني، تجدر الإشارة إلى أن هذه الفترة شهدت نموا عمرانيا في جميع الاتجاهات مما زاد متطلبات السكان من بناء مرافق عمومية متنوعة، مع هذه الزيادة في النمو العمراني الذي اكتسح أغلب الأحيان الأراضي الصالحة للزراعة.

¹ - حساينية تقي الدين. صيد أحمد سفيان مرجع سبق ذكره ص18.

² - حساينية تقي الدين . صيد أحمد سفيان المرجع نفسه ص 19.

2-5- مرحلة 1987-1998:

هي الفترة التي عكبت الترقية الإدارية الأخيرة، ما يرافق ذلك من زيادات في حجم المشاريع و الإمكانيات المادية المعتمدة لتقويم المدينة بمهام أكبر في مجال أوسع عبر عنها بهياكل و تجهيزات مستحدثة كما تزامنت هذه الفترة مع توجهات و أدوات جديدة لتهيئة و يلاحظ أن الدولة بالنظر للظروف الاقتصادية المتميزة التي تمر بها البلاد المتسمة بضعف الناتج القومي ،قلة الموارد الاقتصادية،قد تراجعت و بشكل ملحوظ عن دعمها لقطاع التعمير و البناء ثم الإسكان مقابل فتح الباب أمام السكنات الفردية على حساب الاجتماعية منها، يفسر ذلك الانخفاض الكبير المسجل في عدد السكنات من الفترة 1987-1993 الذي قدر بـ 994 مسكن بزيادة سكنية قدرت بـ 3951 مسكن بزيادة تمثلت في 790 مسكن ،من خلال تحليل المعطيات السكنية مما بعد الاستقلال يتضح مليا أن الفترة ما بين 1987-1998 شهدت تغير في مستوى النمو العمراني حيث نمت الحضيرة السكنية وبزيادة حقيقية تقدر بـ 4945 مسكن و بزيادة سنوية بلغت 450 مسكن عبر عنه بزيادة مجاليه قدرت بـ 389 بين سنة 1983 و 1998 أي بزيادة سنوية بلغت نسبة 30.79% من مساحة البلدية. أنظر الخريطة رقم (3) تبين مراحل التطور العمراني لمدينة سوق أهراس من سنة 1870-1998¹

3- إشكالية توسع الأحياء المتخلفة وتواجدها بمدينة سوق أهراس:

تشكل الأحياء المتخلفة بمدينة سوق أهراس صورة لانهايار البناء الايكولوجي والاجتماعي للمدينة ، ذلك للصورة المشوهة للعمران ، استمرار توسع الأحياء المتخلفة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، حيث بدأت بالانتشار بعيدة عن قلب المدينة لكن مع مرور الزمن اكتسحت الأحياء المتخلفة النمو العمراني وأصبحت تتوسط العمران المنجز في هذه الفترة الأخيرة ، مع تنامي هذه الظاهرة نجد أن مسيرو المدينة والمشرفين على تنظيم المجال العمراني في الوسط، بعد أن شغل هؤلاء النازحين من الأرياف سواء كان بوضع أيديهم على مختلف الأماكن التي كانت مخصصة ومبرمجة للعمران.

أصبح البحث عن الأوعية العقارية للانجاز مختلف البرامج السكنية والمرافق العمومية هاجس السلطات في ولاية سوق أهراس ، هنا نظرا للاستحواذ البيوت المتخلفة والفوضوية على أغلب المساحات و الجيوب الأرضية داخل المحيط العمراني وطوقت العديد من الأحياء

¹ - حساينية يقي الدين . صيد أحمد سفيان مرجع سبق ذكره ص 23.

الحضرية الآهله بالسكان في جميع نواحي المدينة خاصة من الجهة الشرقية متمثلة في أحياء ديار الزرقاء وحي غلوسي وبرال صالح وحي بن دادة (حي النصر)، كما نجد أن سكان الأحياء المتخلفة يشغلون إحدى المحاجر القديمة ذلك منذ أكثر من 25 سنة داخل بيوت متخلفة قصديرية ومتلاصقة و آليه للسقوط موروثه عن مزرعة استعمارية وكشف السكان عن الظروف المزرية التي آلت إليها أوضاعهم في حي آكلي بسوق أهراس وأمام تصدع أجزاء من المحجرة ، تعاني 28 عائلة تقطن هذا الحي¹.

أمام تنامي ظاهرة توسع الأحياء المتخلفة والتي يمثلها أغلب الشرائح المهاجرة في مدينة سوق أهراس، تواجه المصالح التقنية للبلدية تحديات كبيرة لمواجهة الظاهرة التي زحفت قرب المرافق العمومية على غرار الإقامة الجامعية بحي جنان التفاح، شرعت فيها نفس المصالح إلى عمليات الهدم لكنها سجلت احتجاجات من طرف بعض المواطنين مطالبين بالاستفادة من برامج سكنية، تشير بعض الإحصاءات وحسب أحد النواب بالمجلس البلدي فان عدد البيوت المتخلفة مقدرة بـ 955 بيتا تم إحصائها قبل عدة سنوات².

من هذا المنطلق فالمدينة تزداد عبئا يوما بعد يوم، تضيف ظاهرة تريفها، وفي هذه الحالة فان الجماعات المهاجرة تدخل إلى المدينة عادات وتقاليده اجتماعية وقيم ثقافية ريفية هذه الأخيرة أثبتت البحوث والدراسات السوسولوجية مدى أهميتها وضرورتها في فهم طبيعة الحياة والقيم السائدة في المجتمع الحضري لأن القيم تعد من المحددات الهامة في فهم المسائل الاجتماعية والتفصيلات عند الأفراد ، والجماعات الإنسانية بما في ذلك سكان المدينة كما أنها تحتوي على الأشياء الغير مرغوب فيها وتدعو أصحابها إلى التمسك بها، ما يخلق مواقف صعبة للتكيف مع المستجدات الحضرية ، فالقيم يجب النظر إليها من زاوية تكوين الشخصية في النهاية ،كن ليست نمطية بل تترك دائما نوافذ مفتوحة للتغير، في فهم العلاقات والسلوكيات داخل المجتمع المدني عند هؤلاء يجب أن نفهم من خلال هذا الإطار بكل ما يحمله هذا المجتمع من تراث تاريخي صنعه الأجيال عبر الزمن كل ذلك يساعد عمليات التساند بين الجماعة و الجماعات الأخرى المتشابهة مع اختلاف الدرجات و الظروف الزمنية و المكانية، فهذه التكوينات تمتد إلى مستوى العلاقات الاجتماعية داخل الأحياء المتخلفة و ذلك بين الجماعات المهاجرة إلى المدينة، و تعمل من ثم على المحافظة عليها من تزايد و تدافع الكم العدي من المهاجرين.

¹ - جريدة الخبر اليومية عدد 4633 سنة 2006 ص9.

² - جريدة الخبر اليومية عدد4716سنة2006 ص9.

كما تبينه العديد من الإحصائيات أن تطفوا على السطح هذه القيم و السلوكات، تصبح المدينة غير قادرة على التحكم و التأثير في الأوضاع المزرية التي تعيشها جراء انتشار الأحياء المتخلفة المشوهة لل عمران الحضري بفعل التغيرات التي تحدثها على حساب الجانب الجمالي للمدينة، فالمدينة لم تستطيع أن تستوعب الأعداد المهاجرة من الريف نحو المدينة¹.

أما أعباء الأحياء المتخلفة : تعتبر من أكثر المناطق تكلفة التي تواجهها إدارة المدينة والسؤال هو ما هو العبء المالي الأثقل، الإبقاء على الحي المتخلف أم إزالته؟ و لسوء الحظ لقد أجريت عدة دراسات حاولت أن تقيس تكاليف الأحياء المتخلفة، كان من نتائجها أن تكاليف خدمة المدن في الأحياء المتخلفة تزيد على الإيرادات من الضرائب، بمعنى آخر فإن دافعي الضرائب في الأحياء الأفضل عليهم، أن يقدموا العون المالي لسكان الأحياء المتخلفة ، لقد تبين أن كل المساكن ذات الإيجار المنخفض تدفع ضرائب أقل مما تتسلمه من خدمات البلدية حتى و لو كانت في حالة ممتازة في مناطق جيدة، في الواقع فإن أعباء الأحياء المتخلفة هي فقط تلك التي تتعرض لها بسبب سوء التنظيم الناتج عن مناطق و أحوال سكنية دون المستوى، هذه من الصعب تقديرها، فالمناطق التي تكثر فيها الجريمة و الرذيلة خاصة في مناطق الانتقال، تتطلب توظيف عدد كبير من قوات البوليس، بالمثل في الأحياء المتخلفة التي يكثر بها حدوث الحرائق. زد على ذلك نفقات تنظيف الشوارع و جمع القمامة و التخلص من النفايات و هي أكثر تكلفة من مناطق الأحياء المتخلفة²

كما أن الإشراف على المنازل المنهارة إزالة المنازل المبتعدة و إزالة النفايات و تهجير السكان و إعادة إسكانهم تتطلب وجود موظفين أكثر تتسبب في مصاريف إضافية بهذه المناطق، بالرغم من أن هذه الإنفاقات تعد مسائل ضرورية كنوع من التسهيلات و الخدمات الحضرية إلا أنها تتزايد أكثر فأكثر من خلال نفقات إضافية أخرى تتسبب عن الظروف غير المواتية للأحياء المتخلفة، فالسجون و المستشفيات و مؤسسات الخدمة الاجتماعية تمثل بمشردى الأحياء المتخلفة، و تسبب الأسرة المهجورة و الأطفال المتشردين و المنبوذين أعباء مالية أكثر، إذا وضعنا في الاعتبار تلك الحاجة إلى اعتمادات مالية في شكل مرتبات تدفع إلى قضاة و موظفين ، أخصائيين اجتماعيين ، إداريين و غيرهم من العاملين بالهيئات الحكومية و البلدية، من المستحيل الوصول إلى تقدير يمكن الاعتماد عليه لنفقات الحي المتخلف فقد تبين أن هناك في كل حالة من أحوال الحي المتخلف توجد عوامل أخرى تضفي القضية طابعا

1- د/ محمود جاد: التضخم الحضري في البلاد النامية ط. 2 العالم الثالث القاهرة 1993 ص 88.
2- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: مشكلات المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري المكتب العربي الحديث ت/79 إسكندرية ص 11.

مميزاً، فمثلاً تحدث حوادث الانتحار أكثر في الأحياء المتخلفة الانتقالية كما أن هناك حالات أيضاً لدراسات تثبت أن هناك اضطرابات عقلية لبعض العائلات المتواجدة بالأحياء المتخلفة، كذلك يبدو من تحليل حالات الجريمة و الرذيلة و السل و الأمراض التناسلية و تقدير معدلاتها، أنها ظواهر تتمركز في الأحياء المتخلفة.

بالطبع تعتبر حالات الباثولوجية الاجتماعية ظواهر معقدة تؤثر فيها عوامل متعددة ومع ذلك يعتبر الحي المتخلف عاملاً مساعداً أن لم يكن أساسياً، لذا أن ننخيل ما سيكون عليه الحال إذا لم تكن هناك أحياء متخلفة بالطبع ستتخفض معدلات الجريمة و الانحرافات السلوكية و التشرذ و الأمراض العقلية و الجسدية، تنخفض بالتالي النفقات التي توجه أما دون وقوع هذه المشاكل أو لعلاج و إصلاح ما ترتب عليها من نتائج سيئة.

لعل من أبرز مظاهر الباثولوجية الاجتماعية تمييزاً للحي المتخلف ما يعرف باسم عصابات الأحداث و الشباب، التي تميل على التجمع في مناطق الأحياء المتخلفة وعديمة الأمن.

بالرغم من أن الفساد الواضح للمساكن هو الصفة الظاهرة للأحياء المتخلفة إلا أنها لا تمثل مشكلة أو ظاهرة فيزيقية فحسب، بل أنها مشكلة اجتماعية تخص الناس و العامة كذلك المنشآت و المباني و عرقلة للنمو السليم لل عمران المخطط.

كما تصبح مسألة العلاج الاجتماعي لسكان الحي المتخلف ضرورة كمقوم من مقومات السياسة الاجتماعية، من هنا أيضاً كان من الضروري أن تتضمن إزالة الحي المتخلف عدة إجراءات مختلفة و متنوعة من طرف المسؤولين المختصين القائمين على السياسات الحضرية من إنجاز تحسينات على هذه الأحياء المتخلفة من توفير لها ظروف المعيشة من كهرباء قنوات الصرف الصحي و الطرقات، كذلك إصدار إجراءات إدارية أو قضائية ضد المجرمين المتواجدين بهذه الأحياء، لكن تبقى صورة الأحياء المتخلفة الملازمة لمدينة سوق أهراس العباء الكبير بالنسبة للمخططين و المشرفين على سياسة التعمير و توسعه.

لهذا قامت السلطات المحلية بإحصاء العدد الهائل من الأحياء المتخلفة داخل المحيط العمراني وعلى الضواحي، منذ سنة 1997 إلى غاية 2006، حيث كان التزايد المستقر للأحياء مع زيادة الهجرة اليومية أما الصفة المميزة لنمو هذه الأحياء هو تزايدها تقريبا كل يوم رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات المحلية و البلدية لإزالتها لكي لا تشكل عبئاً آخر بالنسبة لهم.

و في الجدول التالي رقم 07 يوضح النمو السنوي للأحياء المتخلفة بمدينة سوق أهراس.

الجدول رقم 07: إحصاء البيوت المتخلفة داخل و خارج المحيط العمراني للإقليم بلدية سوق أهراس

الرقم	عدد البيوت	المواقع	تاريخ الإحصاء	الإجراءات المتخذة	المشاكل المتعرضة
1	34 بيت	حي فطوم السوداء الجهة اليسرى الطريق الوطني رقم 16	سنة 1997	و محاولة ازلتها و معاودة اسكانها من طرف السلطات	عدم التحكم في الظاهرة
2	104 بيت	مزرعة باجي مختار وسط	سنة 1998		الزيادة المستمرة لهذه البيوت
3	75 بيت	حي الجسور السبعة	سنة 1998		استمرار الظاهرة
4	83 بيت	مزرعة بوراس عبود مزرعة باجي مختار مزرعة عزيز قادر	سنة 1998	دراسة ملفات السكنات	تزايد واستمرار الظاهرة
5	104 بيت	حي البديرة مزرعة باجي مختار الجهة اليسرى مقبرة بني مزاب حي الشهيد رقم 02 مزرعة ركاب مزرعة سلطانة حي براكتية عبد الرحمن	سنة 1998	الملفات على مستوى البلدية للدراسة	عدم التحكم في الظاهرة
6	170 بيت	حي واد لكحل حي وحدة الورق	سنة 2000		

			داخل المنطقة الصناعية		
	الملفات على مستوى خلية	سنة 2002	حي بن دادة (النصر) حي مقبرة اليهود حي رباحي نوار حي عامرية لخضر داخل محيط 80 مسكن تساهمي	229 بيت	7
	الملف على مستوى لجنة الدائرة	سنة 2003	حي برال صالح حي جنان التفاح داخل الأرضية المخصصة السكن التساهمي	200	8
	الملفات لدى لجنة الدائرة و الأخرى لدى محكمة سوق أهراس	سنة 2004	حي ابن رشد حي ابن رشد موقع 144 سكن تساهمي حي وراء سوق المواشي حي ملعب التنس	315	9
عدم التحكم في الظاهرة المستمرة	محاولة ترحيل سكان فطومة السودة خارج محيط الجامعة نظرا لتوسعها		حي الديار الزرقاء حي فطوم السودة داخل محيط الجامعة	1912	10
				3226	المجموع

المصدر : المصلحة التقنية + انجاز الطالب

خلاصة الفصل الخامس

من الملاحظات التي يجب تسجيلها في نهاية الفصل، هو أن النمو العمراني الذي عرفته مدينة سوق أهراس عبر فترات تاريخية لم يكن نمواً عمرانياً طبيعياً، ولم يحدث بالتدريج و إنما كان يتم دوماً على دفعات في ظل ظروف صعبة، سواء عند التفهقر الحضري يوم الاحتلال الفرنسي، أو عند التهجير أثناء الثورة المسلحة أو عند بداية التنمية غداة الاستقلال أو عند التحول الديموغرافي، لقد انعكس هذا الأسلوب في التحضر بصفة مباشرة على البناء الاجتماعي الحضري كما انعكس على البناء الأيكولوجي للمدينة، ذلك بسبب عدم قدرة المدينة على استيعاب سكانها، وعدم مواكبة تطور الأنظمة الحضرية المختلفة للتطور الحضري السريع.

الفصل السادس

الاطار المنهجي للدراسة

- 1 - مجال الدراسة
- 2 - عينة الدراسة
- 3 - منهج الدراسة
- 4 - الأدوات المستخدمة في جميع البيانات
 - 4-1 - الملاحظة
 - 4-2 - المقابلة
 - 4-3 - الاستمارة

الإطار المنهجي للدراسة:

تناولنا في الفصول السابقة مختلف الأدبيات التي تتناول مشكلة الأحياء المتخلفة و النمو العمراني، وبيننا أن هذه الأدبيات، بالنظر إلى تباين المنطلقات المنهجية و المعرفية و كذا السياق الاجتماعي المتضمن لأية ظاهرة بحثية، و إلى جانب هذا تطرقنا إلى المشكلة البحثية بأبعادها المختلفة وكذا الأهداف و الفروض المرتبطة بها كما حددنا الإطار التصوري للدراسة الذي قادنا بدوره إلى ضرورة تحديد الإطار المنهجي الذي تتمكن من خلاله تبيان الصدق الانبريقي لفرضيات الدراسة.

1- مجال الدراسة:

1-1- المجال الجغرافي:

انطلاقاً من خصوصية الدراسة، فإن اعتمادنا على البحث في الموضوع من خلال مجال حضري معين (مجال جغرافي) ضروري جداً لفهم وضعية الأحياء المتخلفة و النمو العمراني في الجزائر كجزء من الكل تتطابق فيه السياسة الحضرية و مظاهرها السلبية و الايجابية، كذلك أخذنا مجال جغرافي محدد، عرف العديد من الظواهر و المشكلات الحضرية و تطبيق السياسات المختلفة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا أن هذا المجال المعني بالدراسة، هو مدينة سوق أهراس و التي تعد من المدن الفتية من حيث الزيادة الهائلة في توسعها العمراني، و جاء اختيارنا لهذه المدينة بالذات لاعتبارين أساسيين هما، معرفتي المباشرة بهذا المجال و ثانيها هو أن مدينة سوق أهراس و موقعها الاستراتيجي و إمكاناتها الطبيعية و البشرية، و ارتباطها بالمحاور الأساسية للنقل و المواصلات، و منطقة عبور و ربط بين مختلف الولايات، و كذلك درجة الجذب الذي تمارسه على إقليمها المباشر، يجعلها مؤهلة أكثر من غيرها على جذب الكثير من النازحين من مختلف بلدياتها و الأرياف و المناطق النائية، وهذا ما جعل المدينة تشهد في الفترة و السنوات الأخيرة انتشاراً واسعاً للأحياء المتخلفة، و بمختلف الأحجام سواء كان داخل المحيط العمراني وفي أماكن و جيوب عمرانية كانت مخصصة للاستعمالات، سواء كانت مهياً للمساحات الخضراء أو عمارات أو سكنات تساهمية، و انطلاقاً من هذا حاولنا أخذ أحد الأحياء و التي ساهمت في تعطيل مشاريع عمرانية من طرف الهيئات المتخصصة، و هو حي الديار الزرقاء و الذي يعود نشأته في الثمانينات و زاد نمو هائل في العشرية الأخيرة و خاصة منذ سنة 1990 يقع في الجهة الشرقية من المدينة محاذة للطريق الوطني رقم 16 الرابط بين مختلف البلديات منها بلدية

تاورة جنوبا بلدية الخضارة و بلدية ساقية سيدي يوسف و المراهنة و يلان شرقا و مختلف الأرياف و المناطق النائية الأخرى، ومن الجهة الغربية و الشمالية، النواة الحضرية المتسارعة النمو وعلى بعد أمتار من العمارات و التخصيصات الفردية، ويمتد شمالا داخل المحيط العمراني و على العموم فإن حي الديار الزرقاء يقع في مكان يشكل المدخل و الواجهة للمدينة وذلك لتموقعه في مكان عالي، أما عن المعطيات الطبيعية، يتميز حي الديار الزرقاء عن باقي الأحياء بمدينة سوق أهراس بكبر مساحته و موضعه ، الديار الزرقاء في الجهة الشرقية و يتميز بالانحدارات من الجهة الشرقية، و بالانبساط من الجهة الشمالية بمحاذاة العمران الحضري للمدينة، و كذلك عوامل المناخ الذي كان حافظا أمام خروج الأهالي إلى قرب المدينة و الطمع في الاستقرار .

2- عينة الدراسة :

لدراسة أي ظاهرة اجتماعية لابد من توفر المعطيات التي تستشف من صانعي الظاهرة، وهذا لمساعدة الباحث الإجتماعي في اتخاذ أي قرار أو حكم مناسب حيال هذه الظاهرة، وقبل البحث عن المعطيات ينبغي تحديد بعض الأوعية التي يدور في فلكها البحث الاجتماعي.

2-1- مجتمع الدراسة: (إطار العينة).

عن تحديد مجمع الدراسة هو من الأهمية بمكان، حيث أنه يساعد في تشكل الأسلوب العلمي الأمثل للدراسة، وحصره في مجمع صغير و مميز يمكن الباحث من التعرف عليه كليا مما يضمن عدم تشتت العينة و مجتمع الدراسة في هذا البحث هو حي الديار الزرقاء الموضح في الخريطة رقم "4" و المشكل من 4861 مسكنا، وهو التجمع العمراني المميز، و الواضحة معالم حدوده، و يمكن بسهولة التعرف عليه كليا عن طريق الخريطة أو ميدانيا كما يشمل على جميع عناصر و مفردات الظاهرة قيد الدراسة، ولأنه من الصعب الوصول إلى جميع المفردات المشكلة لمجتمع الدراسة فقد تطلب ذلك استخدام العينة بدلا من المسح الشامل.

2-2 العينة:

يشير مصطلح العينة في علم الإحصاء إلى نسبة من العدد الكلي للحالات تتوفر فيها خاصة أو عدة خصائص معينة، وتتكون العينة من عدد محدود من الحالات المختارة من قطاعات مجتمع معين لدراستها، وجدير بالذكر أن معظم الأبحاث السوسولوجية تتعامل مع عينات أكثر مما تقوم بدراسة العدد الكلي للسكان، وفي هذا الصدد تصبح التعميمات القائمة على بيانات العينة، قابلة للتطبيق على العدد الكلي للسكان الذي سحبت منه، وذلك طبقاً للطريقة المستخدمة في اختيار الحالات التي تشمل عليها وحجمها¹.

و قد أفاد استخدام المسح بالعينة إلى تقليص العديد من مراحل الجهد، فإن قيام الحصر الشامل لمعرفة خصائص مجمع معين مكلف جدا يقتضي تجنيد العديد من الوسائل البشرية و المادية، و يستغرق وقتاً طويلاً في جمع المعلومات و تحليلها بالإضافة إلى أنه غير ضروري في الكثير من الحالات².

فالعينة تقنية أسهل من الدراسة الشاملة لأن بواسطتها يتحكم الباحث في مسار دراسته، و تهدف إلى بناء نموذج مصغر من المجتمع الكلي بغية الوصول إلى نتائج قابلة للتعميم، و لهذا كانت عينة لهذا البحث مثلت مجتمع مدروس في كل خصائصه، إذ أنها لم تتعد الإطار الجغرافي المحدد و كذا الإطار العيني، و قد اختيرت دون أدنى تحيز أو ميل لمنطقة دون غيرها، إذ الفرصة أمام أفراد المجتمع قيد الدراسة كانت متكافئة و دون أي تكرار، وهذا ما جعلها تصنف ضمن خانة " عينة عشوائية بسيطة " .

2-2-1- وحدة العينة : هي المسكن الواقع ضمن الحدود الجغرافية للحي، إذ من جملة المساكن اختيرت مساكن مثلت المجتمع، و تشكلت العينة بشكل عشوائي، حيث يجيب على أسئلة الاستمارة فرد واحد من المسكن ممثل برب العائلة وفي حالة غيابه الأم أو الابن الأكبر إن كان راشداً و مسؤولاً، حتى و إن كان المسكن يشتمل على أكثر من أسرة فإن المجيب واحد فقط تقادياً للتكرار .

2-2-2- حجم العينة: مثل مجتمع الدراسة المقدر بـ 1842 مسكناً عينة مقدره بـ 184.1 وحدة أي ما يعادل نسبة 10% .

¹ - عاطف غيث القاموس ص 396

² - فضيل دليو و علي غربي و آخرون: أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية منشورات جامعة منتوري قسنطينة 1999 ص 141.

3- منهج الدراسة:

المنهج العلمي هو أسلوب للتفكير و العمل يعتمد على الباحث لتنظيم أفكاره و تحليلها و عرضها، و بالتالي الوصول إلى نتائج و حقائق معقولة حول الظاهرة موضوع الدراسة. و إذا كان المنهج محكوما بمنطق معين في دراسة الظواهر فإن الظواهر ذاتها لها منطقها الخاص بها، و الذي سلم نفسه لمنهج دون آخر، بمعنى أن يكون هناك تكافؤ منهجي بين المنهج المتبع و الظاهرة المدروسة كما أن تبني منهج معين لا يعني أن الظاهرة يمكن تسلم انقيادها لهذا المنهج فقط، و يعرفه الدكتور "مصطفى عمر التير" على أنه الطريق أو السبيل للبحث الذي يستند إلى عدد من المميزات الرئيسية أهمها أن الظواهر و مكوناتها و العلاقات بينها موجودة بشكل مستقل عن الفرد و عن آرائه و اتجاهاته و تصوراته و أن هذه الظواهر تخضع لقوانين ثابتة تتحكم فيها و توجهها بانظام و انه بالإمكان التوصل إلى معرفة خصائص هذه القواعد و أساليب تأدية وظائفها¹

و لأن المنهج هو التصور الذهني الذي ينسق بين جملة من التقنيات فقد استخدم هذا البحث مايلي:

3-1 المنهج الوصفي:

يقوم المنهج الوصفي على رصد و متابعة دقيقة لظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمنية معينة أو عدة فترات من أجل التعرف على الظاهرة أو الحدث من حيث المحتوى و المضمون. كما يعتبر المنهج الوصفي طريقة منتظمة لدراسة حقائق و المضمون . كما يعتبر المنهج الوصفي طريقة منتظمة لدراسة حقائق جديدة أو التحقق من صحة حقائق قديمة، و أثارها و العلاقات التي تتصل بها و تغيرها و كشف الجوانب التي تحكمها².

وقد تم هنا في هذه الدراسة بتصوير الوضع الراهن، و تحديد العلاقات القائمة بين المجال و ساكنيه و العمران إذ و بعد الملاحظة المباشرة و غير المباشرة لكل ما هو موجود في الحي المدروس، على المستويين العمراني و الاجتماعي، و وصف كل ما يتعلق بالأوضاع و العمران، و أشكال التشوه الذي خلفه نمط البناء المتخلف و كذلك مظاهر استغلال و وضع اليد على أماكن و فراغات و جيوب كانت مهينة للتوسع العمراني، و كان استخدام هذا المنهج بمثابة مسح اجتماعي لكل ما هو موجود في الحي كحالة الطرق المؤدية للحي و الشوارع و كذا الخدمات إلى جانب وصف للنسيج الأحياء المتخلفة من حيث أنماط البناء و مدى تلاحم

1- أ.د بلقاسم سلاطنية. د حسان الجيلاني منهجية العلوم الاجتماعية مطبعة دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع عين مليلة- الجزائر سنة 2004 - ص28.

2- أ.د بلقاسم سلاطنية. د حسان الجيلاني - مرجع نفسه 168.

المساكن التي تضع التشوه على كل المستويات المادية منها و المعنوية و في ذات الوقت اعتمد الباحث على وثائق و خرائط التي وجدت على مستوى مصالح البلدية، المديريات الخاصة بالعمران (DUCH.CADAT) واعتمادا على هذه الخرائط و الوثائق يسهل للباحث المعرفة و الوصول إلى الأماكن و الجيوب العمرانية التي كانت مخططة لكنها استغلت من طرف سكان الاحياء المتخلفة هذا بالاضافة الى المصادر الاحصائية التي صدرت عن الهيئات المختصة و أهمها المصلحة التقنية للبلدية، و التقارير العامة و المتابعة اليومية لموضوع الاحياء المتخلفة التي بات يزداد تعدادها يوما بعد يوم، و كذلك دراسة وضعيتها المزرية بانعدام الكهرباء و المياه الصالحة للشرب منذ سنوات كما نجد امتداد الحي المدروس على حافة النسيج العمراني و حتى داخل الجيوب العمرانية بالقرب من العمران الحضري و انعدام تام للنظافة وذلك لتراكم الاوساخ بالقرب من العمارات و السكنات الفردية الأخرى.

4- الأدوات المستخدمة في جمع البيانات:

إن نجاح البحث في تحقيق أهدافه يتوقف على الاختبار الرشيد لأنسب الأدوات الملائمة للحصول على البيانات، والجهد الذي يبذله الباحث في هذه الأدوات و جعلها على أعلى مستوى من الكفاءة، ومعنى ذلك أنه من الضروري أن تتحقق درجة معينة من الثقة في البيانات التي يحصل عليها عن طريق الأدوات، و بمعنى يجب إبراز مدى صدق الأداة التي يمكن استخدامها في إنجاز البحث، و علينا أن نتأكد من الأداة التي نستخدمها في قياس الظاهرة المراد دراستها، ومن بين الأدوات المستخدمة في هذا البحث مايلي:

4-1- الملاحظة: يمكن القول أن الملاحظة العلمية بما تتميز عن خصائص تصبح مصدرا أساسيا من مصادر الحصول على البيانات ، وهي تختلف عن الملاحظة غير العلمية، لأن العقل في هذه الأخيرة يقوم بنصيب كبير في تحليل الظواهر و إيجاد العلاقات بينها، كما أن الملاحظة العلمية لا تقتصر على الحواس فقط، بل تتطلب أدوات علمية دقيقة للقياس و لعل أهمية الملاحظة تكمن في أنها الوسيلة الأسهل و الانجح في مراقبة السلوك الإنساني، و هي تخدم الكثير من أهداف البحوث فيمكن استخدامها في استكشاف بعض الظواهر أو الإبصار بسلوك معين، كما أنها تلقي الضوء على البيانات الكمية، و تمثل في هذه الحالة محكا خارجيا يمكن الاحتكام إليه في التثبت من مدى صدق البيانات¹.

¹ - أ.د بلقاسم سلاطينية د. حسان الجيلاني ، مرجع سابق ص 271-272.

و الملاحظة في البحوث الاجتماعية شأنه شأن المقابلة و قد قمت بملاحظات عامة حول الحي و استقاء العديد من البيانات، وساعد ذلك على زيارتي اليومية إلى مدينة سوق أهراس، مما أمكن من رصد العديد من السلوكيات السكانية، التي تجلت في العمران، مع توفر صور تعبير الحي و أشكاله، ووضعية السكن المتخلف، و يمكن تصنيف أنواع الملاحظة التي جمعت بها البيانات إلى:

4-1-1- الملاحظة البسيطة: وهي التي اعتمدت فيها على المواقف الطبيعية للحي ولم تستخدم فيها أدوات للتأكد من دقة هذه الملاحظة ومن نماذجها.

* الملاحظة البسيطة بغير مشاركة:

حيث لم يكن هناك احتياج للأكثر من ملاحظة مواقف اجتماعية دون المشاركة الفعلية في صنع الحدث، أو المظهر الاجتماعي، و استخدام ملاحظات الآخرين من خلال الخرائط والصور الفوتوغرافية حيث تعتبر الخريطة ذات أهمية كبيرة من الدراسة التطبيقية وهي تسمح بـ:

- مقارنة المعلومات الموجودة على الخريطة.

- الربط بين ما يلاحظ على الخريطة و واقع الدراسة الميدانية.

- لتوضيح المعاني في الدراسة.

وقد تم الحصول على خرائط تمثل مدينة سوق أهراس و تبين لنا من خلالها الشكل المورفولوجي منذ سنوات و الإمتداد الفيزيقي للمدينة بعد ذلك، و كذا استخدام الأرض، أما بالنسبة للصور الفوتوغرافية، فهي أخذت في الميدان لتسجيل ظواهر من الصعب رسم خريطة أو وصفها وصفا دقيقا.

* الملاحظة البسيطة بالمشاركة:

و هي التي تتطلب مشاركتنا الفعلية في حياة الأفراد كالاستفادة من التنقلات اليومية عبر شوارع الحي و مقابلة بعض متقنين والجامعيين للاستفادة من معلومات دقيقة حول وضعية الحي

4-1-2- الملاحظة المنظمة:

أنها امتداد طبيعي للملاحظة البسيطة حيث اعتمدت فيها إلى الاشتراك مع السكان في أنشطتهم اليومية لملاحظة التنقلات اليومية و السلوك العفوي و التضامني لدى فئات الحي المدروس، و هذا ما يمكن من جمع بيانات فعلية عن وضعية الحياة الاجتماعية في الحي

و الوضعية القانونية لوضعي اليد وقد التزم التعامل مع كل الظواهر بالموضوعية و الاستفسار عن دوافع بعض أنماط السلوك ومعرفة بعض جوانب الموضوع المدروس و مؤشراتته دون إثارة الشك و الريبة في النفوس.

4-2- المقابلة الشخصية:

و تعتبر من بين الوسائل الهامة لجمع البيانات و المعطيات عن موضوع الدراسة وتعتبر استمارة شفوية، إذ ما هي إحوار بين الباحث و المبحوث، و قد تم خلال انجاز هذا المشروع مقابلة أشخاص من فئات مختلفة، ويرجع تحديد الأشخاص الذين قمت بمقابلتهم حسب و وظائفهم و أعمالهم و درجة أهميتهم في الحي، و كان استخدام المقابلة كتقنية للحصول على ما تعذر حصوله من خلال الكتب و الوثائق والاستمارة الموزعة على سكان الحي، وكان الهدف الأول هو الحصول على وصف كمي وكيفي وجمع العديد من المعطيات و البيانات و الأفكار والتصورات و الأرقام المرتبطة بالزيادة اليومية لوضعي اليد، و من خلال المقابلات التي أجريناها مع المصالح الإدارية و التقنية و كذلك الخبراء الذين شكلوا لدينا محورا أساسيا في البحث، على إعتبار أنهم فاعلين اجتماعيين أساسيين و مهنيين ذوي خبرة في ميدان المراقبة و المتابعة اليومية لوضعية الأحياء المتخلفة بمدينة سوق أهراس.

وهكذا أجرينا عدة مقابلات متكررة مع مسئولين دامت كل مقابلة تقريبا ساعة نظرا للظروف المتميزة لهذه التقنية في التعامل مع المستجوبين خاصة المسئولين عنهم اضطررنا في كثير من الأحيان إلى تكرار المقابلات مع البعض من المستجوبين أو تأجيلها مرات عديدة، حسب الظروف المحيطة بالمقابلات كانهام الوقت الكافي بالنسبة لبعض المسئولين و كثرة انشغالاتهم، وكل هذه الأمور و الظروف المحيطة بالبحث. شكلت لنا في الواقع صعوبات مباشرة في الحصول على هذه المعطيات المختلفة، حينها الشيء الذي دفعنا في الكثير من الأحيان إلى الإلحاح و استعمال تقنية المقابلة في بعض الأحيان خارج إطار العمل كما هو الحال مع بعض الخبراء، و هذا الإجراء حاولنا تكراره مرات عديدة قصد الحصول على أكبر قسط ممكن من المعلومات و الآراء و الأفكار حول مشكلتنا البحثية بغرض التحقق من مختلف الحقائق المرتبطة بالمدينة و مشكلاتها خاصة إذا تعلق الأمر بجانبها المورفولوجي و الذي أضحى صورة مشوهة بفعل تلك الأحياء المتخلفة و كذا ارتباطها بالواقع المحلي.

و من هنا حاولنا طرح بعض الأسئلة و كانت لنا مقابلات محددة وجادة و نوعية مع المسئولين المحليين (البلدية ومصالح الدائرة ومديرية التعمير و بعض المشرفين عن

التخطيط) وتحصلنا من خلالها على معلومات حول الوضعية العمرانية في مدينة سوق أهراس و المشاكل المصاحبة للنمو وذلك جراء تواجد الأحياء المتخلفة فوق تراب كان مهياً للبناء و التوسع خاصة المشاريع الهامة و يتعلق الأمر بالسكنات التساهمية الموزعة عبر تراب البلدية ولم يكن هناك أرضية خاصة بالمشروع لان الأرضية كانت تحت سيطرة ساكنين الأحياء المتخلفة، و التي يمثلها السكان النازحين من الأرياف و الواقع أن هذه المقابلة، قد استنفذت قدرا كبيرا من الوقت والجهد، ذلك أن عقد جلسة مع المبحوثين تتطلب في كثير من الأحيان وسطاء من جهات مختلفة خاصة لدى العاملين في مقر بلدية سوق أهراس بكل فروعها، و مصلحة الإحصائيات التي أمدتنا بالإحصائيات حول حي الديار الزرقاء و لكنها إحصائيات غير صحيحة في غالب الأحيان و ذلك بالنظر إلى تزايد هذه في أثناء صياغة أسئلة الإستمارة تم تجنب التعابير و المصطلحات غير المفهومة أو التي تحتل أكثر من تفسير من قبل المبحوث مثل الايكولوجيا، نمط البناء، البناء السوسيو إقتصادي ، و تجنب الأسئلة الطويلة تفاديا لتظليل المبحوث، كما تضمنت الإختيارات أو الإجابات المحتملة جميع الإحتمالات الممكنة للإجابة مع ترك بند مفتوح لإحتمالية وجود خيارات أخرى.

هل نوعية علاقتكم مع الجيران هي :

تفاهم نزاع تنافس صراع

إلى جانب هذا تم البدء بالأسئلة السهلة التي لا تحتاج إلى تفكير ، ثم التطرق إلى الأسئلة الصعبة أو الأكثر صعوبة، كما حرصت أن يعالج كل سؤال مشكلة واحدة أو ظاهرة معينة مع تجنب تكرار الأسئلة و عدم التطرق لأكثر من مشكلة أو موضوع واحد في نفس السؤال كما جاءت الأسئلة التي تدور حول موضوع معين مع بعضها البعض، و هذا لتجنب تشتيت المبحوث مع التأكد من أن محتوى الأسئلة تنطبق على جميع الأفراد العينة و إتمدت في ذلك على طبيعة السؤال و الجواب المرجو، و كذلك طبيعة العينة حيث تتراوح بين :

الأسئلة المغلقة أو المحدودة الإجابة:

حيث تم تحديد الإجابات الممكنة أو المختلفة لكل سؤال و هو ما من شأنه أن يقيد حرية المبحوث أو يضعه في موقف حرج أثناء الإجابة مما يسهل المقارنة بوجود هذه الإجابات المحددة و الموحدة و كذلك سهولة عملية تصنيف و تبويب و تحليل الإجابات ، كذلك توفير الوقت و وضوح المعاني، و كذلك سهولة التعامل مع الأسئلة التي تحتوي على إجابات أرقام مثل : العمر، تاريخ السكن أو السنة...

1- 2- الأسئلة المفتوحة أو الحرة:

في هذا النوع من الأسئلة تركت حرية الإجابة للمبحوث ليجيب بطريقته و لغته الخاصة و كذلك الأسلوب الذي يراه مناسباً و هذا قصد الحصول على معلومات معمقة حول الظاهرة مثال على ذلك ما هو سبب سكنهم في حي الديار الزرقاء ؟

2- 3- أسئلة النهاية المفتوحة:

و قد استخدمت في هذه الحالة صعوبة حصر الإجابات في خيارات محدودة مثل هل انتم على علم بالوضع القانوني لسكنكم ؟ و من هذا النوع يسهل على المبحوث التقيد بكل صراحة رغم علم البعض بوضعية مسكنهم و البعض الآخر يتحايل عن الإجابة و ذلك بالسكوت و عدم معرفة السؤال .

3- 4- الأسئلة المغلقة المفتوحة:

فقد تم في هذا النوع من الأسئلة طرح سؤال يغلق في البداية ثم نحدد فيه الإجابة المطلوبة ثم يتبعه سؤال مفتوح مثل
هل رب العائلة يعمل نعم لا
في أي مجال ؟

و إذا كان لا يعمل أين يقضي وقته

و رغم ما بالاستمارة من أهمية في جمع المعطيات حول الظاهرة الإجتماعية إلا أنها في هذا البحث تعد أداة لتفسير المعطيات التقنية و تفسير الإحصاءات السكانية من طرف المصالح التقنية التابعة لبلدية سوق أهراس، و قد اعتمدت في هذه الإستمارة على التوزيع المباشر أي عن طريق اليد ، و ذلك لطبيعة الموضوع إلى جانب سهولة و قلة تكلفة الطريقة، مع توضيح بعض الأسئلة التي لا يمكن إن يطرحها الباحث على المبحوث، و كذلك تغطيته

كل مناطق حي الديار الزرقاء و معرفة جوانب الموضوع و ملاحظة الوضعية الإجتماعية و الإقتصادية للحي.

4-3: الإستثمار

4-3-2 - إجراءات توزيع الإستثمار:

- 1- تم توزيع 184 استثمارة عينة الدراسة من قبل الباحث نفسه بمساعدة جامعين
- 2- تم توزيع الإستثمارة خلال فترة نصف النهار لرجوع الكثير من السكان من العمل و الإستراحة.
- 3- تم توزيع الإستثمارة عبر فترات و لمدة ستة أيام و هذا نظرا لصعوبة إكمالهم في يوم واحد و كذلك الظروف المناخية الصعبة على الباحث، و كذلك لبعد المسافة و التي تقدر بحوالي 30 كلم .
- 4- بعد إتمام جمع الإستثمارات و فرزها ، تبين أن عدد الإستثمارات التي سلمت إلى المبحوثين رجعت بكاملها و هذا نظرا لإشراف الباحث على عملية توزيع و إستجواب و ملأ الإستثمارات بنفسه ، في حين نجد بعض المتقنين ملأو إستثماراتهم بأنفسهم ، و هم بنسبة ضئيلة مقارنة مع عدد أفراد العينة المدروسة.
- 5- خلال توزيع الإستثمارة ، كانت هناك صعوبات في توزيعها نظرا للوضعية غير الشرعية للمسكن، لبعض الساكنين الجدد و بعض المتحايين على القانون، و النازحين من عاصمة المدينة نفسها، و هناك من يخاف البوح بالحقائق خاصة واضعي اليد على الأرض، و هناك من لا يعرفون أدنى جدوى من البحث العلمي ، مادام لا يقدم لهم شيئا فوراً و هناك من يعرفون أننا نمثل الصحافة أو العدالة لإحالة ملفاتهم على العدالة، و هناك من يرى أننا نمثل البلدية ، حيث كان الوضع صعبا بالنسبة لتوزيع الإستثمارة على كامل سكان الحي المدروس و هذا نظرا لطلب جميع السكان على الإستثمارة .

الفصل السابع

تحليل البيانات

تمهيد

- 1- بيانات شخصية
 - 2- بيانات حول العلاقات الإجتماعية
 - 3- بيانات تتعلق بالسكن
 - 4- بيانات تتعلق بالبناء السوسيو إقتصادي
- خلاصة الفصل

تمهيد :

بعدها تطرقنا في الفصلين الخامس و السادس إلى الإجراءات الميدانية للدراسة المنهجية، و من خلال وصفنا للمجال العام و المجال البشري و الجغرافي لمجتمع البحث، و المجال الزمني الذي تمت فيه الدراسة الميدانية و عرفنا المنهج الذي وصفناه في دراسة الحياء المتخلفة و النمو العمراني ، فقد خصصنا هذا الفصل إلى النسب التي توصلنا إليها من خلال توزيعنا للإستثمارات على المبحوثين و تفرغها في جداول بيانية و ثم تحليل البيانات وفق مؤشرات الدراسة ، و من أجل استخراج نتائج الدراسة.

01- بيانات شخصية :

جدول رقم 01 : الخصائص الشخصية و الإجتماعية للأفراد العينة.

المتغير	التكرار	النسبة %
العمر	32-22	23.36
	42-32	28.26
	52-42	11.41
	62-52	22.82
	أكبر من 62	14.13
المجموع	184	% 100
الجنس	ذكر	88.04
	أنثى	11.95
المجموع	184	% 100

المصدر تحقيق ميداني أوت 2006.

أما بالنسبة لمتغير الجنس فإن الأغلبية الساحقة من المبحوثين هم رجال قدرت نسبتهم بـ 88.04 % مقابل 11.95 % للإناث ، ذلك أن الباحث اتجه مباشرة إلى أرباب الأسر و أصحاب المساكن للإجابة ، و تكون الإجابة واضحة و يمكن أن يطول الحوار بين الباحث و المبحوث "صنف الرجال"، و ذلك شرح أكثر من الأسئلة، على غير فئة النساء الأئى يدرن شؤون الأسرة ، إما بعد الترميل أو الطلاق أو لغياب صاحب المنزل في تلك الفترة.

أما توزيع الأفراد حسب السن فنجد فئة 32-42 سنة بلغت نسبة 28.26 % و تليها فئة 22-32 سنة بنسبة 23.36 % و هذا ما يفسر تواجد أسر شابة ذات عهد جديد من الزواج ، كما نجد فئة 42-52 سنة أقل نسبة من خلال فئات العمر حيث بلغت نسبة 11.41 % بعد فئة أكبر من 62 سنة ، وبشكل عام فإن المبحوثين يتنوعون هنا لأن الإستمارة وزعت بشكل عشوائي.

جدول رقم 02: توزيع واستعمال عدد أفراد الأسرة عبر مساكن ديار الزرقاء.

عدد الأفراد	التكرار	النسبة %
5-3	108	58.69
7-5	31	16.84
9-7	39	21.19
11-9	06	03.26
أكثر من 11 فرد	00	00
المجموع	184	% 100

المصدر : تحقيق ميداني أوت 2006.

من خلال الجدول رقم 02 تبين أن فئة من 5-3 بالمسكن هي أكثر سيطرة وإستعمال. و تواجد الأفراد بالمسكن تليها فئة من 9-7 بنسبة 21.19 %، و من خلال الفئة الأولى من هذا الجدول نجد كذلك استعمال المنزل من طرف الأفراد من 5-3 نظرا لصفة بناء المنزل داخل حي الديار الزرقاء ، أما تواجد أفراد الأسرة في الفئة أكثر من 11 فرد لا يوجد أي فرد في هذه الفئة و هذا كذلك لانعدام. ضروريات الحياة داخل المنزل المتكون من غرفة واحدة في غالب الأحيان

جدول رقم 03 : أماكن قدوم الوافدين إلى حي الديار الزرقاء

النسبة %	التكرار	أماكن القدوم
27.17	50	أحياء المدينة
70.65	130	بلديات الولاية
02.17	04	خارج الولاية
% 100	184	المجموع

المصدر : تحقيق ميداني أوت 2006.

إن أكثر الوافدين إلى الحي هم قادمون من بلديات ولاية سوق أهراس بنسبة 70.65 % و هذا راجع و بعد التحقيق الميداني للاستمارة و الدراسة إلى هروب العديد من النازحين من أرياف بلديات المدينة و كذلك لأسباب قاسية و إنعدام ظروف الحياة الملائمة، و تشير كذلك هذه النسبة لدرجة ارتفاعها نظرا لتواجد العديد من الأهالي الفارين من الريف تقريبا بأعلى نسبة من منطقة واحدة هي أرياف و قرى بلدية أولاد إدريس ثم بلدية ويلان المنعزلة تماما ضف إلى ذلك أرياف شبه المنعزلة و التي تنعدم فيها الحياة ، و نظرا لصعوبة جبالها و الظروف الطبيعية القاسية ، و تمثل ذلك في منطقة سيدي بدر ، و دوار الطاكوكة و التي شهدت في السنوات الأخيرة وضع أمني خطير أدى بالأهالي إلى الهروب ، و كذلك إنعدام المواصلات بصفقتها قريبة من المنطقة الحدودية التونسية ، و نجد سوى التنقل إلى عاصمة الولاية عن طريق الحيوانات وصولا إلى منطقة عبور السكة الحديدية الرابطة بين عاصمة الولاية سوق أهراس و الحدود التونسية ، و من هنا تجدر بنا الإشارة إلى درجة التجانس نسبيا في حي الديار الزرقاء من حيث الفقر و الهروب من الظروف القاسية في أغلب الأحيان من الأماكن الأصلية ، أما نسبة 27.17 % و التي تمثلها الوافدين من أنحاء المدينة العاصمة سوق أهراس ، نجد أن هذه النسبة و التي تمثل أغلب أفراد العائلات المكتظة في أنحاء المدينة ، و كذلك لسبب كبر العائلات و تزايدها اضطر أحد أفرادها للخروج من الأسرة الكبيرة و الإستقرار خارج محيط المدينة و في بيوت قصديرية و متخلفة في حي الديار الزرقاء، كذلك حسب الدراسة و المعطيات الأولية قبل توزيع الإستمارة ، نجد أن بعض العائلات الساكنة بحي الديار الزرقاء اتخذت طريق مغاير للحصول على مساكن رغم الوضعية المالية الجيدة لها، أو المتاجرة في المساكن و هذه الوضعية ترجع عادة إلى

ضعف التسيير من طرف السلطات المحلية و المحاباة في توزيع السكنات عبر تراب البلدية العاصمة، و هذا الوضع مازال متواصل إلى غاية يومنا هذا، أما نسبة 02.17 % تكشف لنا عن تواجد أفراد غرباء داخل حي الديار الزرقاء، و ذلك لأسباب عدة إما بحثا عن العمل أو الهروب من الولايات المجاورة التي شهدت وضعاً أمنياً متدهوراً.

جدول رقم 04 : معدل الأسر في المسكن الواحد بحي الديار الزرقاء.

النسبة %	التكرار	عدد الأسر
85.86	158	أسرة واحدة
11.95	22	أسرتان
02.17	4	ثلاث أسر
00	00	أربع أسر
% 100	184	المجموع

المصدر : تحقيق ميداني أوت 2006.

من خلال الجدول رقم 04 تكشف لنا فئة عدد الأسر الواحدة بنسبة 85.86 % مستغلة لمسكن واحد ، هنا ما نجد أغلب الأسر المتواجدة في حي الديار الزرقاء تشغل أو تستعمل لكل أسرة منزلا خاصا بها، بينما نجد ثاني نسبة المساكن ذات الأسرتين و تقدر بـ 11.95 % أي أنه من بين 7 مساكن هناك مسكن واحد على الأقل يضم أسرتين ، و نجد معدل ثلاث أسر في مسكن واحد منخفض جدا بنسبة 02.17 % و هذا طبعا لصفة بناء المنزل و الذي عادة ما يكون مبني بالطوب و يمتاز بالضيق و إنعدام المرافق الضرورية به، أما نسبة أربع أسر في مسكن واحد منعدمة تماما.

جدول رقم 05 : تاريخ إنجاز السكن في حي الديار الزرقاء.

النسبة %	التكرار	تاريخ الإنجاز
10.86	20	1966-1960
01.63	03	1972-1966
08.69	16	1978-1972
16.84	31	1984-1978
08.81	15	1990-1984
32.60	60	1996-1990
11.41	21	2002-1996
09.78	18	أكثر من 2002
% 100	184	المجموع

المصدر : تحقيق ميداني أوت 2006.

يبرز الجدول أن أغلب المساكن المنجزة حديثا بلغت نسبة بعد عام 1990 نسبة - 32.60 % من مجمل السنوات الأخرى إبتداء من سنة 1960 ، و الواقع أن المساكن ما قبل سنة 1990 تشكل النواة الأولى للتجمع العمراني في الحي المتخلف ، حيث نجد و منذ عام 1960 إلى غاية 1966 و السكان يتجمعون في مكان واحد بلغت نسبتها 10.86 % و تمثلت هذه السكنات المحيطة بالعمران المتواصل إلى يومنا هذا و أضحت هذه المنطقة المسكونة من طرف سكان الاحياء المتخلفة الصورة المشوهة للعمران الحضري و ذلك باستغلالها للموقع الهام بين أحياء العمران الحضري المخطط، و تكشف لنا كذلك هذه الفترة 1966-1960 الفترة الإستعمارية التي عاشتها المنطقة و نجد أن هؤلاء السكان فروا من الأرياف المجاورة جراء الثورة المسلحة ، و نجد البعض الآخر من السكان مرحلين بالقوة من طرف الاستعمار الفرنسي لعزل الشعب عن الثورة.

و نجد فترة 1972-1966 انخفاض لسكان الحي ، بنسبة 01.63 % و هذا نظرا لفترة الإستقرار التي عرفتھا بلادنا، و بداية مشاريع التنمية الريفية في الأرياف و رجوع بعض الفارين من الأرياف سابقا إلى أراضيهم و أرزاقهم ، كما تشهد الفترة التي تلي هذه

الفترة كذلك ارتفاع في نسبة المهاجرين بنسبة تقدر بـ 08.69 % و هذا راجع إلى هروب المواطنين من الأرياف و الأوضاع الصعبة للمعيشة منذ سنة 1972 إلى غاية سنة 1984 و التي شهدت هذه الفترة بسبة 16.84 %
أما بعد هذه السنوات و بعد سنة 1996 إلى غاية سنة 2002 تراجعت نسبة الساكنين في حي الديار الزرقاء و انخفضت بنسبة 09.78 % و هذا راجع إلى صفة الاستقرار الذي عرفته البلاد و استقرار الأمن و يكشف لنا تاريخ إنجاز المساكن في هذا الحي إلى زيادة و نقصان في اغلب الأحيان و انخفاض معدلات الهجرة الريفية و تزايدها من فترة لأخرى.

جدول رقم 06 : تواجد السكن كان قبل أو بعد تواجد السكن الحضري

النسبة %	التكرار	تواجد العمران و عدم تواجده
89.13	164	نعم
10.86	20	لا
% 100	184	المجموع

المصدر : تحقيق ميداني أوت 2006.

من خلال هذا الجدول رقم 06 نجد أن نسبة 89.13 % من تواجد العمران الحضري قبل مجيء المهاجرين و النازحين من المدينة إلى حي الديار الزرقاء و هذا نظرا للنمو العمراني الهائل الذي عرفته المدينة في العشرية الأخيرة ، و كذلك للانتشار الواسع للأحياء المتخلفة و تزايدها بعد تواجد العمران الحضري ، أما نسبة 10.86 % نجد أن هؤلاء السكان سكنوا في هذا الحي و بصفة عشوائية في سنوات الاستقلال قبل إن تكون هناك مشاريع للتوسع العمراني و لهذا المنطق أصبحت مساكن هؤلاء السكان في جيوب عمرانية التي نمت من حولها العمران الحضري.

جدول رقم 07 : درجة ملائمة حي الديار الزرقاء بالنسبة للسكان

النسبة %	التكرار	يلاءم أو لا يلاءم
21.73	40	نعم
78.26	144	لا
% 100	184	المجموع

المصدر : تحقيق ميداني أوت 2006.

يبرز لنا الجدول مدى قابلية السكان العيش في حي الديار و عدم قابليتهم، حيث نجد أن نسبة الراضين و عدم قبول حتى العيش و لو لحظة واحدة بنسبة 78.26 % في حي الديار الزرقاء بالنسبة للسكان، و ذلك لأسباب كثيرة منها ظروف المعيشة القاهرة و وضعية المسكن غير لائقة ، و انعدام المرافق الضرورية من ماء و صرف صحي و كهرباء و انعدام الطرق و بعدهم كذلك عن مستشفيات المدينة ، و كذلك الإنتشار الواسع للقمامة قرب المنازل و كذلك فوضوية داخل البيوت و تلاصقها ، و لهذه الأسباب يجمع الكثير من المواطنين الموجودين فوق تراب الحي على المغادرة، و نجد الكثير منهم يطالب البلدية بالمسكن و كذلك هناك مشكل آخر لم يجد له الحل إلى حد الآن و هو الوضعية غير القانونية لتواجد المساكن فوق هذه المنطقة التي هي في الأصل مخصصة للبناءات و التوسعات العمرانية ، في حين نجد لأن نسبة السكان الذين رفضوا المغادرة من هذا المكان و المقدرة نسبتهم بـ 21.73 % ، و هي نسبة معتبرة مقارنة بالنسبة الأولى الراضة للبقاء، و هنا تجدر بنا الإشارة إلى أن هذه الفئة من السكان قابلة بالوضع نظرا لظروفها و لسبب واحدة هو انعدام البديل و انتظار حل واضح و صارم لوضعيتهم من طرف السلطات المحلية.

جدول رقم 08 : التقارب العائلي في حي الديار الزرقاء

النسبة %	التكرار	تواجد الأقارب أو، لا
18.47	34	نعم
81.52	150	لا
% 100	184	المجموع

المصدر : تحقيق ميداني أوت 2006.

يبدو من معطيات الجدول أن وجود الأقارب قبل الرحيل إلى الحي لم يكن أحد العوامل المساعدة على الرحيل من الأماكن الأصلية و لكن تبقى هناك نسبة قليلة تقدر بـ 18.47 % من تواجد الأقارب في هذا الحي، نظرا لصلة المصاهرة أو تواجد عائلات من نفس اللقب و التي رحلت من نفس المكان، و كان ذلك من منطقة أولاد إدريس و أريافها، لكن تبقى السمة الغالبة و النسبة العالية في حي الديار الزرقاء بأنهم ليسوا أقارب و لا أهل و تقدر نسبتهم بـ 81.52 % ، و هي نسبة معتبرة، و تجدر الإشارة إلى أن هؤلاء السكان جاءوا من مناطق مختلفة وهذا ما هو مؤكد في الجدول رقم 03.

جدول رقم 09 : أسباب الرحيل من الأماكن الأصلية إلى حي الديار الزرقاء

النسبة %	التكرار	أسباب الرحيل
38.04	70	البحث عن عمل في المدينة
44.02	81	الهروب من الظروف القاسية
10.86	20	قصد تعليم الأولاد
07.06	13	أسباب أخرى
% 100	184	المجموع

المصدر : تحقيق ميداني أوت 2006.

من خلال الجدول يؤكد أن أسباب الرحيل من الأماكن الأصلية، هو للظروف القاسية التي عاشوها في الأرياف و القرى المعزولة عن الحياة ، و كذلك لإنعدام الأمن و الإستقرار في العشرية الأخيرة تقدر نسبته في الجدول بـ 44.02 % و تليها نسبة

38.04 % و المتمثلة في السكان الفارين من أماكنهم الأصلية بحثا عن العمل نظرا لإنعدام العمل و ليس لهم أي دخل في الأرياف و القرى ، في حين نجد النسبة المئوية للفئات الذين رحلوا من أجل تعليم أولادهم في المدن والمقرة ب 10.86 % هذا كذلك نظرا للظروف الصعبة التي كان يعيشها أبناءهم في التدريس و هي بعد مساكنهم عن المدارس و إنعدام الطرقات و وسائل النقل المدرسي مما أضطر البعض إلى الإنتقال فوق الأحمره إلى غير ذلك من وسائل النقل البدائية و نجد كذلك بعض المستجوبين الذين أفادوا من خلال الإستجواب عن الظروف المناخية الصعبة و المناطق الوعرة التي يسكنون بها، و هذا ما أضطرهم البحث عن حياة أفضل و عن ظروف ملائمة لتدريس أبنائهم، و أخيرا نجد أن أقل نسبة و المتمثلة بـ 07.06 % هي النسبة التي اختلفت فيها الآراء و قد تلم بين جميع الأسباب المذكورة للرحيل.

2-بيانات تتعلق حول العلاقات الإجتماعية

جدول رقم 10 : العلاقة بين الجيران في حي الديار الزرقاء

النسبة %	التكرار	نوع العلاقة مع الجيران
17.93	33	علاقة عائلية
05.43	10	علاقة مصاهرة
76.63	141	مجرد جيران
% 100	184	المجموع

المصدر : تحقيق ميداني أوت 2006.

تحظى علاقة مجرد جيران نسبة عالية مقارنة مع النسب الأخرى حيث تقدر بـ 67.63 % و هذا راجع إلى عدم التجانس بين السكان من حيث الأصول و من حيث تباعد المسافة ، فتحجب كل العلاقات اجتماعيا و التي من شأنها توطيد العلاقات و تحويلها إلى صلات رحم و مصاهرة ، و تجدر الإشارة إلى صفة التباعد، و لكن واحد منهم هدفه في السكن في حي الديار الزرقاء ، و يلي ذلك صفة العلاقات العائلية و المقدرة نسبتهم بـ 17.93 % و هذا نظرا للتقارب العائلي في اللقب و صفة الرحيل من مكان واحد و منطقة تقريبا تكون واحدة، فنجد علاقات المصاهرة قليلة و هذا بالنسبة للجيران المتقاربين حتى في المساكن، و كذلك نجد هذه الصفة في العلاقات العائلية حيث نجد أن العائلات المتصاهرة تحمل كذلك نفس اللقب، و من خلال علاقات الجوار المادية تشكل العلاقات الإجتماعية حيث كلما إقتربت المساكن من بعضها كلما زادت العلاقات الإجتماعية و توطدت صلات الرحم و المصاهرة لتظهر فيما بعد توطيد العلاقات من خلال العمليات الإجتماعية و كذلك للظروف المشتركة في هذا الحي .

جدول رقم 11 : تبادل الزيارات مع الجيران

النسبة %	التكرار	مدى تزاور الجيران
27.17	50	نعم
66.30	122	لا
06.52	12	أحيانا
% 100	184	المجموع

المصدر : تحقيق ميداني أوت 2006.

يتزاور السكان فيما بينهم بنسبة 27.17 % بينما الذين لا يتزاورون يشكلون نسبة 66.30 % ، و هنا تجدر الإشارة إلى الظروف المعيشية لكل واحد من هذه الأسر و كذلك لصفة المسكن الذي عادة ما يمتاز بالضيق و لانعدام غرفة للضيوف، و كذلك نجد الوضع الاقتصادي الذي يحتم على كل أسرة من هذه الأسر عدم التزاور ، و من المعروف أن صفة الكرم هي السمة الغالبة لهؤلاء السكان، و ذلك لتجذر هذه الصفة في أماكنهم الأصلية و هي الأرياف و القرى، لكن الوضع الراهن حتم على بعض الأهالي عدم التزاور لعد توفر للأقارب شيء من الكرم و الجود، و نجد صفة كذلك واضحة في هذا الحي هي تأنس النسوة قرب المنازل و خلق فرصة لتجاذب أطراف الحديث، و صنع الألفة و تحسين الجوار، أما نسبة التزاور أحيانا هي أقل في الغالب و تقدر نسبتها بـ 06.52 % و هذا نظرا للتزاور إلا في المناسبات كالأعياد، الأفراح، الأحزان.....

و في أغلب الأحيان يكون هناك محاولة لإثراء مختلف العمليات الإجتماعية .

جدول رقم 12 : العمليات الإجتماعية في حي الديار الزرقاء

النسبة %	التكرار	العمليات الإجتماعية
38.04	70	تفاهم
43.47	80	تعاون
13.58	25	نزاع
04.89	09	أخرى
% 100	184	المجموع

المصدر : تحقيق ميداني أوت 2006.

تحوز ظاهرة التعاون بين الجيران نسبة بـ 45.90 % و يمثلها عادة أصحاب المساكن المتقاربة ، و كذا أصحاب المساكن الذين تربطهم العلاقات العائلية ، و يعتبر التعاون أحد العمليات التي تساهم إلى حد كبير في استقرار السكان بالمجال، أما التفاهم هنا يعبر عن مدى التراضي بين الجيران مهما كانت علاقتهم العائلية و تقدر نسبتهم بـ 38.04 % و هي نسبة عالية أيضا، و أما ما نجده من خلال نسبة النزاع والتي تقدر نسبتهم بـ 13.58 % وهذا ينتشر في أوساط النساء و الأطفال، إما لعامل الغيرة بالنسبة للنساء المتجاورات، و إما عراك الأطفال حول اللعب ، و نجد اقل نسبة في هذا الجدول و المقدرة بـ 04.89 % بالنسبة للعمليات الاجتماعية إما تفاهم و إما نزاع في بعض الأحيان، و إما تعاون و هي السمة الغالبة عادة.

جدول رقم 13 : الجهات التي يلجأ إليها سكان الحي لفض الخلاف في حالة وجود شجار.

النسبة %	التكرار	جهات فض النزاع
00	00	السلطات
05.43	10	كبار شيوخ الحي
94.56	174	التسامح
% 100	184	المجموع

جدول رقم 14 : التسبب في حدوث الشجار بحي الديار الزرقاء

النسبة %	التكرار	التسبب في حدوث الشجار
73.36	135	الأطفال
15.21	28	النساء
11.41	21	الرجال
% 100	184	المجموع

المصدر : تحقيق ميداني أوت 2006.

إضافة إلى معطيات الجدولين فإن أسباب النزاع كما أجاب عنها المبحوثون بنسبة 73.36 % بأنها حول لعب الأطفال، و هي لا تستدعي تصعيد الأزمة على مستوى الرجال أو النساء أو العائلة بشكل عام. رغم ذلك نجد أن هناك نسبة تقدر بـ 15.21 %يمثلها الشجار بين النساء ، و عادة كما قلنا في الجدول السابق راجع إلى عامل الغيرة المعروفة عند النساء ، أو الشجار لأجل الأطفال و عادة ما تنتقل إلى الرجال و ذلك بفعل النساء. و نجد صفة التسامح هي الصفة الغالبة عند سكان الحي و المقدرة بـ 94.56 % و هذا طبعاً لصفة التعاون و التفاهم عند السكان ، و المذكورة في الجدول السابق، و هناك من يلجأ إلى كبار شيوخ الحي و المقدرة نسبتهم بـ 05.43 % لفض النزاع و الصراع.

3- بيانات تتعلق بالمسكن

جدول رقم 15 : مواد تسقيف المنازل و مواد بناء جدرانه في حي الديار الزرقاء.

النسبة %	التكرار	مواد تسقيف المنازل
65.21	120	تارنيت
34.78	64	زانقل - صفيح
% 100	184	المجموع
النسبة %	التكرار	مواد بناء المنازل
00	00	حجر
38.04	70	طوب
27.17	50	تراب
34.78	64	صفيح
% 100	184	المجموع

المصدر : تحقيق ميداني أوت 2006.

نجد في هذا الجدول أن أغلب مواد تسقيف المنزل يكون بمادة التارنيت بنسبة تقدر بـ 65.21 % و قد أستعمل هذا السقف لأسباب، و خلال إجراء المقابلة مع المبحوثين تم استجوابهم لماذا إستعمال التارنيت ، فأجاب أغلب السكان بـ: نقص أسعار هذه المادة و كذلك سهولة اقتناءها من الأسواق ، و لكي لا يكون هناك أي عناء أثناء تغيير المنزل ، و الرحيل منه، أما المادة الثانية للتسقيف هي مادة الزنقل و المقدره بـ 34.38 % و هي نسبة معتبرة كذلك، و عند إستجوابهم لماذا استعملتم هذه المادة في غطاء منازلكم أجاب أفراد عينة البحث ، نظرا لملائمته الظروف الصعبة في الشتاء إذ لا يدخل ماء الأمطار، و كذلك لتواجده في الأسواق و على أنواع.

أما بالنسبة لمواد بناء الجدران فهي تتنوع أيضا، لكن يغلب عليها البناء بالطوب بنسبة 38.04 %، أما النسبة و التي كانت معتبرة كذلك هو بناء الجدران بالتراب و المقدره بنسبته بـ 27.70 % و هذا راجع إلى صفة المكان أو الأرض المتواجدين عليها فهي تربة يمكن صياغة منها مواد بناء دون أي عناء أو تكاليف.

نجد كذلك النسبة القريبة من الأولى في بناء المنازل نسبة البناء بالصفيح و المقدرة بـ 34.78 % و هذا نظرا للصفة المؤقتة لهذه العائلات التي ربما تنتقل إلى أماكن أخرى ، أو لقرب توزيع المساكن من طرف السلطات المحلية، و نجد إنعدام تام للمساكن المبنية بالحجر .

جدول رقم 16 : عدد الغرف بمساكن حي الديار الزرقاء.

النسبة %	التكرار	عدد الغرف
82.60	152	غرفة واحدة
14.13	26	غرفتان
03.26	05	ثلاث غرف
% 100	184	المجموع

المصدر : تحقيق ميداني أوت 2006.

من خلال معطيات الجدول تبين إن فئة غرفة واحدة تستحوذ على مجموع الفئات الأخرى حيث تقدر بـ 82.60 % و تشكلها نمط مساكن المتخلفة ، ذات البيوت المبنية بالطوب ، و بعض البيوت القصديرية ، و هذا ما يسبب الإختناق داخل الغرف، و نجد كذلك هذا الوضع نظرا لاعتقاد الكثيرين بأن هذه الوضعية وقتية ، و يلي ذلك المساكن التي تحوي على غرفتان بنسبة 14.13 % و هذه المساكن عادة ما يحدث فيها التغير ، من غرفة واحدة إلى بناء غرفتين و هذا لكبر حجم العائلة و التي عادة ما تصل إلى ثمانية أفراد ، و نجد في الأخير فئة الثلاث غرف بنسبة 03.26 % و هي قليلة و ضعيفة جدا بالمقارنة بالمساكن الأخرى، و نجد هذه المساكن تقريبا عند الفئات ذات الدخل المتوسط.و عند الأسر ذات العدد الكبير من الأفراد.

جدول رقم 17 : قنوات الصرف الصحي بحي الديار الزرقاء

النسبة %	التكرار	قنوات الصرف الصحي
00	00	نعم
100	184	لا
% 100	184	المجموع

المصدر : تحقيق ميداني أوت 2006

إن استعراض هذه المعطيات من شأنها إعطاء صورة عن الوضعية المزرية التي يعيشها أهالي و سكان منطقة حي الديار الزرقاء ، و هذه الوضعية غير صحية بالحي لانعدام قنوات الصرف الصحي و تقدر نسبتها بـ 100 % و هذه النسبة المرتفعة جدا في الحي لكل المنازل التي استعملت إستعمال خاص للصرف غير الصحي و كانت الحفر هي السمة المميزة للصرف غير الصحي و عادة ما تصدر هذه الحفر روائح كريهة و انتشار سريع للحشرات المضرة بالصحة، و أمام هذه الوضعية الكارثية التي يعيشها سكان الحي ، تتعدم المرافق الضرورية و منها الصحية التي تقدم أدنى خدمة للعلاج

جدول رقم 18: تواجد المرافق من كهرباء و ماء صالح للشرب.

النسبة %	التكرار	المرافق من كهرباء و ماء
00	00	نعم
100	184	لا
% 100	184	المجموع

المصدر : تحقيق ميداني أوت 2006.

إضافة إلى معطيات الجدول رقم 17 نجد كذلك في هذا الجدول إضافة إلى إنعدام أحد المرافق الهامة، و الضرورية و هي شبكة توصيل الكهرباء و المنعدمة تماما في حي الديار الزرقاء، بنسبة 100 % هذه الوضعية المزرية أدت ببعض الأهالي إلى الاعتماد على سكان الحي الحضري و أصحاب المساكن المجاورة من فيلات و سكنات فردية تابعة للتجمع الحضري التابع للحي ، و هذا ما أدى الأهالي إلى إنشاء شبكة توصيل الكهرباء بالكوابل

الغير صالحة و عادة ما تحدث هذه الكوابل الموصلة للكهرباء شرارة كهربائية خاصة في فصل الصيف الحار، و كذلك في فصل الشتاء بفعل الرياح القوية ، و هذا ما يؤدي إلى حدوث كوارث و انقطاع في التيار الكهربائي تماما على الحي ، و نجد كذلك صورة إستعمال الكهرباء في المنازل كشبكة العنكبوت و نجد بعض المساكن المتلاصقة و التي توصل الكهرباء لبعضها البعض، تحت أعمدة خشبية و فوق السقف أما من خلال إستجواب المبحوثين عن كيفية تسديد فاتورة الكهرباء ، عادة يسدد هم أصحاب البيوت المتخلفة في الحي أكثر من أصحاب الفيلات و المنازل الحضرية المجاورة، و تتعدى في كثير من الأحيان خمسة آلاف دينار جزائري للمنزل الواحد.

إضافة إلى هذا نجد إنعدام الماء الصالح للشرب الموصل إلى المنازل ، حيث يلجئ السكان إلى الشرب من سكان المناطق الحضرية ، و هذا ما يكلف الأطفال عادة التنقل إلى أكثر من كلم لجلب المياه الصالحة للشرب.

جدول رقم 19: استعمالات و رمي نفايات المنزل في حي الديار الزرقاء.

النسبة %	التكرار	أماكن رمي النفايات
46.73	86	قريب من المنزل
51.63	95	قريب من العمران الحضري
01.63	03	أحياء أخرى
% 100	184	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني أوت 2006.

يوضح الجدول أن نسبة الذين يرمون النفايات قرب العمران الحضري النسبة الغلبة في الحي و التي تقدر بـ 51.63 % و هذه الوضعية التي خلفت وضعا مزريا بالنسبة للأصحاب الفيلات و السكنات الفردية قرب الحي، و عادة ما رفع أهالي السكنات و العمارات شكاوي ضد هذه الوضعية لكن دون جدوى و كذلك لا نجد إنعدام تام للحاويات الخاصة برمي النفايات المنزلية و هذا الوضع الصعب يخلف انتشار واسع للحشرات الضارة أما النسبة الثانية في هذا الجدول و التي توضح كذلك الوضع المنزلي للأهالي الحي هو رمي الأوساخ بجانب المنزل و تقدر نسبتهم بـ 46.73 % و هي نسبة مرتفعة جدا نظرا لما تخلفه هذه الوضعية من أضرار على السكان و على الأطفال خاصة و هذه الوضعية تزداد يوما بعد

يوم ، و عند إستجواب المبحوثين كشف لنا أن الأطفال مرضوا جراء رمي الأوساخ بقرب المنزل و عدم تواجد هناك أي نشاط تطوعي لإزالة هذه الأوساخ بعيدا عن المنازل و نجد في هذا الجدول نسبة تعدد استعمالات في رمي الأوساخ و التي تقدر بـ 01.63 % حيث أن بعض السكان يرمون الأوساخ قرب المحيط الحضري ، و مرة قرب المنازل و مرة بعيدا عن الحي الحضري و بعيدا عم المنازل و يتم رمي الأوساخ في الواد القريب من الحي و الذي يمثل المصرف الصحي للولاية.

جدول رقم 20: رغبة تغيير المنزل.

النسبة	التكرار	تغيير المنزل
55.43	102	نعم
44.56	82	لا
% 100	184	المجموع

المصدر : تحقيق ميداني أوت 2006.

تشكل نسبة 55.43 % من الذين غيروا المنزل داخل حي و هو كأى مجال فوضوي كثير الحركة ويعود ذلك إلى الظروف المعيشية وكبر حجم الأسرة ، و كذا تغيير المسكن من النمط القصديري إلى النمط التقليدي المبني بالطوب .

وبالمقابل نجد نسبة 44.56 % ممن لم يغيروا المسكن في أغلب الأحيان حسب المبحوثون إلى ملائمة المسكن لهم ، أما سبب عدم تغيير المسكن من طرف عدد من المبحوثين هو عدم القدرة المالية للتغيير .

و عادة ما نجد بعض الأهالي لم يغيروا المسكن للوضعية المؤقتة لحالتهم هذه و اعتقادهم بأن السلطات المحلية ستدرس وضعهم و تسلمهم مساكن

جدول رقم 21: مدى علم السكان حي الديار الزرقاء بالوضع القانونية لمساكنهم فوق التراب الموجودون عليه.

النسبة %	التكرار	مدى العلم بالوضع القانونية
18.47	34	نعم
81.52	150	لا
% 100	184	المجموع

المصدر تحقيق ميداني أوت 2006.

بناء على ما سبق شهد حي الديار الزرقاء موجة من الحركة و النزوح و الوفود من خارج الولاية و من بلديات الولاية و من أحياء المدينة لفاءات في معظمها محدودة الدخل و منها منعدمة الدخل و في غياب خطة عمرانية تأخذ بيد المشروع فشهد الحي تحولا ديموغرافيا و تكتلات في مجال ضيق فنشأ بذلك تشوها عمرانيا بسبب تزايد المستمر لعدد أفراد الأسر و البيوت المختلفة داخل الجيوب العمرانية ، في هذا الجدول سيكشف لنا عن علم أفراد العينة بالوضع القانونية في هذا المكان بالضبط ، و المقدره نسبتهم بـ 18.47 و ذلك من خلال مساكنهم الموجودة فوق أراضي مخططة و مهيئة للتعمير و كشف لنا بعض أهالي الحي عن محاولة المصالح المعنية لإخلاء مساكنهم لأنهم يشكلون بيوت فوضوية و متخلفة و مشوهة للعمران و ذلك لاستغلالهم لجيوب عمرانية داخل المحيط الحضري. وتكشف لنا نسبة عدم علمهم بـ 81.50 % يعتبرون أنهم فوق أرض ليست مستغلة من طرف أملاك الدولة و لا للخواص و لهذا انشئوا منازلهم فوق هذه الأرض المنحدرة و اعتبروها أنها غير صالحة للبناء .

جدول رقم 22: مدى علم الأهالي بملكية الأراضي الساكنين بها.

النسبة %	التكرار	ملكية الأرض
02.71	05	ملك للخواص
97.28	179	ملك للدولة
% 100	184	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني أوت 2006.

من خلال الجدول السابق رقم 21 سيكشف لنا هذا الجدول رقم 22 تكملة لمدى علم الأهالي بملكية الأرض حيث كشف لنا البحث الميداني و من خلال الاستمارة أن بعض المبحوثين يعرفون أنهم فوق أرض سواء كانت تابعة لأملاك الدولة أو للخواص ، حيث نجد نسبة تقدر بـ 97.29 % و هؤلاء الأفراد وضعوا أيديهم على هذه الأرض لبناء مساكنهم دون مبالاة بالوضعية غير القانونية لمسكنهم هذا ، فحين نجد بعض المبحوثين و المقدره نسبتهم بـ 02.71 % على أنهم فوق أرض تابعة للخواص و هم السكان القدامى الذين كشفوا لنا أن هذه الأرض قرب مزرعة تابعة لأحد الخواص و التي لحد الآن تحت دراسة و مراقبة قضائية .

جدول رقم 23: موقف السلطات المحلية من واضي اليد على الأرض بحي الديار الزرقاء.

النسبة %	التكرار	موقف السلطات حول وضعية الأرض
43.47	80	الطرد
56.52	104	دراسة الوضعية
% 100	184	المجموع

المصدر : تحقيق ميداني أوت 2006.

من خلال معطيات الجدول السابق رقم 22 يكشف لنا البحث أن جل الساكنين و اغلبهم فوق أرض تابعة للدولة و وضعوا عليها أيديهم و استغلوها حيث إن هذه الأرض في حي الديار الزرقاء مهيئة للتعمير و التوسع و مخططة من طرف جهات مختصة ، و بناء على تقارير البلدية إن معظم السكان رفضوا الرحيل و الرجوع من الأماكن الأصلية رغم عرقلة المشاريع المعمارية كانت جاهزة غير إن سكان أهالي حي الديار الزرقاء المتخلفة رفضوا الرحيل دون تسوية البلدية وضعيتهم السكنية خاصة السكان القدامى من هذا الحي و من خلال دراسة الحي و إستجواب المبحوثين تبين لنا إن نسبة معتبرة من السكان و المقدره بـ 43.47% من السكان، حاولت البلدية إزاحتهم و طردهم دون جدوى بسبب تعنت سكان الحي، في حين نجد أن بعض السكنات التي بنيت حديثا تم من طرف البلدية تهديمها و إزالتها و طرد السكان، لكن في نفس اليوم والليله الموالية نجد هذه المساكن قد بنيت من جديد و السكان بداخلها ، و هذا ما ساهم في تعطيل أهم المشاريع العمرانية بالمدينة خاصة مشروع السكنات التساهمية التي لم يجدوا لها أرضية لحد الآن ، و نجد في هذا الجدول نسبة 56.52 % من السكان درست وضعيتهم وذلك منذ 20 سنة من السكن ولم يتم تسوية وضعيتهم في حين رفض بعض الساكنين الرحيل تماما رغم ماقدم لهم من سكنات معوضة لسكنهم المتخلف و الموجود منذ سنة 1962 إلى غاية يومنا هذا واعتبروا إن هذه الأرض ملك لهم وبهذا حولت ملفاتهم إلى المحكمة إلى الفصل في موضوعهم

جدول رقم 24 : تحويل الملفات السكنية لسكان حي الديار الزرقاء.

دراسة و تحويل الملفات	التكرار	النسبة %
نعم	105	57.60
لا	78	42.39
المجموع	184	100 %

المصدر : تحقيق ميداني أوت 2006.

يكشف لنا هذا الجدول عن الدراسة التي قدمتها البلدية لهؤلاء السكان من خلال ملفات طلباتهم السكنية حيث نجد 57.66 % من السكان الذين حولت ملفاتهم إلى مصلحة دراسة الملفات بالبلدية و تمت دراستها، و تم إعطاء الموافقة المبدئية لتسليمهم سكنات حضرية ، و يتم تهديم المباني المتخلفة التي كانوا يستعملونها ، في حين نجد نسبة 42.39 % من هؤلاء السكان لم يتم دراسة ملفاتهم تماما هذا لأنهم جاءوا في الفترة الخيرة منذ سنة 2003-2006 ، و هذا لم يتم دراسة ملفاتهم تماما، سوى إن البلدية تحاول طردهم و ازالة بيوتهم التي معظمها مبنية بالقصدير.

4- بيانات تتعلق بالبناء السوسيو إقتصادي لسكان حي الديار الزرقاء

جدول رقم 25 : الوضعية الإقتصادية لرب العائلة.

النسبة %	التكرار	يعمل أو لا يعمل
07.60	14	نعم
92.39	170	لا
% 100	184	المجموع

المصدر : تحقيق ميداني أوت 2006.

من خلال معطيات هذا الجدول نجد إن نسبة 92.39 % من أرباب العائلات دون عمل دائم سواء كان في مؤسسة عمومية أو مؤسسة خاصة و عند إستجواب أفراد العينة نجد ان جل أو معظم أرباب العائلات يشغلون في مهن حرة بالمدينة إما بيع متنقل أو حمال أو بناء إلى غير ذلك من المهن الأنشطة الحضرية غير الرسمية ، و كذلك نجد في المجتمع المدروس وضعية أخرى للنساء رباب البيوت اللاتي يشغلن كذلك في الأنشطة التقليدية من صنع الأواني الطينية و بيعها أو بيع بعض الأعشاب المتداوى بها ، كما نجد بعضهن يمتهن التسول إذا انعدم البيع، و هذه الوضعية المزرية لسكان الحي تتعكس بالدرجة الأولى على المدينة التي لم تعد تحتل هذه الوضعيات من أنشطة غير رسمية ، و سرقة إلى غير ذلك من الأنشطة المنبوذة اجتماعيا، في حين نجد إن نسبة 07.60 % من سكان الحي يشتغلون في مؤسسة عمومية و كذلك عند الخواص و هم نسبة ضعيفة جدا مقارنة بعدد و تعداد السكان في حي الديار الزرقاء.

جدول رقم 26 : المجالات التي يعمل بها رب العائلة.

النسبة %	التكرار	المجالات
02.17	04	مؤسسة عمومية
03.80	07	مؤسسة خاصة
01.63	03	نشاط تجاري
92.39	170	مهن أخرى
% 100	184	المجموع

المصدر : تحقيق ميداني أوت 2006.

من خلال الجدول رقم 25 و بناءا على معطيات الجدول رقم 26 ، تكشف لنا الدراسة إن معظم أرباب العائلات المتواجدة بحي الديار الزرقاء يعملون في أنشطة و حرف مختلفة ، من بيع فوق الطاولات و الحمالون ، و بعض الأشغال الشاقة الأخرى، و تقدر نسبتهم بـ 92.39 % أما عمال المؤسسات العمومية تقدر نسبتهم بـ 02.17 % و هذه النسبة تجمع بين رجال و نساء حيث نجدهن يعملن عاملات تنظيف في المدارس و آخرون من الرجال يعملون كحراس في بعض المؤسسات.

أما ما نجده في المؤسسات الخاصة تقدر نسبتهم بـ 03.80 %، أما الأنشطة التجارية المعتمدة و المرخصة نجد نسبة من يمارسونها تقدر بـ 03.80 % و هي بعض النشاطات والمهن الحرة المختلفة.

جدول رقم 27: وضعية الأبناء مع الأسرة داخل حي الديار الزرقاء.

النسبة %	التكرار	عمل الأبناء
30.97	57	نعم
69.02	127	لا
% 100	184	المجموع

المصدر : تحقيق ميداني أوت 2006.

من خلال معطيات الجدول نجد أن أبناء الأسر المتواجدين في حي الديار الزرقاء لا يعملون لأنهم مازالوا أغلبهم صغار و مازالوا يدرسون، و تقدر نسبتهم بـ 69.02 % أما

النسبة التي تليها و المقدرة بـ 30.97 % هم الأبناء الذين يعملون بأنشطة مختلفة ، و بشكل عام فإن المبحوثين يتنوعون هنا لأن الإستمارة وزعت بشكل عشوائي.

جدول رقم 28 : مجالات عمل الأبناء

النسبة	التكرار	مجالات عمل الأبناء
55.43	102	نشاطات حرة
02.71	05	مؤسسة خاصة
07.60	14	مؤسسة عمومية
34.23	63	أخرى
% 100	184	المجموع

المصدر : تحقيق ميداني أوت 2006.

من خلال معطيات الجدول حول وضعية الأبناء و مجالات عملهم و أخذنا من معطيات الجدول رقم 27 ، نجد أن معظم الأبناء يمارسون نشاطات حرة، داخل المحيط العمراني من بيع الشيفون ، و المتاجرة بالهواتف النقالة و حمالون، و نجدهم ينشطون في كل ما يباع بالمدينة و هي ما تسمى بالأنشطة الحضرية غير الرسمية و المقدرة نسبتهم بـ 55.43 % و تليها نسبة 34.23 % من الشباب و الأبناء الذين يعملون تارة و أغلب وقتهم بطالة و لعب و لهو في المقاهي، مما أضطر بعض الشباب إلى الانحراف و هذا ما أكدته لنا بعض الأسر حول وضعية أبناءهم المزرية و صعوبة اندماجهم في الحياة الحضرية، أما البنات فنجدهن يعملن في بيوتهم بعد تحصلهن على شهادات في الخياطة من طرف مركز التكوين المهني و التمهين القريب من الحي ، في حين نجد بعض الأبناء يعملون في مؤسسات عمومية و المقدرة نسبتهم بـ 07.60 % و المؤسسات الخاصة تقدر نسبتهم بـ 02.71 % ، و تجدر الإشارة في الأخير إلى أن أغلب شباب الحي يلجئون إلى الأعمال الإجرامية ، و هذا نظرا لصعوبة إيجاد عمل و خاصة أن معظمهم لم يتحصلوا على مستوى دراسي هام للوصول إلى عمل.

جدول رقم 29 : مجالات قضاء وقت فراغ الأبناء في حالة عدم عملهم.

النسبة	التكرار	قضاء وقت الفراغ
21.73	40	البيت
59.23	109	خارج البيت
19.02	35	أماكن أخرى
% 100	184	المجموع

المصدر : تحقيق ميداني أوت 2006.

تستحوذ نسبة مجالات قضاء وقت الفراغ الأبناء خارج البيت نسبة تقدر بـ 59.23 % و هذه النسبة من خلال الوضعية التي تعيشها الأسرة ككل ، يتم معظم الشباب قضاء وقت فراغهم في البحث عن عمل ، أو مغادرة المنزل نظراً لضيقه، و يستعملون المنزل إلا في الليل للنوم فقط، أما النسبة التي تليها هم الذين يقضون وقت فراغهم في البيت و تقدر نسبتهم بـ 21.73 % و هم الشباب الذين يعملون و يساعدون آباءهم عن متاعب الأسرة و مستحقاتها، و تليها نسبة 19.02 % فهي منقسمة منهم من يلجأ إلى المنزل لقضاء وقت فراغه و منهم من يستعمل الشارع في إضاعة الوقت و منهم من ينتقل يومياً إلى المدن المجاورة بحثاً عن عمل.

جدول رقم 30 : مدى تحقيق الإكتفاء الذاتي للأسرة

النسبة %	التكرار	تحقيق الإكتفاء الذاتي
13.04	24	نعم
86.95	160	لا
% 100	184	المجموع

المصدر : تحقيق ميداني أوت 2006.

تحوز ظاهرة تحقيق الاكتفاء الذاتي للأسرة نسبة 13.04 % بمعنى إن هذه النسبة وحسب إستجواب الأسر المتواجدة في الحي أكدوا لنا أن رب العائلة يحقق الاكتفاء الذاتي إلا في الأكل و الملابس لكن المطالب الأخرى مثل المرض و التمدرس لا يمكنه تحقيق إلا جزء منها نظرا لغلاء المعيشة ، و نجد ان معظم الأسر المتوسطة الدخل ، أنهم يصارعون الحياة من أجل العيش بالمتاعب و تحقيق أقل مطلب في الحياة و هو الأكل و الشرب و اللباس، و هي أولويات بالنسبة لهؤلاء السكان ، لكن نجد نسبة عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي وعدم تحقيق أي مطلب من الحياة و العيش الكريم بنسبة معتبرة تقدر بـ 86.95 % و هي مجمل الأسر التي يعمل أرباب العمل فيها إلا في الأنشطة و الحرف المتنوعة ، بمعنى أن معظم أسر الحي تعيش أفراد أسرهم على عمل الأب أو الابن عن ذلك اليوم، بمعنى إذا تم عمل الأب في ذلك اليوم أكلوا، و إن لم يعمل لم يأكلوا، و هذا كذلك بالنسبة للأبناء المشرفين على أسرهم في العمل و إن معظم أوقاتهم يقضونها في البحث عن العمل دون جدوى.

جدول رقم 31: قرب العمل أو بعده لسكان حي الديار الزرقاء.

النسبة %	التكرار	قرب العمل أو بعده
92.39	170	بعيد
07.60	14	قريب
% 100	184	المجموع

المصدر: تحقيق ميداني أوت 2006.

من خلال معطيات الجدول رقم 31 نجد أن أفراد العائلة الذين يعملون بعيدين عن المنزل تقدر نسبتهم بـ 92.39 % حيث يقطعون يوميا أكثر من 15 كلم للبحث عن العمل كما قلنا في الأنشطة الحرة، و يتعدى ذلك حتى خارج الولاية. في حين نجد أن نسبة 07.60 % من يعملون قرب المنزل و خاصة في مجال البناء و البيع و المؤسسات العمومية و الخاصة.

خلاصة الفصل السابع

تعتبر الأحياء المتخلفة من أهم العوامل المعيقة لتطور المدينة و بروزها كمعلم حضاري ، و لعل التشوه الحاصل في مرفولوجية و ايكولوجية حي الديار الزرقاء هو ما تمثل في تعدد أشكال النمو الفيزيقي للعمران ، حيث نجد أن النمو العمراني مشى بوتيرة سيئة للغاية ، ذلك بفعل تواجد الأحياء المتخلفة في الأماكن التي كانت مهيئة للبناء و التعمير، و بدا ذلك من خلال انتشار واسع للبيوت المتخلفة داخل المحيط العمراني و خارجه،و نجد أن معظم ساكني هذا الحي من الوافدين الجدد، و الفارين من الأرياف المجاورة للمدينة، و بهذا الإختلال العمراني أصبحت المدينة على شكل جيوب عمرانية مشوهة و متريفة .

نتائج الأبحاث

نتائج الدراسة

بعد عرض أهم المفاهيم الأولى المتعلقة بالأحياء المتخلفة و علاقتها بالنمو العمراني ، تبين التأثير الكبير للأحياء المتخلفة على المجال الحضري ، حيث تحت الزيادة المستمرة للأحياء الذي تعرض له حي الديار الزرقاء بفعل النزوح الريفي و النزوح من الولاية الحركة بين الأحياء الأخرى هذا ما خلق ما يسمى بواضعي اليد ، نجد إن هذه الأحياء المتخلفة خلقت نوع من الأزمة على المسؤولين و المخططين المحليين في مجال التعمير ، كما نجد صورة أخرى من الوضعية المزرية التي يعيشها سكان المنطقة الحضرية المجاورة لحي الديار الزرقاء، بانعدام مرافق لعب الأطفال ، نظرا للاحتلال الأحياء المتخلفة لتلك المناطق ، خاصة الجيوب العمرانية الفارغة التي كانت مهيئة للمساحات الخضراء أماكن للتسلية الأطفال و دور للحضانة...

- أدى التحول العمراني في وجود خلفيات معينة (غياب التخطيط و التسيير و إهمال المخططات التعمير مع التغير الحضري السريع)، إلى احتلال السكان للمجال بشكل فوضوي متخلف ، و وفق تصوراتهم البسيطة (بساطة وضعياتهم الاجتماعية) مما أنتج عمرا متخلفا و تلقائيا ، يفقر لأدنى ظروف المعيشة الملائمة و اللاتقة ، نجد كذلك تغيب إزاء كل مقاييس التعمير بحيث تميزت الخصائص العمرانية بانعدام شبكة الطرقات و إنعدام تام لشبكة المياه الصالحة للشرب و الكهرباء ، زد على ذلك الانعدام التام لقنوات الصرف الصحي. هذا ما أدى إلى تواجد خلل بالنسبة للمدينة التي أضحت غير قادرة على استيعاب عدد أكثر من السكان ، هذا بفعل عدم تواجد أرض للبناء حيث نجد المدينة توسعت عمرا حتى على حساب غابات كانت الملتقى الوحيد للسكان.

- إن الظاهرة الحضرية الحديثة الناتجة عن تفاعل عوامل كثيرة تم التعرض إليها في أماكن كثيرة من هذا البحث ، تجعلنا نتصور أن المستقبل هو المجتمع الحضري الذي يبسط نفوذه على جميع أنماط المعيشة الأخرى و سيتأثر بنسبة كبيرة بالسكان، كما هو حادث فعلا في كثير من المجتمعات ، من ثم فإن التحدي الكبير الذي تواجهه المجتمعات المعاصرة يتمثل في التحكم في التحضر في تسيير المراكز الحضرية ، ذلك بسبب الظواهر العمرانية الكثيرة التي ترتبط به، من بينها مشكلات التحضر و الاندماج الحضري ثم مشكلات استخدام الأرض

والأحياء المتخلفة التي باتت أحد الصور الملازمة لأي تجمع حضري في بلادنا، و في ولاية سوق أهراس خصوصا

- كما نجد غياب التخطيط الحضري في قمة اهتمامات المجتمعات المعاصرة كذا مجتمعنا الذي يأخذ أبعاد متعددة أهمها التخطيط الفيزيقي و الإيكولوجي و التخطيط الاجتماعي، أما الدراسة الامبريقية التي تبنت تواجد الأحياء المتخلفة في مدينة سوق أهراس تكشف عن المسار الذي يتخذه بسرعة عوامله و مصادره و غيرها من النتائج الكثيرة من بينها الصناعة التي أدت ببعض الأهالي النازحين من الأرياف للبحث عن العمل ، كما نجد أن الظروف الطبيعية القاسية التي تعرفها أرياف المدينة المعروفة بالمناطق الوعرة في أغلب البلديات المجاورة.

- كما نجد معظمهم نزحوا قصد تعلم أولادهم ، من هنا تنمو الأحياء المتخلفة المؤثرة على النمو العمراني المنظم و تصبح المدينة تبحث عن آليات لقبول هذا النمط من العمران المشوه للجانب الإيكولوجي و المؤثر حتى على الجانب الاجتماعي، نجد كذلك كثير من الأحياء في أزمة متعددة الأوجه ، أزمة مع نفسها من حيث الاستخدام غير الوظيفي للمجال، الذي ينعكس سلبا على العلاقات الجوار و على راحة السكان من حيث تعدد مصادر الإزعاج النفسي و الاجتماعي، ثم صحتهم من حيث تعدد مصادر التلوث و الأمراض ، و أزمة السلطات المحلية حول مسألة إعادة إسكانهم و إدماجهم حضريا التي انعكست المدينة التي تسعى إلى الحصول على نسيج عمراني حضري سليم للمحافظة على الجانب الجمالي للعمران الحضري في أهداف سياستها الحضرية المعلنة و غير المعلنة.

- إن هذا الإختلال الذي تخلفه الأحياء المتخلفة من شأنه إنشاء أزمة اقتصادية بالنسبة للمدينة ذلك بظهور الأسواق الفوضوية و التجارة غير المرخصة، و الإنتشار الواسع لباعة الأرصفة و الطرقات ،" الأنشطة الحضرية غير الرسمية" ، كما نجد أن جل النازحين الفارين من الأرياف يجدون صعوبة في الاندماج الحضري هذا ما يخلق شيء من العداوة بينهم و بين السكان الحضريين.

- بهذه الصورة تكون الأحياء المتخلفة في حي الديار الزرقاء بصنعها عائقا بالنسبة للنمو العمراني و خلقت اختلال بفعل تشوه العمران و فراغا اجتماعيا، حيث تبقى المدينة في صراع مع استمرار هذه الظاهرة .

-واعتبارا لهذه المبادئ كمرجعية أساسية في الفهم والتحليل وانطلاقا من دراستنا الميدانية فلقد توصلنا إلى التحقق من فرضياتنا على النحو التالي:

أولا نتائج الدراسة على ضوء فروضها

الفرضية : الأحياء المتخلفة مشوهة ومعيقة للنمو العمراني بمدينة سوق أهراس.
فبالنسبة للفرضية فالمؤشرات المستعملة في الدراسة للاختبار مطابقة للواقع المحلي و قد أثبتت أن الشواهد الكلية و الحقائق الميدانية تؤكد صدقها إلى حد كبير ذلك بتواجد الأحياء المتخلفة المشوهة للعمران، هذه الحقيقة وقفنا عندها في تحليل الظاهرة من خلال مؤشرات الفرضية بمدينة سوق أهراس، من خلال ما لمسناه بعد إطلاعنا على أوضاع و أسباب تواجده هذه الأحياء و منهم ساكنيها و كذا علاقة هذه الأحياء بالمدينة ، انطلاقا من هذه المعطيات و الشواهد تؤكد لنا ما رأينا و تبين لنا أن المصالح المختصة كانت غافلة عن النمو الهائل للأحياء المتخلفة المشوهة للعمران، بعد إحساس المواطنين بالوضعية المزرية التي آوا إليها راحوا يطالبون بسكنات لائقة ما نتج عنه مشكل آخر للسلطات المعنية هم في غنى عنها.
من خلال صدق الفرضية و إثباتها للواقع وجدنا بعد إجراء الدراسة أن معظم سكان الأحياء المتخلفة متواجدين فوق أراضي و أوعية عقارية كانت مهياة للبناء و التعمير و إنشاء مشاريع أخرى كالمساحات الخضراء.

ثانيا : نتائج الدراسة على ضوء الدراسات والبحوث المشابهة

لقد توصلت دراستنا إلى جملة من النتائج التي تشابه في جوانب عديدة و تختلف في البعض الآخر مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة، التي عرضنا جانباً منها ،حيث نشير منذ البداية إلى التوافق الشبه كلي مع كل الرسائل الجامعية والدراسات العربية التي تم عرضها.
إذن في بحثنا نجد أن الأحياء المتخلفة ظاهرة مشوهة للعمران وتعيقه بل أن هذه الظاهرة أضحت الصورة الملازمة لمدينة سوق أهراس منذ الاستقلال ،كذا نجد انتشار واسع للأحياء المتخلفة في العديد من مدننا ، منها مدينة قسنطينة ودرجات متفاوتة نظرا لطبيعة المنطقة حضاريا وحضريا إلا أن تشخيص ظاهرة الأحياء المتخلفة ينصب في نفس الاتجاه ،كما ذهبت إليه الرسائل الجامعية من بينها رسالة بعنوان المشكلات الأساسية للنمو الحضري في الجزائر حالة مدينة قسنطينة ،حيث ذهب صاحب هذه الرسالة إلى تشخيص أهم المشكلات المصاحبة للنمو العمراني المتمثلة في الأحياء المتخلفة ونتائجها الاجتماعية ،الاقتصادية،الثقافية.

وتذهب في نفس السياق الدراسة الثانية بعنوان العمران غير المخطط في قسنطينة سنة 1979 حيث كتب الباحث أهم مظاهر التشوه للعمران بسبب العمران غير المخطط وغالبا ما يكون هذا العمران متخلف، والى غير ذلك من الدراسات التي حاولت إعطاء صورة واضحة عن الأحياء المتخلفة وعلاقتها بالنمو العمراني تكاد تشترك في مصب واحد من حيث المشكلات التي تخلفها ، كذلك الأوضاع المزرية التي آلت إليها، هذه الدراسات أثبتت الإطار العام للنتائج المتوصل إليها على مستوى مدينة سوق أهراس، هذا ما يدفعنا إلى التأكيد على أن ظاهرة الأحياء المتخلفة تكاد تكون عامة في الجزائر وفي الدول العربية.

ثالثا موقع الدراسة الراهنة من النظرية الحضرية.

إن علم الاجتماع الحضري أصبح أكثر من اى وقت مضى علما تطبيقيا يهتم بالمشكلات الحضرية، وفوق ذلك يحاول فهمها على ضوء البناء الاجتماعي وعلاقة البيئات الحضرية التي تحدث فيها هذه المشكلات، ضمن هذا المنظور السوسيولوجي نتجه بدراستنا هذه إلى طرح مسألة الأحياء المتخلفة كمجال لفهم السلوك الاجتماعي داخل المدينة باعتبارها مجالا يشكل من خلاله المكان الحضري عبر متغيرات اجتماعية واقتصادية، ثقافية وبيئية.

لقد أصبح الخوف من المستقبل نظرا لغياب تخطيط واضح للمستقبل النمو العمراني في المدينة وتعدّد الحياة الحضرية بفعل التزايد المستمر لظاهرة الأحياء المتخلفة وتزايد الحاجيات الاجتماعية كما وكيفا من مرافق وخدمات، وعدم قرة المدينة على استيعاب أكثر للنازحين من الريف بفعل انعدام الاراضى المخصصة للتعمير، لهذا كانت المدينة حيز للتضخم العمراني وصورة المدينة الاسمنت البائسة، من هنا بات من الضروري الاحاطة بظاهرة تواجد الأحياء المتخلفة وأثرها على النمو العمراني لكي نتضح لنا معرفة مشاكل المدينة والتحكم في تنظيم مجالها مستقبلا، بمعنى آخر نهتم بوضع حد أو التخفيف من نشوء الأحياء المتخلفة و ذلك بتفعيل الريف و إرساء قواعد وأسس ذات أبعاد مستقبلية للنمو العمراني و أهدافه .

وصناعة مستقبل المدينة وتفعيل التنمية الحضرية عبر حلول وأطر مرجعية منطلقة من فهم السلوك الاجتماعي و علاقته مع البيئة الحضرية ، كما تتدرج هذه الدراسة ضمن إطار تناول المدينة كوحدة تعتمد على التحليل الكمي و الكيفي في تعاملنا مع المعطيات و البيانات و توظيف التقنيات العلمية للاقتراب من الواقع .

إننا نحاول أن نضع دراستنا هذه في سياق الدراسات الحديثة لعلم الاجتماع وفقا لمعطيات وأوليات متجددة للواقع الاجتماعي ، كما حاولنا توظيف المرجعيات النظرية في فهم الحقائق

المحلية و هكذا كشفنا بطريقة أو بأخرى أهمية عناصر النظرية الأيكولوجية في البحث والتحليل ومقاربات نظرية مختلفة في تفسير الأحياء المتخلفة بمدينة سوق أهراس ، منها نظرية القطاع الحضري غير الرسمي ، نظرية الفقر الحضري ، نظرية الهامشية الحضرية و الأحياء المتخلفة ودور الأبعاد الثقافية في تطوير المجال الحضري و غيرها من المفاهيم التي وجدة في الحيز الحضري مجالا خصبا للدراسة .

الإدارة والعمليات

الاقتراحات و التوصيات :

لقد بنيت هذه الدراسة عن مدى عمق الأزمة التي تعيشها المدينة في ظل النمو المتزايد للأحياء المتخلفة ، بناء على خلفيات و أسباب ساعدت في تقاوم الأزمة ، تتمثل الأزمة في تشوه العمران و عرفلته ، ينجر عن ذلك من مضاعفات على الصعيدين الفراغ العمراني و الفراغ الاجتماعي ، لهذا فإن البحث في جذور الأزمة العمرانية أصبح من الأهمية لمكان، لإضفاء لمسات الإبداع و الابتكار على هذه العمارة، و تغيير ما زاد عليها من تخلف و جمود ، كما ينبغي النظر إلى العمارة مأوى بل مسكن يحفظ الكرامة لصاحبه، ويضمن له الأمان و الحماية اللازمة، يتماشى مع مستوى الدخل و يروق في عين الناظر.

إن الحاجة إلى تتبع عمران المدينة أمر هام و ضروري، و مشكل ينبغي أن يطرح على مختلف الجهات و كافة المستويات ثم ينبغي أن نضع حد للتريف المدينة بوضعها في مسار التمدن و الرقي ، يجب أن نعطي للريف حقه للحد من الهجرة ذلك بمشاريع تنموية

لتحقيق تنمية مستدامة للوضع المتدني في الأرياف بانتهاج سياسة منسجمة فيما يخص المدينة ، كذا إعادة هيكلة و تأهيل النسيج العمراني و تحديثه لتفعيل وظيفته بوضع إطار وطني للرصد و التحليل و الاقتراح في ميدان سياسة المدينة ثم إعداد الدراسات حول تطور المدن و متابعة تطبيق سياسة المدينة ذلك بالعمل على تطبيق القانون الخاص بالتعمير والتخطيط و تمكين الخبراء من انتهاج سياسة هادفة ، لوضع المدينة في سكة مسار التمدن لا العمل على ترييفها، بدراسة محكمة ذات توقعات رقمية مضبوطة لرسم تحديات المستقبل و مسايرة عولمة التمدن و المدينة، ثم رسم سياسة تنموية شاملة و هادفة، لأن المدينة هي صورة المجتمع و السكن يعبر عن ساكنه.

- ينبغي على الجامعة إن تجند كل التخصصات المتعلقة بالسكان كعلم الاجتماع و علم النفس و الديموغرافيا و الإنثربولوجيا لدراسة مكونات الفرد و نوازه و ميولاته مع تتبع حركات السكان الطبيعية و غير الطبيعية (الهجرة و النزوح)، بالدراسة و التحليل و تفسير السلوكات للنتيؤ مستقبلا بما سيحدث لتفادي ما ينجر عن هذه الحركات السكانية من آثار المدينة ، كما ينبغي على التخصصات التي لها صلة بالعمران كالهندسة المعمارية و التهيئة الحضرية أن تأخذ في الاعتبار مقاييس الإنشاء المعماري المادية و الاجتماعية و رسم رؤى مستقبلية للتغيرات الاجتماعية في المدينة.

-كما ينبغي على الجماعات المحلية أن تعطي العناية الكاملة لقطاع الإسكان تفاديا للانتشار الواسع للأحياء، المتخلفة التي باتت لا تخلوا منها مدننا و أصبحت تنتشر داخل المحيط العمراني ، حيث تشكل مساحات حمراء بفعل البناء الفوضوي القصديري بدلا من تواجد مساحات خضراء تضيء على المدينة جمالا،كما ينبغي على الجماعات المحلية أيضا مراقبة أي توجه من الأرياف و الكف من نزوحه ذلك بتفعيل الريف بإنشاء مستثمرات فلاحية و مرافق ضرورية للعلاج و التمدرس وتوصيل الكهرباء و الغاز إذا أمكن للأرياف ثم إنشاء شبكة طرق و مواصلات لفك العزلة عن بعض المناطق الوعرة المنعزلة.

كما ينبغي على السلطات المحلية الحفاظ على البيئة بشتى الطرق و إزالة تلك الأحياء المتخلفة التي أفرزت نفايات في كل تواجد لها،كما يمكن إنشاء سكنات لحدِيثي الزواج تفاديا من إنشاء المساكن المتخلفة لبعض الأسر المنفصلة عن الأسرة الممتدة و ينبغي مراقبة بعض السماسرة المتاجرين في السكنات الموزعة لبعض المستفيدين أكثر من ثلاث مرات للمتاجرة في المساكن ذلك بفعل تحايلهم على القانون و إنشاء سكنات متخلفة قصديرية قصد استدراج الدولة نحوهم و منحهم سكنات إضافية.

يمكن كذلك استحداث برامج تتعلق بالتخطيط العمراني و السياسة الحضرية للتحقيق المزيد من النجاح في تنمية المدينة و العمل على عصرنتها وفق متطلبات الحياة.

الواقع أن هذه الأفكار وردت خلال تحليل ظاهرة تواجد الأحياء القصديرية المتخلفة وعلاقتها بالنمو العمراني ، حيث طرحت الأسئلة عن غياب السلطات إزاء حدوث هذه الظاهرة و جعلها تزداد يوما بعد يوم من ما صعب المهمة اليوم و عمل على عرقلة النمو العمراني المنظم و المخطط، كذلك كيف نشأت هذه الأحياء المتخلفة فوق أراضي كانت مهينة للبناء و التعمير في ظل غياب السلطات و سكوتها؟، كذلك أين غابت المخططات العمرانية التي شملت المجال المدروس ؟ أين غابت فرق البحث في شؤون السكان والإسكان التي تتبع حركتهم بالبحث و الدراسة و التحليل و التنبيه بخطورة الوضع ؟

بينما السؤال الذي يطرح نفسه، هل هذه الوضعية ستبقى في حي الديار الزرقاء مستمرة وتبقى صورة مشوهة و معرقللة للسير الحسن للنمو العمراني المخطط، و يبقى حي الديار الزرقاء الواجهة المتخلفة المعبرة عن واقع مدينة سوق أهراس ؟ وهل يبقى الحي جيبا قرويا و ريفيا داخل النسيج العمراني لمدينة سوق أهراس؟

الخطمة

الخاتمة:

إن الظاهرة الحضرية الحديثة الناتجة عن تفاعل عوامل كثيرة التي تم التعرض إليها في أماكن كثيرة من هذا البحث، كما أن المدينة هي مرآة المستوى الحضاري للأمم، بمعالمها تعرف البلدان و الأمصار، من ثمة فإن التحدي الأكبر الذي تواجهه المجتمعات المعاصرة يتمثل في التحكم في التحضر ، و في تسيير المراكز الحضرية ، من مشكلات التحضر التلقائي، و مشكلات الاندماج الحضري ، و استخدامات الأرض و غيرها من الظواهر الاجتماعية الحضرية الكثيرة، التي تركزت آثارها السلبية ليس على التنمية الحضرية فحسب، إنما على التنمية الشاملة للمجتمع عامة، و الجزائر مثال على ذلك بتواجد ارتباك في مجالها الحضري حيث تتقدم خطوة و تتخلف خطوات، فالبيئة المشيدة تأخذ من الغرب الطرز المعمارية الغربية، ثم لا تتعامل مع هذا الطرز كالأوروبيين، فالأفراد بينون العمارات و يغيرون مجالات استعمال العمارة ، من هنا يأتي التخطيط الحضري في قمة اهتمامات المجتمعات المعاصرة الذي يأخذ أبعاد متعددة أهمها التخطيط الفيزيقي و الإيكولوجي و التخطيط الاجتماعي ، أي تخطيط العلاقات الاجتماعية ، كما شهدت معظم مدن الجزائر انتشار واسع للأحياء المتخلفة سواء داخل أو خارج مجال العمران ، أضحت صورة ملازمة لأي تجمع عمراني كان - أي عمارة يقابلها كوخ - هذه العلاقة التي أصبحت تؤرق صاحب العمارة

و تذر صاحب الكوخ، لكن نجد هذه الظاهرة تنامت في العشرية الأخيرة دون وجود أي محاولة من طرف القائمين على التخطيط و التنظيم في المدينة، للحفاظ على الجانب العمراني و الاجتماعي ، في هذا السياق فقد عالجت هذه الدراسة جانبا من الجوانب البادية في عمران المدن الجزائرية التي غابت منها الوجه المشرف الراقى الذي تعتز به الأمم ، و بروز التشوه العمراني بتأخره في النمو بفعل تواجد الأحياء المتخلفة فوق أراضي كانت مهيئة للبناء و التعمير، ركزت هذه الدراسة في نظر الباحث على أهم مسببات وضعية العمران و تشوّهه.

حيث أصبحت المدينة ظاهرة يرثى لها بفعل الوافدين الجدد إلى المدينة مع انتشار الآفات الاجتماعية المختلفة من تسول و سرقة و انتشار واسع للبطالة و الاقتصاد الحضري غير الرسمي و الجريمة، كما نجد الأحياء المتخلفة في مدينة سوق أهراس "حي الديار الزرقاء"، المشكل الرئيسي في عرقله مشاريع السكنية الهامة، كذلك أماكن المساحات الخضراء و الأماكن المخصصة للعب الأطفال، و تتشكل الأحياء المتخلفة بشكلين الأول

بالزيادة الطبيعية و الثاني عن طريق الهجرة و النزوح الريفي من الأرياف، و الأرجح أن يأتي عن النزوح الريفي ، بهذه الطريقة لم تعد المدينة قادرة على استيعاب أكثر للوافدين الجدد ، و لم تعد قادرة حتى على معالجة هذه الظاهرة المتزايدة يوماً بعد يوم.

إن إدراك التشوه العمراني الحاصل عن طريق الأحياء المختلفة في المدن و عرقلة النمو العمراني السليم و الصحيح أمر في غاية الأهمية ، إن تشخيص الأزمة و الوقوف على مكنم الداء و معالجته بات من أولى الأولويات المطروحة على الدراسات الحضرية في علم الاجتماع و جميع العلوم المختصة في تهيئة و تسيير المدينة و غيرها من التخصصات التي من شأنها تأهيل مدن راقية تسر الناظر و تؤدي الخدمة و مراقبة الريف و تتميته للكف من ظاهرة الهجرة و مسايرة العولمة و عولمة المدن.

الملاحق

الملحق 01

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة منتوري قسنطينة
كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

استمارة مقابلة

الأحياء المتخلفة و النمو العمراني

دراسة تطبيقية لحي الديار الزرقاء
سوق أهراس

إعداد : رضا سلاطينية

إشراف: أ.د عبد الحميد دليمي

السنة الجامعية: 2005-2006

بيانات شخصية

1- اللقب و الاسم: (اختياري).....

2- الجنس:..... السن:.....

3- ما هو عدد أفراد أسرتك ؟ فصل ذلك كما يلي:

الأب:
الأم:
الجد:
الجدة:

عدد الابناء: عدد البنات: عدد أقارب أخرى:

4- ما هو أصلكم: العرش:.....

الدوار:.....

البلدية:.....

الولاية:.....

الريف:.....

5- كم أسرة تعيش في المسكن؟.....

6- ما هو تاريخ أول سكن لكم في هذا المكان؟.....

7- هل تم سكنكم بهذا المكان قبل أن يكون هناك عمران حضري؟ نعم لا

8- هل يناسبكم الحي للسكن؟.....

9- هل كان لديكم أقارب في حي الديار الزرقاء قبل رحيلكم إليه؟

10- لماذا اخترتم الرحيل من أماكنكم الأصلية؟

- هل بحثا عن العمل

- هل هروبا من ظروف قاسية في أماكنكم الأصلية

- هل قصدت تعليم أولادكم

- أخرى

بيانات حول العلاقات الاجتماعية

11- هل علاقتكم مع الجيران تربطها صيالات

- علاقات عائلية.....

- مصاهرة.....

- مجرد جيران.....

12- هل تتبادلون الزيارات مع جيرانكم؟ نعم

لا

أحيان

13- هل نوعية علاقتكم مع الجيران هي:

- تفاهم

- تعاون

- نزاع

- أخرى

14- في حالة حدوث نزاع بينكم والجيران، إلى من تلجأون لفض الخلاف؟

- السلطات

- كبار شيوخ الحي

- التسامح

15- من المتسبب عادة في حدوث الشجار

- الأطفال

- النساء

- الرجال

بيانات تتعلق بالمسكن

- 16- ما هي مواد بناء المسكن؟
السقف: تارنيت
الجران : حجر، اسمنت، طوب، تراب، صفيح
17- ما هو عدد الغرف؟
- 18- هل لديكم قنوات الصرف الصحي: نعم لا
19- هل لديكم كهرباء و ماء صالح للشرب: نعم لا
20- أين يتم رمي نفايات المنزل؟
21- هل لديكم رغبة في تغيير المنزل؟
22- هل لديكم علم بالوضع القانونية لمنزلكم في هذا التراب؟
23- هل هذه الأرض الساكنين بها - ملك للخواص
- ملك للدولة
24- إذا كانت تابعة للدولة
- ما هو موقف السلطات المحلية إزاء وضعيتكم هذه؟
25- هل حولت ملفات طلباتكم السكنية نحو البلدية؟

بيانات تتعلق بالبناء السوسيو اقتصادي لسكان الديار الزرقاء

26- هل رب العائلة يعمل؟ نعم لا

إذا كان نعم في أي مجال يعمل

- مؤسسة عمومية
- مؤسسة خاصة
- نشاط تجاري
- مهن أخرى

27- هل لديك أبناء يعملون؟ نعم لا

إذا كان نعم؟ في أي مجال.....

إذا كان لا؟ أين يقضي وقته.....

28- هل تحقق الاكتفاء الذاتي للأسرة؟

29- هل تعمل قريب من المسكن؟

المراجع

- 1- ألد إسماعيل قيرة - أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية مخبر الإنسان
- 2- أحمد زكي بدوي - معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية مكتبة البناء.
- 3- أحمد بونزراع: التطوير الحضري و المناطق المتخلفة بالمدن (دراسة نظرية في علم الاجتماع الحضري) منشورات جامعة باتنة.
- 4-د. إبراهيم توهامي، أ.د إسماعيل قيرة ود عبد الحميد دليمي العولمة و الاقتصاد غير الرسمي مخبر الإنسان و المدينة جامعة منتوري قسنطينة سنة 2004
- 5-أ.د إسماعيل قيرة- عبد الحميد دليمي ، د. سليمان بومدين: التصورات الاجتماعية و معاناة الفئات الدنيا مخبر الإنسان و المدينة جامعة منتوري قسنطينة .
- 6-د. إبراهيم توهامي. أ.د إسماعيل قيرة ود عبد الحميد دليمي: التهميش و العنف الحضري .
- 7- أ.د السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري بين النظرية و التطبيق الجزء الثاني دار المعرفة الجامعية سنة 1987.
- 8-السيد الحسيني المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري سلسلة علي الاجتماع المعاصر الكتاب 27 القاهرة دار المعارف 1981.
- 9- بشير التيجاني. مفاهيم و اراء حول تنظيم الاقليم و التواطن الصناعي ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر سنة 1987.
- 10-أ د بلقاسم سلاطنية د حسان الجلاني منهجية العلوم الاجتماعية مطبعة دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع عين مليلة الجزائر 2004
- 11-ثروت إسحاق: أبعاد الهامشية الحضرية: حالة مصر هامشيون في المدن العربية كتاب العلوم الاجتماعية العدد 4 سنة 1993
- 12-جيرالد بريز: مجتمع المدينة في البلاد النامية - دار المعرفة الجامعية الاسكندرية 1989.
- 13- جلال معوض: المهشمون الحضريون و التنمية في مركز دراسات و بحوث الدول النامية القاهرة 1998
- 14-جون كلارك: جغرافية السكان: ترجمة محمد شوقي إبراهيم مكي دار المريخ الرياض سنة 1984.

- 15- **جاسم الدباغ** العمارة و تخطيط المدن في المناطق الحارة محاضرة أُلقيت في الملتنقى الوطني ماي .2001
- 16- **حسين عبد الحميد رشوان** - مشكلة المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري سنة 1997
- 17- **حسن السعاتي** : علم الاجتماع الصناعي: دار النهضة العربية 1980.
- 18- **حميد خروف**. بلقاسم سلاطينية و اسماعيل قيرة : الإشكالات النظرية وواقع مجتمع المدينة نموذجا منشورات جامعة منتوري قسنطينة سنة1999.
- 19- **حسين عبد الحميد أحمد رشوان** مشكلة المدينة(دراسة في علم الاجتماع الحضري) سنة 1997.
- 20- **حسين عبد الحميد احمد رشوان** : مشكلة المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري المكتب الحديث ت /79 الاسكندرية
- 21- **عبد الخالق عبد الله**: التبعية و التنمية السياسية بيروت. المؤسسة الجامعية للدراسات و التوزيع 1986.
- 22- **عبد الرحمن بن خلدون**-المقدمة الباب الرابع
- 23- **عبد الرؤوف الضبع** : الأحياء العشوائية المكان والسكان يوليو 1997
- 24- **فضيل دليو وآخرون** : أسس منهجية في العلوم الاجتماعية منشورات جامعة منتوري قسنطينة
- 25- **كتاب سوق أهراس** ليون ديرون
- 26- **محمد السيد غلاب** - البيئة و المجتمع ط 7 دون دار نشر 1997.
- 27- **محمود الجوهري وعلياء شكري** علم الاجتماع الريفي و الحضري دار المعارفالقاهرة 1980 .
- 28- **د. محمد بومخلوف**: التحضر
- 29- **محمود الكردي**: التحضر الكتاب الثاني دار المعارف القاهرة.1987
- 30- **محمود جاد التضخم الحضري** في البلاد النامية طبعة 02 دار العالم الثالث القاهرة
- 31- **محمد الهادي لعروق**- البيئة و التهيئة الحضرية و المساحات الخضراء في قسنطينة مخبر الدراسات و الأبحاث حول المغرب و البحر الأبيض المتوسط جامعة منتوري قسنطينة 2001

الرسائل والمذكرات :

الرسائل والمذكرات :

- 1- **حساينية تقي الدين وصيد احمد سفيان** : مذكرة تخرج مهندس دولة في التهيئة الحضرية بعنوان مدينة سوق أهراس النمو الحضري واشكالية التوسع العمراني
جوان 1999
- 2- **سهير الشور رمضان و آخرون** : الاحياء القصدية عوامل نشوئها و الآثار المترتب عنها جامعة قسنطينة 1980
- 3- **علي بوغنافة** : العمران الغير مخطط دراسة ميدانية للإحياء الشعبية لمدينة قسنطينة رسالة دبلوم الدراسات المعمقة جامعة الجزائر 1979
- 4- **علي بوغنافة** : الاحياء الغير مخططة و انعكاساتها النفسية على الشباب رسالة لنيل شهادة دكتورا درجة 03 في علم الاجتماع سنة 82/ 83 قسنطينة
- 5- **عبد العزيز بوودن**: المشكلات الاجتماعية للنمو الحضري في الجزائر حالة مدينة قسنطينة اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتورا في علم الاجتماع التنمية قسنطينة 2000
- 6- **ميمونة مناصرية** : التحول الديمغرافي وأثاره في التشوه العمراني دراسة تطبيقية لحي العالية الشمالية مدينة بسكرة رسالة ماجيستر في علم اجتماع التنمية
2005/2004

القواميس:

- 1 - المنجد في اللغة و الإعلام دار المشرق بيروت الطبعة 26.
 - 2- محمد عاطف غيث قاموس علم الاجتماع دار المعرفة الجامعية الاسكندرية 1989
- ## الجرائد الوثائق و المحاضرات
- 1- د/ إبراهيم توهامي - الأحياء المتخلفة بين التهميش و الاندماج في البناء السوسيو اقتصادي حضري مجلة الباحث الاجتماعي العدد 5 جانفي 2004 قسم علم الاجتماع جامعة قسنطينة
 - 2- انسانيات المجلة الجزائرية في الانتروبولوجيا و العلوم الاجتماعية عدد رقم 5 أوت 1998 مجلد رقم 02 مركز البحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية.
 - 3- جريدة الخبر اليومية عدد 4614 سنة 2006.
 - 4- جريدة الشروق اليومية البيت 07 ماي 2005. 1372.
 - 5- جريدة الخبر اليومية الاربعاء 03 ماي 2006 عدد 4693.
 - 6- جريدة الخبر اليومية السبت 29 أفريل 2006 عدد 4960.
 - 7- جريدة الخبر اليومية الاثنين 30 جانفي 2006 عدد 4614.
 - 8- جريدة الشروق اليومية السبت 07 ماي 2005 العدد 1372.
 - 9- د/علي بو عناقفة : المدينة الجزائرية و الألفية الثالثة.
مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية عدد 6 جوان 2006
التواصل - تصدرها جامعة عنابة -الجزائر -
بعنوان مقاربات سوسيولوجية للمجتمع الجزائري.
والمدينة جامعة منتوري قسنطينة .
 - 10- د/محمد بومخلوف: تقديم بمجلة الباحث الاجتماعي العدد 07 مارس 2005 منشورات جامعة منتوري قسنطينة .

- 1- Chérif rahmani la croissance urbaine en algerie op. cité : alger1982.p76.
- 2- D.v.c de souk-ahars pos .souk-ahars aminagement et règlement 03 phase
- 3- Farouk benatia : l'appropriation de l'espace a Alger apr2s 1962. S.n.e.d algerie. 1978.
- 4- Toufik Guoroudj guide des pdav et pos édition non publie Mars 1993